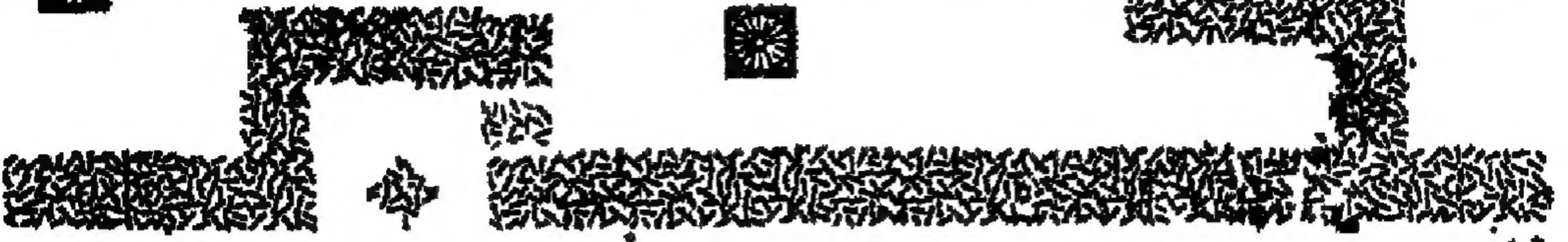




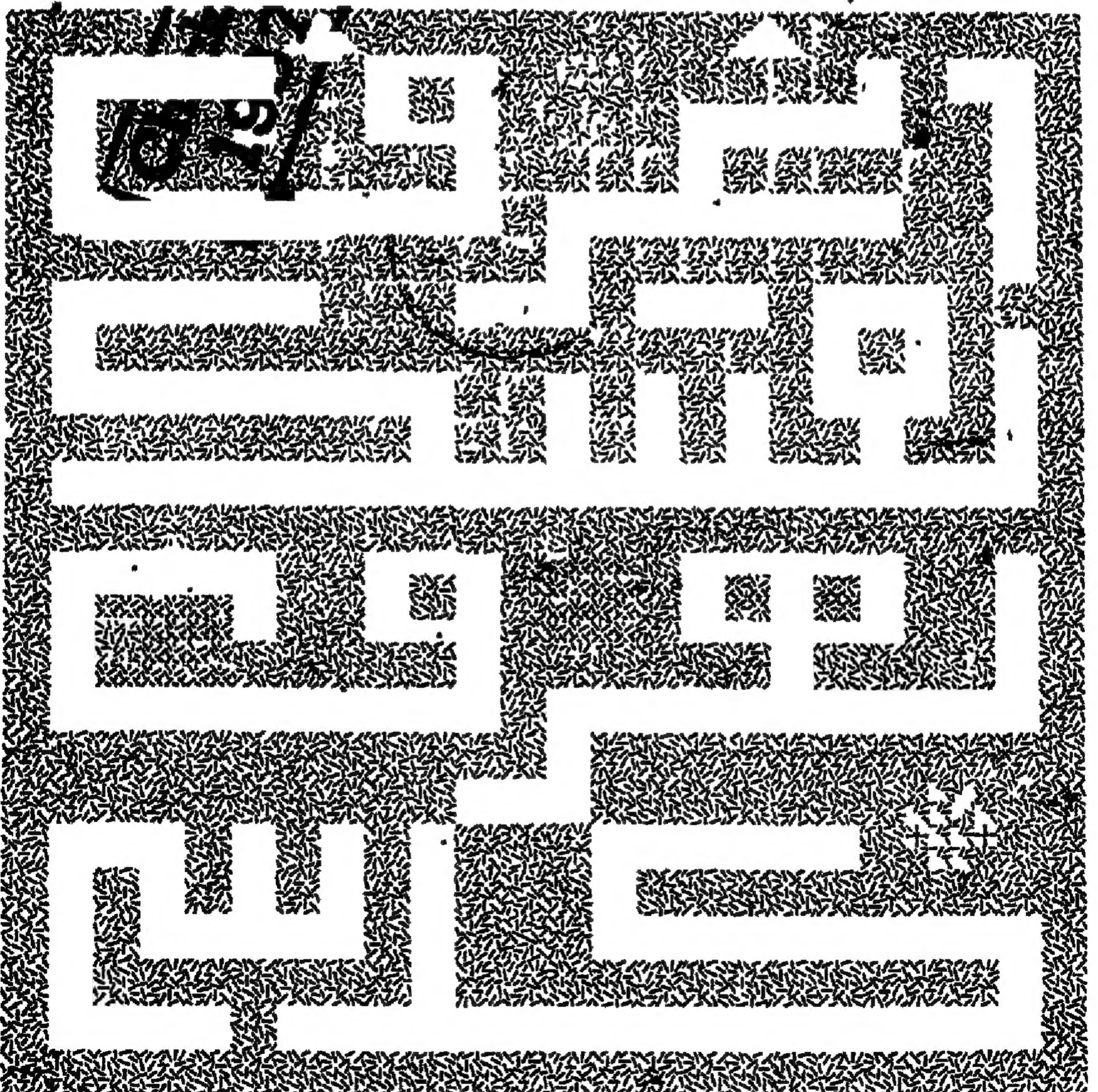
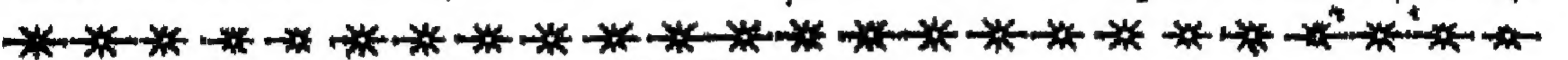
~~5/6 5/1A~~







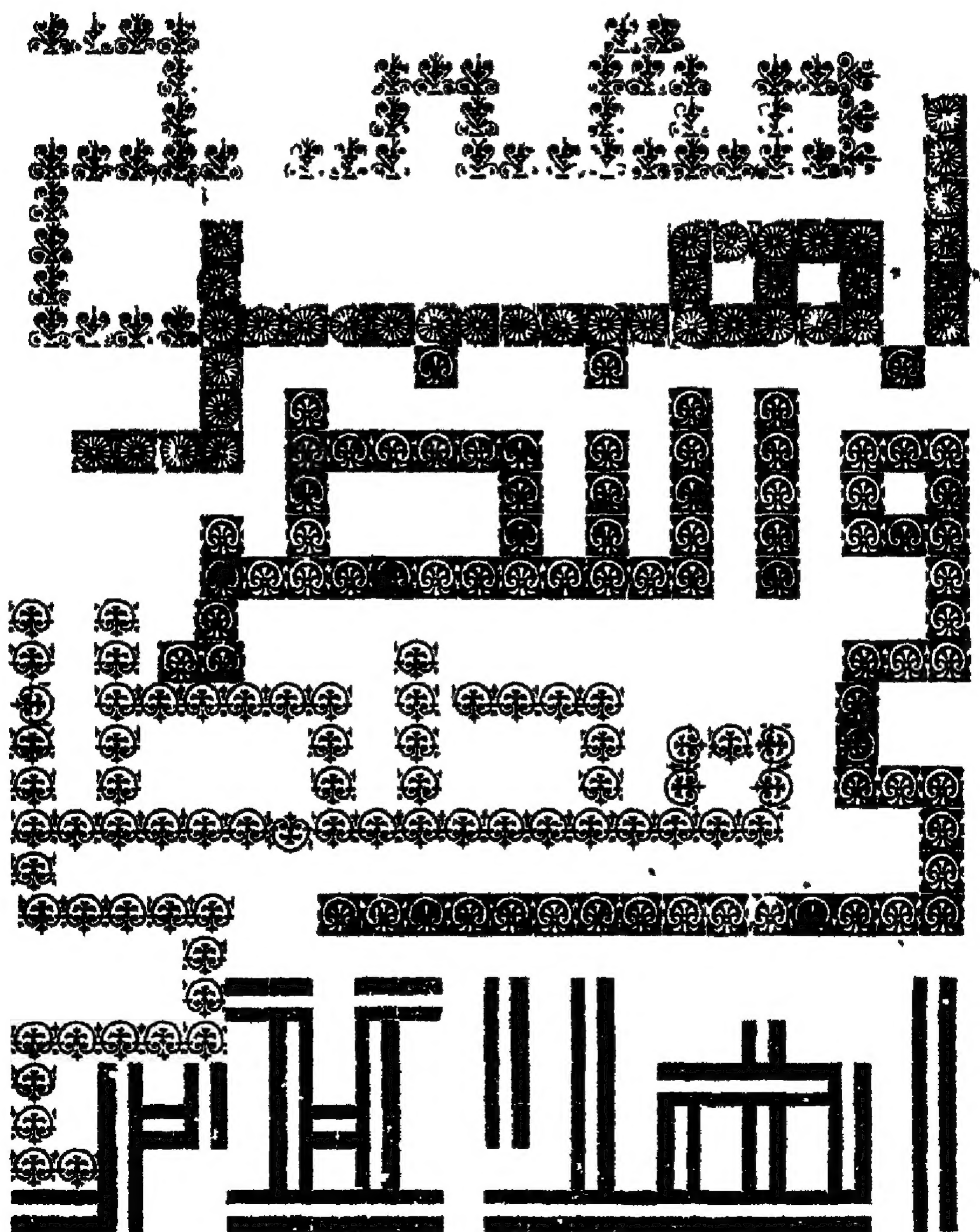
اطلب العلم وجهه ولا تشتغل عنه بال و خول  
لا تقل قد ذهبت أربابك كل من سار على الدرب وصل







مبتدا الخبر  
في مبادي علم الأثر  
و





# سِرِّهِ الْحَقِّ

أَحْمَدُ بْنُ زَيْدٍ رَفَعَ شَأْنَ أَهْلِ الْأَثَرِ وَجَعَلَ لَهُمْ حَدِيثًا حَسَنًا يَأْثُرُهُ مِنْ  
أَمْرِ \* وَأَصْلِي عَلَى إِبْنِ أَرْسَلَهُ لِلْعَالَمِينَ رَحِمَهُ \* وَأَتَاهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ \*  
وَعَلَى آلِهِ الثَّقَاتُ الْأَخْيَارُ \* وَأَصْحَابِهِ الْكِرَامِ الْأَبْرَارُ \* وَبَعْدُ فَقَدْ اقْتَرَحَ عَلَيَّ  
رَاغِبٌ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ أَنْ أُوضَعَ مَا فِيهِ مِنْ نَجْمَةِ الْفِكْرِ \* فَأُجِبْتُهُ إِلَى  
ذَلِكَ \* سَالِكًا أَقْرَبَ الْمَسَالِكِ \* مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ \* فِيمَا قَصِدْتُ مِنَ الْإِبَانَةِ  
وَلَقَدْ قَدَّمَ قَبْلُ مَقْدَمَيْنِ هَاهُنَا الْإِسَاسَ الَّذِي تَبْنَى عَلَيْهِ الرِّسَالَةُ

## المَقْدَمَةُ الْأُولَى

إِذَا جَرَّدَ الْإِنْسَانُ عَقْلَهُ عَنِ الْوَهْمِ - الْمَانِعِ مِنَ الْإِدْرَاكِ وَالْفَهْمِ - وَنَظَرَ  
فِي نَفْسِهِ أَوْ فِي مَا حَوْلَهُ - ادْرَكَ أَنَّ لِلْعَالَمِ صَانِعًا مُبْدِعًا حَكِيمًا - يَدِيرُهُ مَلَكُوتُ  
كُلِّ شَيْءٍ \* فَيَقْبِلُ عَلَيْهِ - وَيُوجِّهُ وَجْهَهُ إِلَيْهِ \*

ثُمَّ إِذَا نَظَرَ إِلَى نَفْسِهِ وَنَظَرَ جَلَالَهُ - وَلَا حَظَّ مَا جَلَالَهُ - عَرَفَ أَنَّ  
مِنْ أَوْتِيَةِ ذُو حِظٍّ عَظِيمٍ \* فَأَذَا كَرَّرَ النَّظَرَ عَلِمَ أَنََّّهُ لَمْ يَخْلُقْ سُدًى - وَأَنَّ  
لَهُ شَأْنًا غَدًا \* - غَيْرَ أَنَّهُ يَشْعُرُ بِأَنَّ شَيْءًا لَا يَهْتَدِي إِلَيْهَا سَبِيلًا - وَلَا يَجِدُ



عليها دليلاً\* وأنه ان لم يكن له شأن عظيم لا يشاركه فيه الحيوان فالحَيَوَانُ أَسْعَدُ  
منه حالاً\* فربما ظنَّ أَنَّ له مآلاً\* فأذا اتاه داع يدعوهُ الى رَبِّهِ التفت اليه  
بكلِّ قلبه\* وانبه أشدَّ انتباه، فأذا آتته بَيْنَتُهُ منه لبَّاء\* وفداه بنفسه وأباه  
وقبل ما جاء به وما أباه\* فيرى ما كان ينظرُ اليه من طرفِ خفي، ويعلم أنَّ  
الله تعالى به حفي\* فيسمع الآياتِ المتلوَّةَ ويرى اليِّناتِ المجلوَّةَ\* فيرى امامه  
من نور النبوة سراجاً وهَّاجاً، ويسلُّكُ من الهداية سبلاً فجَّاجاً\* وقد يعلم أنَّ العقلَ  
لا يهتدي إلا بالشرع والشرع لا يتبين إلا بالعقل\* فالعقلُ كالْبَصَرِ والشرعُ كالنورِ  
نكماً أَنَّهُ بنورِ البصرِ ونورِ الشمسِ ونحوها يُبْصَرُ كذلك بنورِ العقلِ ونورِ الشرعِ يَسْتَبْصِرُ  
نهما في الباطن واحد وفي الظاهر اثنان، نور على نور يهدي الله لنوره مَنْ يشاء  
فأذا اقيم في الصراط المستقيم، ولاح له سبب الفلاح، اعرض عن كلِّ لائمه  
يلاح، وهجر الألف والعاده، قاصداً دار السعادة، وهذا مبدأ سفرٍ بعيدٍ  
لشَقَّةٍ شديدةٍ المشقَّةِ

فأذا استسهل الصعب واستحلى المرُّ في سبيل هذا الأمر - قال بعد حينٍ  
يقدر كاداً أنَّ يدركه الحين، ويقطعه الأين، ويحجبه الغين - عن رؤية  
لأثرٍ فضلاً عن العين

وكان ما كان مما لست أذكرُ      فظنُّ خيراً ولا تسأل عن الخبرِ

وربما قال

لقد ظفرتُ بما ارجو وقد حظيتُ      نفسي بأعظم مما جال في الفكرِ



هَذَاكَ الْبِشْرُ وَالْبِشْرُ هُنَاكَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ  
عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ

### فوائد تتعلق بالمقدمة الأولى

الفائدة الأولى لا يخفى أن معرفة الله سبحانه وتعالى وعبادته هي السعادة الكبرى التي  
ليس وراءها مرمى ، ولما كان وجوده سبحانه وتعالى مركزاً في قِطْرِ الناس لم يرد على  
لسان الشارع إقامة الدلائل عليه إذ الأدلة إنما تورّد غالباً فيما ربما يخفى قال الشاعر  
وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

وانما ورد في الشرع الأمر بالنظر في النفس وما أدركته من العالم وأحواله ليعلم  
قدرته الباهرة وحكمته البالغه ونه لا يعزب شيء عن علمه ولا يخرج شيء عن حكمه قال  
الله تعالى في كتابه العزيز في فاتحة أول سورة أنزلها اقرأ باسم ربك الذي خلق  
خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم  
وقال جلّ جلاله أن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآياتٍ  
لأولي الأبصار

وقال عزّ من قائل ومن آياته يرثم البرق خوفاً وطمعاً وينزل من السماء ماءً فيحيي  
به الأرض بعد موتها أن في ذلك لآياتٍ لقوم يعقلون  
وقال عزّ وجل وفي أنفسكم أفلا تبصرون هـ  
والآيات المتلوة الدالة على وجوب النظر في الآيات المجلوه كثيرة يكثّر التفكير  
فيها أو الأبواب الذين يأتون البيوت من الأبواب

واقداً حسن من قال

مواجبا كيف يعصى لالا هـ أم كيف يحمد الجاحد  
وفي كلّ شيء له آية تدل على أنه واحد



ومن ثمّ اوجب بعض الائمة معرفة الله سبحانه على من لم تبلغه دعوة الانبياء قال العلامة ابراهيم اللقاني في الشرح الصغير على جوهرته

واعلم ان الصواب ان العوام والمبيد والنسوان والخدم مكلفون بمعرفة العقائد عن الادلة متى كان فيهم اهلية فهمها والا كفاهم التقليد ولا يخفى ان اعتبار البلوغ في التكليف هو ما استقر عليه الشرع والا فقد تقل جماعة من العلماء عن البيهقي انه قال ان الاحكام الشرعية التكليفية كانت في صدر الاسلام غير متعلقة بالبلوغ ولا متوقفة عليه بل كانت تتعلق بالقادر بالغاً كان او غيره (تحريراً) اعلم ان المقرر عند الحنفية تكليف الصبي العاقل بالايان وكذا من لم تبلغه الدعوة ونشأ على شاطئ جبل لوجود العقل فلو لم يعتقد ايماناً ولا كفراً كان من اهل النار لوجوب الايمان عليه بمجرد العقل، واما في الشرائع العملية فمعذور حتى تقوم عليه الحجة، وهذا مروي عن ابي حنيفة ومشايخ اهل السنة من اهل مذهبه قال ابو منصور الصبي العاقل تجب عليه معرفة الله تعالى وقوله عليه السلام رفع القلم عن ثلاثة وعدّ منهم الصبي حتى يحتمل محمول على الشرائع دون الايمان والفرق بينه وبين قول المعتزلة الاتي ان المعتزلة يجعلون العقل موجباً وهؤلاء عندهم الموجب هو الله تعالى والعقل معرف لا يجابه والصحيح الموافق لظاهر النص وظاهر الرواية ما قاله صاحب التقيوم ونحو الاسلام ان الذي لم تبلغه الدعوة غير مكلف بمجرد العقل وانه اذا لم يعتقد ايماناً ولا كفراً كان معذوراً اذا لم تمض له مدة يتمكن فيها من التأمل والاستدلال بأن بلغ في شاطئ جبل ومات من ساعته، واما اذا مضت له مدة يتمكن فيها من ذلك واعانه الله بالتجربة على ادراك العواقب لم يكن معذوراً لان ذلك بمنزلة دعوة الرسل في حقه فاذا لم تحصل له معرفة بعد هذه المدة دل ذلك على استغفائه بالحجة والمستغنف لا يكون معذوراً، ثم مدة الامهال لادليل على تحديدها يعول عليه وتقديرها بثلاثة ايام اعتباراً بالمرتد ليس بقوى لتفاوت العقول في التجربة، فربّ عاقل يهتدي في زمان قليل ما لا يهتدي اليه غيره في زمان كثير، فالخلق تفويض علم مقدارها في حق كل شخص اليه تعالى فيعزوه عنه قبل بلوغها وياقبه بعد استيفائها \* واما عند الاشعرية فالذي لم تبلغه



الدعوة اذا غفل عن الاعتقاد حتى هلك او اعتقد الشرك ولم تبلغه الدعوة كان معذوراً لان الاعتبار عندهم هو السمع دون العقل ومن قتل ممن لم تبلغه الدعوة ضمن لان كفرهم معنو عندهم وصاروا كالمسلمين في الضمان وعند الخنفيه لا ضمان وان كان قتلهم حراماً قبل الدعوة لان غفلتهم عن الايمان بعد ادراك مدة التأمل لا تكون عفواً فكان قتلهم مثل نساء اهل الحرب فلا يضمن ولا يصح ايمان الصبي العاقل عند الاشاعرة لعدم ورود الشرع به متمسكين بقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا نفي العذاب قبل البعثة ولما انتفى العذاب انتفى حكم الكفر عن الصبي ومن لم تبلغه الدعوة وبقوا على الفطرة وأجيب عن الآية باحتمال ان يراد من العذاب المنفى العذاب الدنيوي فلا تنهض حجة تنهى كلام المنار وشرحه لعبد اللطيف **لمختص** ٥ انتهت عبارة الشرح

**الفائدة الثانية** ان الطريقة المشروعة فيما يتعلق بعرفة الله سبحانه هي الامر بالنظر في مخلوقاته المتنوعة وما فيها من عجائب الصنعة وبديع الخلقة ليعرف كمال قدرته وحكمته وعنايته ١ - ولم يعين طريق في النظر لاختلاف احوال الناظرين ٢ ليسلك كل ناظر الطريق الذي يناسبه فيؤديه الى المطلوب قرب ناظر يكون نظره في نفسه من جهة ما يتعلق باحوالها الظاهرة اقرب عنده في الدلالة من نظره اليها من جهة ما يتعلق باحوالها الباطنة ورب ناظر يكون الخال عنده على عكس ذلك ٣ فلما اطلق النظر حصل المقصود لكل ناظر ٤ ولما ذهل بعض المتكلمين عن هذه الحكمة الكبرى عينوا مسالك ربما ضلت السالك وفيها عقاب لا يصل اليها العقاب فاوردوا على اثبات الصانع ادلة ان اوصلت فبعد ان تبلغ الروح التراق وربما هلك السقيم قبل ان يصل الترياق من العراق ولم يلهم من لامهم من السلف ومن فحوا نحوم من الخلف لمجرد ايراد الادلة بل لا يرادهم ما لا يتقع غله او يزيد المعتل في العله

قال العلامة شمس الدين ابن القيم في مفتاح دار السعادة ان القرآن مملوء من الحجج والادلة والبراهين في مسائل التوحيد واثبات الصانع والمعاد وارسال الرسل

وحدوث العالم فلا يذكر المتكلمون وغيرهم دليلاً محيياً على ذلك إلا وهو في القرآن بأحسن عبارة وأوضح بيان وأتم معنى وأبعد عن الإيرادات والأسئلة وقد اعترف بهذا حذائق المتكلمين من المتقدمين والمتأخرين - قال أبو حامد في أول الأحياء فإن قلت فلم لم نورد في أقسام العلم الكلام والفلسفة وتبين أنها مذمومة أو معدومة فاعلم أن حاصل ما يشتمل عليه الكلام من الأدلة التي ينتفع بها بالقرآن والأخبار مشتملة عليه وما خرج عنها فهو إما مجادلة مذمومة وهي من البدع كما سيأتي بيانه وإما مشاغبة بالتعلق بمناقضات الفرق وتطويل بنقل المقالات التي أكثرها ترهات وهذيانات تزدرى بها الطبائع وتنبجها الأسماع وبعضها خوض فيما لا يتعلق بالدين ولم يكن شيء منه مألوفاً في العصر الأول وكان الخوض فيه بالنكالية من البدع - ولكن تغير الآن حكمه إذ حدث البدع الصارفة عن مقضى القرآن والسنة ونبتت جماعة لفقوا لها شبيها ورتبوا فيها كلاماً مؤلفاً فصار ذلك المحذور بحكم الضرورة مأذوناً فيه .

الفائدة الثالثة ربما قال قائل ما هذا الملام المبرح لأهل الكلام من كثير من العلماء الأعلام والانسان محل الخطأ والنسيان وهل خلص من الخطأ من عداهم على أن فساد الدليل لا يقتضي فساد المدلول وهذه قضية يقضي بها المعقول والمقول فنقول أن الخطأ قد يعني عنه لكن فيما لا يكون مانعاً عن الوصول إلى دار السعادة وكثير من الناس تؤثر فيهم أدنى شبهة وكثيراً ما أوجب شكهم في الدليل شكهم فيما دل عليه يعرف هذا من سير وخبر الأمزجة المختلفة في بني آدم وقد ثبت أن تصدي صاحب الحق لا يثبت الحق بغير وجه يقوى صولة المبطل لاسيما إذا كان ألحن بالحجة فتندرس المحجة

قال العلامة ابن القيم في كتابه المذكور في الوجه التاسع والعشرين بعد المائة في شرف العلم في أثناء شرحه لمقالة علي رضي الله عنه عند قوله بنقدح الشك في قلبه بأول عارض من شبهة \* هذا لضعف علمه وقلة بصيرته إذا وردت على قلبه أدنى شبهة قدحت فيه الشك والريب بخلاف الراشح في العلم لو وردت عليه شبهة بعدد أمواج البحر ما



أزالت يقينه ولا قدحت فيه شكاً لانه قد رشح في العلم فلا تستقره الشبهات بل اذا وردت عليه ردها حرس العلم وجيشه مغلوله مغلوبه والشبهة وارد على القلب يحول بينه وبين انكشاف الحق له فمضى باشر القلب حقيقة العلم لم تؤثر تلك الشبهة فيه بل بقوي علمه و يقينه بردها ومعرفة بطلانها ومتى لم تباشر حقيقة العلم بالحق قلبه قدحت فيه الشك باول وهلة فان تداركها والا تتابعت على قلبه امثالها حتى يصير شاكاً مرتاباً والقلب يتوارد عليه جيشان من الباطل جيش شهوات النفي وجيش شبهات الباطل فايما قلب صغي اليها وركن اليها تشربها وامتلأ بها فينضح لسانه وجوارحه بموجبها فان اشرب شبهات الباطل انفجرت على لسانه الشكوك والشبهات والايرادات فيظن اجهل ان ذلك لسعة علمه وانما ذلك من عدم علمه و يقينه وقال لي شيخ الاسلام وقد جعلت اورد عليه ايرادا بعد ايراد لا تجعل قلبك للايرادات والشبهات مثل السفنجة فيشربها فلا ينضج الا بها ولكن احمله كالزجاجة المصمتة تمر الشبهات بظاهرها ولا تستقر فيها فيراها بصفائه ويدفعها بصلايته والا فاذا اشربت قلبك كل شبهة تمر عليك صار مقراً للشبهات او كما قال فما اعلم اني انتفعت بوصية في دفع الشبهات كانتفاعي بذلك \* وانما سميت الشبهة شبهة لاشتباه الحق بالباطل فيها فانها تبس ثوب الحق على جسم الباطل واكثر الناس اصحاب حس ظاهر فينظر الناظر فيما البسته من اللباس فيعتقد صحتها واما صاحب العلم واليقين فانه لا يغتر بذلك بل يتجاوز نظره الى باطنها وما تحت لباسها فيكشف له حقيقتها ومثال هذا المدرج الزائف فانه يغتر به اجهل بالنقد نظراً الى ما عليه من لباس الفضة والناقد البصير يتجاوز نظره ما وراء ذلك فيطلع على زيفه فاللفظ الحسن الفصيح هو للشبهة بمنزلة اللباس من نمشة على الدوم الزائف والمعنى كالنحاس الذي تحته وكما قد قتل هذا الاغترار من خلق لا يحصيهم الا الله واذا تأمل العاقل الفطن هذا القدر وتدبره رأى اكثر الناس يقبل لمذهب والمقالة بلفظ ويردها بعينها بلفظ آخر وقد رأيت انا من هذا في كتب الناس ما شاء الله وكما قد رد من الحق بتشييعه بلباس من اللفظ قبيح وفي

مثل هذا قال ائمة السنة منهم الامام احمد وغيره لا تزيل عن الله تعالى صفة من صفاته  
لاجل شناعة شتمت فلولاء الجهمية يسمون اثبات صفات الكمال لله من حياته وعلمه  
وكلامه وسمعه وبصره وسائر ما وصف به نفسه تشبيها وتجبها ومن اثبت ذلك مشبها  
ولا يفر من هذا المعنى الحق لاجل هذه التسمية الباطلة الا العقول الصغيرة القاصرة  
خفافيش البصائر وكل اهل نحلة ومقالة يلبسون نحلتهن ومقاتلتهن احسن ما يقدر  
عليه من الالفاظ ومقالة مخالفهم اقبح ما يقدر عليه من الالفاظ ومن وزقه الله بصيرة  
فهو يكشف بها حقيقة ماتحت تلك الالفاظ من الحق والباطل ولا يغتر باللفظ كما  
قيل في هذا المعنى

تقول هذا جني النحل تمدحه      وان تشأ قلت ذا قي الزنابير  
مدحا وذما وما جاوزت وصفها      والحق قد يعثر به سوء تعبير

فاذا اردت الاطلاع على كنه المعنى هل هو حق او باطل فجرده من لباس العبارة  
وجرد قلبك عن النفرة والميل ثم اعط النظر حقه ناظرا بعين الانصاف ولا تكن ممن  
ينظر في مقالة اصحابه ومن يحسن به ظنه نظر نأمل بكل قلبه ثم ينظر في مقالة خصومه ومن  
يسي ظنه به كنظر الشر والملاحظة فالناظر بعين العداوة يري المحاسن مساوي والناظر  
بعين المحبة عكسه وما سلم من هذا الآمن اراد الله كرامته وارتضاه لقبول الحق وقد قيل  
وعين الرضى عن كل عيب كليلة      كما ان عين السخط تبدي المساويا

### وقال آخر

نظروا بعين عداوة ولو أنها      عين الرضى لاستحسنوا ما استجبوا

فاذا كان هذا في نظر العين الذي يدرك المحسوسات ولا يتمكن من المكابرة فيها  
ما الظن بنظر القلب الذي يدرك المعاني التي هي عرضة المكابرة والله المستعان على  
معرفة الحق وقبوله ورد الباطل وعدم الاعتراض به



الفائدة الرابعة لما كانت الفائدة الثالثة جرت في اثناء شرح كلام علي رضي الله عنه اقتضى ان نورد هنا كلامه المشار اليه فكلام علي رضي الله عنه

قال كميل بن زياد النخعي اخذ علي بن ابي طالب رضي الله عنه يدي واخرجني الى ناحية الجبان فلما اصبح جعل يتنفس الصعداء - ثم قال ( يا كميل ) القلوب أوعية تخيرها او عاها - احفظ عني ما اقول \* - الناس ثلاثة - فعالم رباني - ومتعلم على سبيل النجاة - وهمج رعاع - أتباع كل ناعق - يميلون مع كل ريح - لم يستضيئوا بنور العلم ولم يلجئوا الى ركن وثيق \* - العلم خير من المال

العلم يحرسك وانت تحرس المال .

العلم يزكو على الأتق - والمال تنقصه النفقة

العلم حاكم - والمال محكوم عليه . ونجبة العلم دين يدان به

العلم يكسب العالم الطاعة في حياته ، وجميل لأحدوثه بعد وفاته ، وصنيعة المال

نزول بزواله \* مات خزان المال وهم احياء - والعلم باقون ما بقي الدهر اعيانهم مفقوده - وأمثالهم في القلوب موجوده

آء ان هناعا جما ( واتسار يده الى صدره ) لو أصبت له حمله - بلى أصبت لقذا غير مأمون عليه - يستعمل آلة الدين للديار - يستظهر بحجج الله على كتابه وبنعمه على عباده \* - ومنقادا لاهل الحق لا بصيرة له في آخائنه - ينقدح الشك في قلبه بأول عارض من شبهة - لا ذا ولا ذاك \* - أو منهوما بالذات سلس القياد للشهوات او مغرى بجمع الأموال ولا ذخا ريسا من دعة الدين - اقرب شيها بهما الأنعام السائمة كذلك يموت العلم بموت حاميه

نعمه بين لن تحو لأرض من قائم لله بحجة - اكيدا لتعطل حجج الله وبياناته - وثئت لأقلون عدد - لأعضمون عند الله قدرا - بهم يدفع الله عن حجه حتى يؤدوه الى نظراتهم - ويزرعوه في قلوب أشباههم . هجم بهم العلم على حقيقة الأمر

فاستلانا ما استوعر منه المترفون - وأنسوا بما استوحش منه الجاهلون - صحبوا الدنيا  
بأبدان ارواحها معلقة بالملأ الأعلى . أولئك خلفاء الله في أرضه ودُعاهه الى دينه \*  
هاه هاه شوقاً الى رؤيتهم ، واستغفر الله لي ولك ، اذا شئت فقم ذكره ابو نعيم في  
الحلية وغيره قال ابوبكر الخطيب هذا حديث حسن من احسن الاحاديث معنى  
واشرفها لفظاً

هذا ولندكر شيئاً من شرحه المشار اليه على طريق الایجاز ليجد المطالع النيه الى  
حقيقته العلوية اقرب مجاز فنقول

تقسيم امير المؤمنين الناس في اول كلامه تقسيم في غاية الصحة ونهاية السداد لان  
الانسان لا يخلو من احد الاقسام التي ذكرها

فالعالم الرباني هو الرفيع المنزلة في العلم القائم بحقه وهو منسوب الى الرب وزيدت  
الآلف والتون فيه للمبالغة في النسبة

واما المتعلم على سبيل النجاة فهو الطالب بتعلمه نجاته من التفريط فيما وجب عليه  
او ندب اليه

واما القسم الثالث فهم المهملون لانفسهم وما احسن تشبيههم بالهمج الرعاع فيه  
يشبه اداني الناس ، والهمج من الناس حمقاهم ، واصله الهمج جمع هجمة وهو ذباب  
صغير كالبعوض يسقط على وجوه الغنم والدواب وأعينها ، والرعا ع الذين لا يعتد بهم

قوله اتباع كل ناعق اي من صاح بهم ودعاهم تبعوه سواء دعاهم الى هدى او  
خلال ، وهؤلاء من اضر الخلق على الأديان فانهم الاكثرون عددا الاقلون عند الله  
قدرا ، وهم حطب كل فتنة بهم توقد و يشب خرامها فان اهل الدين يعتزلونها ويتولاها  
الهمج الرعاع

قوله يميلون مع كل ريح وفي رواية مع كل صائح شبه عقولهم الضعيفة بالغصن  
الضعيف وشبه الاهواء والآراء بالرياح والغصن يميل مع الريح حيث مانت ، وعقول



هؤلاء تميل مع كل هوى وكل داع

وقوله لم يستضيئوا بنور العلم ولم يلجؤوا الى ركن وثيق يانّ للسبب الذي جعلهم  
بتلك المثابة

قوله العلم يكسب العالم الطاعة في حياته ، وجميل الاحدوثة بعد مماته يكسبه  
ذاك اي يجعله كدباً له و يورثه اياه يقال كسبه ذاك عزا وطاعة واكسبه لغتان [ قال  
ثعلب كلهم يقول كسبك فلان خيراً الا ابن الاعرابي فانه يقول اكسبك بالالف ] فالعالم  
بعد وفاته ميت وهو حي بين الناس والجاهل في حياته حي وهو ميت بين الناس

### قال الشاعر

قد مات قوم وما مات مكارمهم وعاش قومٌ وهم في الناس امواتٌ

وقد عدّ ذلك حياة ثانية كما قال المتنبي

ذكرُ الفتى عمرهُ الثاني وحاجته ما فاته وفضولُ العيشِ أشغال

قوله وصناعة المال تزول بزواله يعني ان كل صنعة صنعت للرجل من اجل ماله من  
اكرام ومحبة وخدمة وغيرها فانما هي لمراعاة ماله فاذا زال ماله زالت تلك الصنائع  
كلها حتي انه ربما لا يسلم عليه من كان يدأب في خدمته

قوله آه ان ههنا علما جمّاً ( و اشار بيده الى صدره ) يدل على جواز اخبار الرجل  
بما عنده من العلم والخير ليقبّس منه وليستفيع به ومنه قول يوسف عليه السلام اجعلني  
على خزائن الارض اني خفيظ عليم

ثم ذكر اصناف حملة العلم الذين لا يصلحون لحمله وهم اربعة

احدهم من اوتي حفظاً وذكاء ولكن لم يؤت زكاء

قوله يستظهر بحجج الله على كتابه و بنعمه على عباده هذه صفة غير المأمون اذا تعلم  
علماً فقدمه على كتاب الله وجعل كتاب الله تالياً له واما العالم المأمون فانه يستظهر  
بكتاب الله على ما سواه فيقدمه ويجعله مهيناً على غيره كما جعله الله

والصنف الثاني من حملة العلم المنقاد الذي لم يطمئن به قلبه وهو المقلد لاهل العلم من غير بصيرة فهو من مكثري سوادهم والاحناء ( جمع حنوبوزن علم ) الجوانب والنواحي تقول العرب ازجر احناء طيرك اي امسك نواحي خفتك وطيشك والطير هنا الخفة والطيش قال لييد

فقلتُ ازجر احناء طيرك واعلمن بانك انت قدمت رجلك عاثراً  
قوله ينقدح الشك في قلبه باول عارض من شبهة قد مضى بعض شرحه  
قوله باول عارض من شبهة هذا دليل ضعف عقله ومعرفته اذ تستفزّه اوائل الامور والباطل روعة في اوله فاذا ثبت له القلب اتقلب على عقبيه والله يحب من عبده الحلم والاناة

الصنف الثالث من نهيمته في نيل لذته والعلم لا ينال الا بهجر اللذة وترك الراحة فان العلم صناعة القلب فما لم يتفرغ القلب لصناعته وشغله لم ينلها فان القلب له وجهة واحدة فاذا وُجِعت وجهته الى اللذات انصرف عن العلم  
الصنف الرابع من همته في جمع الاموال وادخارها فلا يرى شيئاً اطيب له مما هو فيه فمن اين لهذا درجة العلم

قوله اقرب شيها بهم الانعام السائمة هذا التشبيه مأخوذ من قوله تعالى ان هم الا كالانعام بل هم اضل سبيلاً والسائمة الراعية وشبه هولاء بها لان همتهم في رعي الدنيا قوله كذلك يموت العلم بموت حامله اذ ذهاب العلم انما هو بذهاب العلماء  
قوله اللهم لي لن تخلو الأرض من مجتهد قائم لله بحجة يدل عليه الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من امتي على الحق لا يضرمهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى ياتي امر الله وهم على ذلك ويدل عليه ايضاً ما رواه الترمذي عن قتبية ثنا حماد بن يحيى الايج عن ثابت عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل امتي مثل المطر لا بدري اوله خير ام آخره قال هذا حديث حسن غريب



قوله لكيلا تبطل حجج الله وبياناته اي لكيلا تذهب من بين ايدي الناس  
والأ فالبطلان محال عليها

قوله اولئك الاقلون عددا الاعظمون عند الله قدرا يعني هذا الصنف من الناس  
اقل الخلق عددا وهذا سبب غربتهم فانهم قليلون في الناس والناس على خلاف  
طريقتهم فلهم نبأ والناس نبأ واياك ان تغتر بما يغتر به الجاهلون فانهم يقولون  
لو كان هؤلاء على حق لم يكونوا اقل الناس عددا والناس على خلافهم فما الناس الا  
اهل الحق وان كانوا اقلهم عددا قال ابن مسعود لا يكن احدكم ائمة ( يعني يقول اما  
مع الناس ) ليوطن احدكم على ان يؤمن ولو كفر الناس وقد ذم الله سبحانه الاكثرين  
في غير موضع قال تعالى وان تطع اكثر من في الارض يضلوك عن سبيل الله وقال  
تعالى وقليل من عبادي الشكور

قوله بهم يدفع الله عن حججه حتى يؤدوها الى نظرائهم ويزرعوها في قلوب  
اشباههم وهذا لان الله سبحانه ضمن حفظ حججه وبياناته فلا تنقطع حجج الله  
والقيام بها من الارض

قوله هم بهم العلم على حقيقة الامر فاستلنا ما استوعره المترفون وانسوا بما  
استوحش منه الجاهلون هذا من تمرات اليقين فان القلب اذا استيقن ما وعد الله به  
اولياءه صار كأنه ينظر اليه من وراء حجاب الدنيا ويعلم انه اذا زال ذلك الحجاب  
رأى ذلك عيانا

قوله صحبوا الدنيا بابدان ارواحها معلقة بالملا الاعلى وفي رواية بالمحل الاعلى الروح  
في هذا الجسد بدار غربة ولها وطن غيره وهي جوهر علوى فهي تطلب وطنها في المحل  
الاعلى ولكن لفرط اشتغالها بالبدن ومتعلقاته كثيرا ما تذهل عن موطنها الاول وهؤلاء  
ممن لم يشغلهم الموطن الثاني عن الاول قوله اولئك خلفاء الله في ارضه ودعواته الى دينه  
اي هم الذين جعلهم الله خلفاء عن غيرهم وهذا وان كان عامًا في بني آدم الا ان  
الاضافة هنا اذات التخصيص والتشريف كما في قوله تعالى فادخلي في عبادي

## المقدِّمةُ الثانيةُ

النبيُّ انسانٌ أُوحِيَ إليه بشرعٌ، فأِنْ أمرَ بتبليغ ما أُوحِيَ إليه سُمِّيَ رَسولاً  
أيضاً، والرِّسالةُ سفارةٌ بين الله وبين ذوي العقول من العباد لِإِزاحةِ عِلَلِهِمْ  
في أمرِ المعاش والمعاد، ولما كان الشرع سبب السعادة في الدارين كان من  
اللازم اللازب أَنْ يُلَيِّغَ الشاهدُ الغائبُ - لتَضَعِ المحجة وتقوم الحجة - غيرَ  
أَنَّ الشرعَ والعقل يقضيان بعدم تصديق كلِّ ثقلٍ، اذ الناقل قد يكون من  
أربابِ الامتراء او من أربابِ الاقتراء، او قليل الاحتياط او من أربابِ  
الاختلاط، فوجب اختبارُ أربابِ الأخبار - واختيارُ من كان منهم من  
الثقاتِ الأخيار، لئلا يكونَ الإِثباتُ بغيرِ الأثبات، وهو محذورٌ بل محظورٌ  
الآنَ ان يكونوا ثُبَاتٌ - فان حصل فتور في ذلك - دَرَسَتْ على طول المدى  
المسالكُ، فتقطعُ الذريعةُ الى معرفةِ الشريعةِ فتغير الفِطْرَةُ بسببِ القِترَةِ،  
هذا ولما كان نينا عليه الصلاة والسلام خاتمَ النبيين وشريعته عامةٌ لجميعِ الأممِ  
بالغ في تبليغ ما أُوحِيَ إليه من ربه وأمرَ بذلك ودعا لمن بلغ عنه فقال نَصَرَ  
الله امرءٌ سَمِعَ منا شيئاً فَبَلَّغَهُ كما سَمِعَهُ فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْفَى من سامِعٍ - فتنافس  
المتنافسون في ذلك، وسلَكوا فيه أقوم المسالك، ومعظمُ القُصَلِ في هذا  
الفصل - اهلُ الحديث - فقد سَعَوْا في ذلك السعي الحثيث \* واعتنوا بضبطه  
وحفظه، وحافظوا ما أمكنَ على أفضله \* وخبرُوا حالَ الروي عنه، وأخبروا



بما عرفوا منه \* فعَدَّلُوا من ظهرت لهم عدالته \* وجرحوا من حالت عن ذلك حالته \* وكشفوا الغطا \* عمن يغلب عليه الخطأ \* وأعلنوا حال من ليس له خلاق \* من شأنه الاختلاق \* فعلوا ذلك احتياطاً للدين وحسبه \* فعلوا بذلك اعظم رتبة \* ولم يبالوا رفع الله شأنهم \* بوضع شأن شأنهم \* فقسموا الحديث أقساماً وجعلوا لكل قسم اسماً \* وجعلوا له حدّاً ورسماً \* وبينوا درجة كل حديث قوة أو ضعفًا \* لياخذ بالقوي منه من يريد عند الله زلفى \* فلم يبق الا اقتفاء آثارهم وتبع أسفارهم \* فلزم ان يعلم أولاً ما اصطاح عليه اهله مما لا يسع طالب العلم جهله \* وقد ألفوا فيه كتباً جمة \* ضمنوها المسائل المهمة \* فمنها ما بسط ليسرع اليه الفهم ويكون أبعد من الوهم \* ومنها ما قل لفظه \* ليسهل حفظه \* وفيما كتبوا كفايه لأهل الدراية \* وقد جمعنا هذه الرسالة بين الإيجاز والبسط \* جمعاً بين مقصدي الفهم والضبط

### فوائد تتعلق بالمقدمة الثانية

الفائدة الاولى لما تفاوتت الناس في قوة البصائر كتفاوتهم في قوة الابصار والبصائر كالابصار مما قوت فلها حد تقف عنده اقتضت العناية الالهية التي اعطت كل شيء حقه ان يرسل للناس انبياء ينبؤونهم عن ربهم واسباب بعدهم منه وقربهم ليهلك من هلك عن بينه ويحيى من حي عن بينه \* ومن مقتضى الحكمة ان تكون الانبياء نوعاً ممتازاً واقعاً بين الانسان والملك ومشاركاً لكل واحد منهما من وجه فارسل لهم رسلاً منهم هم كالملائكة في اطلاعهم على ملكوت السموات والارض وهم مثلهم في الصورة البشرية وفي احوال المطعم والمشرب \* فهم عليهم السلام وان كانوا بشراً في

المصورة فهم كالملائكة في المعارف والسيرة . وقد ذهل عن هذا المعنى منكرو النبوة فقالوا للانبياء ان اتم الا بشر مثلنا ، وما عرفوا ان الاخذ عن الملائكة لا يمكن الا لمن ايد بقوة روحانية يشاكل بها الملائكة حتى يتيسر الاقتباس وذلك لا يتيسر لسائر الناس ومنزلة الانبياء عليهم السلام من اعمهم بمنزلة الشمس من القمر . ومنزلة علومهم من علوم اعمهم بمنزلة ضوء الشمس من ضوء القمر . فكما لا يحصل النور للقمر الا بواسطة الشمس كذلك لا تحصل للناس المعارف الربانية الموجبة لتزكية نفوسهم الا بواسطة الانبياء المتقربين من الملائكة الذين ارسلهم الله سبحانه اليهم لتبليغ امره . استفتح المحجة ولا يقي للناس حجة \* اذا عرفت هذا نقول النبي مأخوذ من النبأ وهو الخبر واحده نبي فقلبت همزته ياء وادغمت الياء التي قبلها فيها وقد قرئ بها في السبعة وقال بعضهم النبي مأخوذ من النبوة وهي ما ارتفع من الارض وفي ذلك اشارة الى ارتقائه على سائر الخلق وان له رتبة شريفة ومكانة رفيعة والمأخذ الاول اقوى في اللفظ والمعنى والقراءات يؤيد بعضها بعضاً ، ونمى بذلك اما لأن الله أنبأ بما شاء من امره فيكون بمعنى النبأ ( وهو من قبيل فعيل بمعنى اسم المفعول نحو حبيب بمعنى المحبوب والمحب ) اولانه انبأ عن الله بما اوحى اليه فيكون بمعنى النبي ( وهو من قبيل فعيل بمعنى اسم الفاعل نحو انيس بمعنى المؤنس ) والاول اظهر . والرسول كل نبي امره الله بتبليغ امره الى من ارسل اليه فهو بمعنى المرسل ( وهو فعول بمعنى مفعول وهو نادر وقيل لم يرد في غيره ) وعلى هذا الجمل الغفير وهو ان كل رسول نبي وليس كل نبي رسولا اذ قد اجتمعا معا في الايجاء اليها وانفرد الرسول بالامر بالانذار والاعلام

وقال بعض العلماء لا فرق بينها بل هما سواء واستدلوا على ذلك بقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا آية اثبت لها الارسال معا وقوله تعالى في سورة ريم في حق موسى عليه السلام وكان رسولا نبيا ولو كان الرسول اخص لوجب ان يؤخر كما نقول زيد عالم علامة ولا نقول علامة عالم



والجواب ان الآية الاولى هي اعظم دليل على الفرق بينهما حيث عطف احد الاسمين على الآخر مع وجود لا الزيدة لتأكيد النبي ومثل هذا لا يقع حيث يتخذ الانسان في المعنى اذ لا يقال ما رايت انسانا ولا بشراً وإنما يقع حيث يكون بين الاسمين تغاير اما بالكلية نحو ما رايت بشراً ولا شجراً او بوجه ما نحو ما رايت انسانا ولا حيوانا وفي هذه الحالة يجب تقديم الأخص على الأعم لتحصل الفائدة ولو قلت ما رايت حيوانا ولا انسانا لم يحسن اذ تقي الأعم وهو الحيوان يستلزم تقي الأخص وهو الانسان فصار ذكر الانسان بعد ذلك لغوا بخلاف العكس فان تقي الأخص وهو الانسان لا يستلزم تقي الأعم وهو الحيوان فتقي الحيوان بعد ذلك مفيد وهذه الآية دليل على قول الجمهور بان النبي اعم من الرسول والارسال المثبت في هذه الآية هو بالمعنى اللغوي

فان قلت هل يتعين تقديم احد الاسمين على الآخر اذا تغايرا بالكلية قلت يتعين فيما اذا كان تقي احدهما ابلغ فيقدم الآخر عليه نحو ليس عنده ذهب ولا فضة وليس لي عليه دينار ولا درهم ونحو ذلك وبتساوي الأمران في مثل ما جاء زيد ولا عمرو وربما تعين عند البليغ تقديم أحدهما في مثل هذه الصورة اذا اقتضى الحال ذلك واما قوله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم فهو جارٍ على هذه القاعدة وان تؤم في بادي الرأي انه على خلافها بناء على انه يقال لم يحصل لي البارحة نوم لاسنة فتتفي النوم اولا ثم تنفي السنة التي هي اوائل النوم مبالغة في ذلك قال ابن الرقاع

وسنان أقصده الناس فرنقت في عينه سنة وليس بنائم

وذلك ان الأخذ بمعنى الغلبة والقهر فيجب تأخير الأقوى كما يقال فلان لا

يغلبه ضعيف ولا قوي

واما الآية الثانية فقال القاضي البضاوي وكان اي موسى رسولا نبيا ارسله الله الى الخلق فأنبأهم عنه ولذلك قدم رسولا مع انه اخص واعلى وقال في الآية التي بعدها الواردة في حق اسمعيل عليه السلام وكان اي اسمعيل رسولا نبيا هذا يدل

على ان الرسول لا يلزم ان يكون صاحب شريعة فأن اولاد ابراهيم كانوا على شريعته عليهم الصلاة والسلام ه اشار القاضى بما ذكر سابقا الى ان هذين اللفظين قد لوحظ فيها المعنى اللغوي وان النبي بمعنى النبي عن الله والأ نباء عن الله انما يكون بعد الارسال فاقضى الامر بتقديم ما يتضمن الارسال على ما يتضمن الانباء

واعلم ان الرسول قد يطلق على رسول الرسول وقد يطلق على رسول غيره ومنه قوله تعالى في سورة يوسف وقال الملك ائتوني به فلما جاءه الرسول الآية وقد يطلق الرسول على الملك ومنه قوله تعالى في نزول جبريل عليه السلام بالقرآن انه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين

وقال تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا الآية

وقال تعالى الله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس

وعلى ما جنحنا اليه وهو كون النبي اعم من الرسول على ما ذهب اليه اكثر العلماء نقول النبي الغير المرسل هو انسان اوحى اليه بشرع يتعلق به وهذا الانسان ممتاز في جنسه سعيد في نفسه مستبصر في امره غير انه لم يؤمر بدعوة غيره فأن دعا غيره فعلى حسب شفقة الناس بعضهم على بعض لا تلي انه حتم عليه لازم له

واما النبي المرسل فان الوحي يكون اليه اكثر وانكشاف الميحي به لديه اظهر ويطلع على نوع من الغيب لا يطلع عليه من سواه من دون ريب قال جل جلاله عالم الغيب فلا يظهر على غيبه احدا الا من ارتضى من رسول

وقد اطلنا الكلام في هذا البحث لكثرة تداوله في الكتب وافراد كثير من العلماء له بالرسائل وايراد الدلائل حتى قال بعضهم هنا بتكافي الأدلة وانه ليس في كلام الفريقين ما ينفع غله والمقام يقتضي شدة البسط غير ان فيما ذكر كفاية لمن له في النظر عناية

الفائدة الثانية في رد شبه المنكرين لأرسال الرسل بطريق الايجاز وهم سبع فرق الفرقة الاولى قالت ان المرسل يلزمه ان يعلم ان القائل له ارسلتك لتبلغ عني هو



الله تعالى ولا طريق الى العلم بذلك على ان التصديق بالرسالة يتوقف على العلم بوجود المرسل ومعرفة ما يستحيل عليه وما لا يستحيل وذاك لا يحصل الا بغامض النظر وهو غير مقدر بزمان لاختلاف الناس في الأمزجة والأحوال من قوة الفهم وضعفه فلهم ان يطلبوا مهلة كافية للنظر والا لزم التكليف بما لا يطاق وهو مخالف للحكمة

والجواب عن الشبهة الاولى ان الله تعالى قادر على كل شيء، ومن ذلك أن يعرف من شاء من عباد الله وأمره اما ابتداء او بواسطة تبلغهم ذلك، وتلك الوسطة اما من غير البشر كالملائكة مع الانبياء او من جنسهم كالانبياء مع الأمم واذا جاز هذا وجاءت الرسل بالبينات ارتفع الأشكال، وكثيرا ما يعرف الإنسان الشيء على ما هو عليه بشواهد تومي اليه بحيث يحصل له علم اليقين وما هو في نفسه بظنين

والجواب عن الشبهة الثانية ان العلم بوجود الله سبحانه مركز في الفطر والعلم بعلمه وقدرته وحكمته ونحو ذلك يحصل بأقرب نظر

واما ما يتعلق بأمر الأمهال فقال في المواقف وشرحه للسيد أما على اصلنا في التعديل والتجوير فلا يجب الأمهال لأننا نجا سبق انه اذا ادعى النبي الرسالة واقتربت بدعواه المعجزة الخارقة للعادة وكان المبعوث اليه عاقلا متمكنا من النظر فقد ثبت الشرع واستقر وجوب المتابعة سواء نظر او لم ينظر فلا يجوز للمكلف الاستمهال، ولو استمهال لم يجب الأمهال لجرى ان العادة بايجاد العلم عقيب النظر الذي هو متمكن منه

واليه الإشارة بقوله مع العلم العادي الحاصل عن المعجز، واما عند المعتزلة فاللائق بأصلهم في التحسين والتقبيح وان صرحوا بخلافه منع الأمهال يعني ان المعتزلة اعترفوا بوجوب الأمهال عند الاستمهال فلا محيص لهم عن ذلك الا ان اللائق بقاعدتهم المذكورة منع وجوب الامهال لان فيه تقويت مصلحتهم وذلك لانه يرشدهم الى المصالح ويحذرهم من المهلك ويقربهم من السعادة ويبعدهم عن الشقاوة وما هو الا كمن يقول لولده بين يديك سبع ضار او مهلك آخر فلا تسلك هذا الطريق، فقول الولد دعني اسلكه

الى ان اشاهد السبع او المهلك؟ أليس ذلك القول من الولد مستتبها في نظر العقلاء؟ ولو  
هلك الم يكن ماوما؟ ومن منعه ذلك اليس منسوبا الى فعل ما توجيه الشفقة والحنو  
وبما قررناه يندفع الألزام عن اصلهم ايضا هـ هذا لما كانت الشبه بمنزل الادواء والاجوبة  
عنها بمنزلة الأدوية وكانت الأدوية تختلف باختلاف الأدواء على ان الداء الواحد ربما  
اقتضى ان يكون له أدوية شتى نظرا لاختلاف الأمزجة والاحوال كانت من الحكمة  
تنويع الأدوية وفقا بذوي الامراض، والمشفق لا ينظر لقلب القاصي أهو غضبان ام  
راض؟ وقد جرى على هذا المنهج كثير من الاعلام الذين جمعوا بين الظاهر والباطن  
وراعوا اختلاف المواطن، فارجع الى كتبهم ان كنت تريد الشفا وصافهم ان كنت  
تريد اخوان الصفا

الفرقة الثانية قالت ان بعثة الرسل على ما تقولون انما هي تكليف الناس بالاوامر  
الشرعية لثاب المطيع منهم ويعاقب العاصي، والتكليف لا يحسن لما ان الانسان غير  
مختار في افعاله فتكليفه من قيل تكليف الأعمى تقطع الصحف والزمن المشي الى اقصى  
البلاد \* الجواب ان هذا لا يرد علينا لأننا لا نقول بالجبر، وينبغي ان تقدم هنا مقدمة فنقول في  
افعال العباد ثلاثة مذاهب - احدها مذهب الجبرية، وهـ طائفة قالوا ان العبد مجبور  
لا اختيار له البتة في شيء من افعاله وانما هو آلة للفعل كالسكين للقاطع بل  
كريشة في مهب الريح واقعة لا تستقر على حال من القلق

### قال الشاعر

ما حيلة العبد والاقدار جارية عليه في كل حين ايها الراي  
القاء في اليم مكتوقا وقال له اياك اياك ان تبتل بالماء

واستدل هؤلاء بانقول والمنقول اما المعقول فمن وجهين احدهما ان فعل العبد  
معلوم لله تعالى وح اما ان يكون قد علم وقوعه منه فيكون وقوعه ضروريا او يكون  
قد علم عدم وقوعه منه فيكون وقوعه منه ممتنعاً اذ يستحيل ان يحصل خلاف ما علم الله وعلى



الحالين يكون العبد غير مختار في افعاله اذ المختار هو الذي يقدر على فعل الشيء وعلى تركه . وينقض هذا بافعاله سبحانه وتعالى فانه يعلمها قبل وقوعها فلو صح ما ذكروا لزم ان يكون سبحانه غير مختار في افعاله وذلك محال . الثاني ان الاختيار انما يتحقق بالاستطاعة والاستطاعة لا تكون الا مع الفعل وح فلا فائدة لها لوجوب وقوع الفعل . والجواب ان الاستطاعة قسمان احدها قبل الفعل والاخرى مقارنة له قال قاضي القضاة الحكيم ابن رشد الاندلسي في كتاب ما بعد الطبيعة قد كان في قديم الدهر وفي زماننا هذا قوم يحددون وجود الامكان متقدما للشيء الممكن بالزمان وكأنهم يجعلون الممكن مع الفعل وهو لا يرفعهم طبيعة اصل الممكن يلزمهم ان يكون الممكن ضرورياً والضروري ممكناً ولكن اهل زماننا يضعون الامكان من قبل الفاعل . والمحالات اللازمة لهؤلاء القوم تذكر عند التكلم في مبادئ الصنائع الجزئية فان هذا مبدأ عظيم من مبادئ الصنائع النظرية . والغلط فيه سبب لأغاليط كثيرة . وهذا بالجملة اقوى الاسباب في ان يفضي الى السفطة . وهؤلاء القوم من اهل زماننا ينقون ان يكون للانسان استطاعة وقدرة . وعلى هذا تبطل الحكمة العملية وتبطل الارادات والاختيارات وجميع الصنائع الفاعلة . لكن هؤلاء القوم [ يعني اهل الكلام الموجب للكلام ] كما قلنا غير ما مرة لم يقولوا بهذه الاشياء لأن النظر اذ اتم اليها . بل ليصححوا بها امورا بنوا اولاً على صحتها واصطلحوا مع انفسهم عليها فهم يطلبون تزييف ما يعاندها واثبات ما يعاخذها .

واما المنقول فمثل قوله تعالى الله خالق كل شيء . والشيء هو الممكن ومن الممكنات افعال العباد ونحو قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون وقوله تعالى [ في سورة الانسان ] ان هذه تذكرة فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلاً . وما تشاؤون الا ان يشاء الله ان الله كان عليماً حكماً . يدخل من يشاء في رحمته . والظالمين اعد لهم عذاباً اليماً . وقوله تعالى ونفس وما سواها فالهملها فجورها وثقواها قد افلح من زكاها وقد خاب من دساها وقوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون

والجواب ان بعض هذه الآيات لا مدخل لها في هذا الباب مثل فالحسبها فجورها  
 وثقواها فان المراد بها انه سبحانه يبين لها طريقي الخير والشر وما يتلونها صريح في نفي  
 الجبر . وهؤلاء كأنهم تلاوا القرآن وما تلوه ، وكذلك الآية التي ذكرت في النهاية قال  
 بعض متكلمي اهل الأثر قالت طائفة ليس الا محض المشيئة العارضة عن الحكمة والغاية  
 المطلوبة وسدوا على انفسهم هذا الباب (باب الحكمة) جملة وكما سئلوا عن شيء اجابوا  
 بـ لا يُسأل عما يفعل ، وهذا من اصدق الكلام ، وليس المراد به نفي حكمته تعالى  
 وعواقب افعاله الحميدة وغاياتها المطلوبة منها وانما المراد بالآية افراده بالالهية والربوبية  
 وانه لكمال حكمته لا معقب لحكمه ولا معترض عليه بالسؤال لانه لا يفعل شيئا سدى  
 ولا يخلق شيئا عبثا وانما يسأل عن فعله من خرج عن الصواب ولم يكن فيه منفعة ولا  
 فائدة الا ترى الى قوله ( ام اتخذوا آلهة من الارض هم ينشرون . لو كان فيها آلهة الا  
 الله لفسدتا . فسبحان الله رب العرش عما يصفون . لا يسأل عما يفعل وهم يسألون )  
 كيف ساق الآية مساق الانكار على من اتخذ من دونه آلهة فعدها به مع عظم الفرق ،  
 فقوله لا يسأل عما يفعل اثبات لحقية الوهيته وافراد له بالربوبية والالهية ، وقوله وهم  
 يسألون نفي لصالح تلك الآلهة المتخذة للألاهية . فانها مسؤولة مربية مدبرة فكيف  
 يسوى بينه وبينها مع اعظم الفرقان . فهذا الذي سيق له الكلام فجعلها الجبرية معقلا  
 وملجأ في انكار حكمته وتعليل افعاله بغاياتها المحمودة ومواقفها السديدة ، والله الموفق  
 للصواب هـ واما الآيات الباقية فانها لا تدل على مذهبهم وانما تدل على فساد مذهب القدرية  
 وثانيها مذهب القدرية ( و يقال لم المعتزلة وهم يسمون انفسهم اهل العدل  
 والتوحيد ) قالوا ان الانسان مستقل في افعاله واحتجوا بالمعقول والمنقول اما الاول فهو  
 ان العبد لو لم يكن مستقلا في افعاله لكان مجبوراً والمجبور لا يصح تكليفه واما الثاني  
 فهو الآيات التي اضافت الافعال الى العباد وملتقتها بمشيئتهم كقوله تعالى ان هذه  
 تذكرة فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلا [ في سورة المزمل ] وقوله تعالى ذلك بان الله



لم يك مغبرا نعمة انعمها على قوم حتى يغيروا ما بانقسام وقوله تعالى سيقول الذين اشركوا لو شاء الله ما اشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا . قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان نشعون الا الظن وان اتمم الا تخرصون . قل فله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم اجمعين . وبمثل هذه الآيات يهجم المعتزلة هجوم الاسد على النقاد ، واعلم ان كل آية دلت على عدم استقلال الانسان فيما يأتي ويذر يؤولها المعتزلة ويفسرونها بمعنى لا يضاد مذهبهم مثال ذلك الآية التي في سورة المزمل لما اضيف فيها المشيئة الى العبد جعلوها على ظاهرها واما الآية التي في سورة الانسان فلما علقت فيها مشيئة العبد على مشيئة مولاه اولوها وقالوا وما تشاؤون الطاعة الا ان يشاء الله اجباركم عليها والجاؤكم اليها قالوا وحكمة الله تعالى تقتضي ان يخلي الانسان ونفسه ليختار ما شاء ليلقى كل امرئ ما يليق به مما مر أو ساء وقد جرى الجبرية على خلاف ما جرى عليه القدرية فأولوا كل آية تشعر

باختيار الانسان فاتسع الخرق وأتوا في مقام الجمع بالفرق

وثالثها مذهب السلف السالكين على الطريقة المثلى قالوا ان كل احد منا يجد فرقا بين ما يقع منه بارادته كالشيء على الارض والصعود على الجبل وبين ما يقع منه بدون ارادة كحركته عند الارتعاش ونحو ذلك فسموا الاولى افعالا اختيارية والثانية افعالا اضطرارية ثم وجدوا الافعال الاختيارية يرتب عليها كل عاقل حكما من الاحكام التي لا يرتبها على الافعال الاضطرارية فتراه يمدح من احسن ويذم من اساء اذا كان الاحسان والالاءة عن اختيار فان كانا عن غير اختيار ربما كان الامر بالعكس فيمدح من اساء اليه وقعده الاحسان ويذم من احسن اليه وقعده المساءة

قال الشاعر

فعل الجميل ولم يكن من قصده      فقبلته وفقرته بذنوبه  
وازب فعل جاءني من فاعل      فحمدته وذمت من يأتي به

فعرفوا ان الجبرية غلطوا في جعلهم افعال الانسان كلها اضطراريه وان الشعور  
بالاختيار حاصل بالاضطرار ( مع ان هذه الفرقه كما اخبر عنها من خبر امرها نقول  
بموجب مذهبها اذا توجه عليها حق وتصير قدرية اذا كان لها الحق فما كثرت هذه  
الفرقة في امة الا أصبحت ادنى الأمم واتاها النكال من ام )

ثم نظروا الى درجة الاختيار في هذه الافعال فرأوا ان النعل الاختياري لا بد  
في وقوعه من قدرة وارادة وقدره العبد مخلوقة لله تعالى باتفاق لا ينكر ذلك احد غير  
ان للقدرة تصلح للضدين معاً فاحتج الى تخصيص احدهما بالارادة ( وهنا موضع النظر )  
فرأوا ان ترجيح احد الامرين على الآخر لا يستبد به العبد كما ظنت القدرية فجعلوا اختياره  
في الدرجة الوسطى فجروا بذلك على منهاج الاعتدال وانحرف عنه اهل الجبر واهل  
الاعتزال . هذا ما رأوه بنور العقل اولا ، ولما كانوا ممن يعرف ان العقل قد يلحقه الصدى  
فيرى الضلال في صورة الهدى استعانوا بنور الشرع فرأوا الآيات المتلوة بارة تشعر  
بالاختيار وتارة تشعر بالاضطرار ، ولما كان من البين ان الكلام الالهي لا تناقض فيه  
عرفوا ان كلا منها ثابت له من وجه دون وجه فأيد الشرع العقل فحمدوا الله على  
ذلك فتبينوا في هذا المقام ان لاجبر ولا تفويض ولكن امر بين الامرين ثم تفكروا  
في سبب ورود تلك الآيات تارة مشعرة بالاختيار مطلقا وتارة مشعرة به مفيدا فأداهم  
الفكر الى حكمة باهرة وهي ان الكلام قد يكون وارداً في مقام الحث على الايمان والاعمال  
الصالحة أو في مقام الزجر عن الكفر والطغيان ونحو ذلك فتقتضي الحكمة ان يبين  
للكلف ان زمام الاختيار بيده لا يصدده عنه شيء ان شاء وقد يكون وارداً في مقام  
بيان شمول قدرته سبحانه وان شيئاً ما لا يخرج عن قضائه ونحو ذلك فتقتضي الحكمة  
بيان عجز الانسان وضعفه ليلجأ الى مولاه في السر والنجوى ويعلم انه ان وكله الى نفسه  
طرفة عين هلك واذا اتجأ اليه فتح له باب السعادة ومبدى الحسن والزيادة وانظر الى قوله  
تعالى ( في سورة المزمل ) ( ان هذه تذكرة فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلا ) كيف



وردت مشيئة الانسان فيها مطلقة حيث وردت في مقام الخض على اتباع رسوله وان لا يعصوه كما عصي فرعون موسى فأخذوا ويلا ثم قال

فكيف تثقون ان كفرتم يوما يجعل الولدان شيبا السماء منفطر به كان وعده مفعولا  
ثم قال ان هذه تذكره [ الآية ]

وانظر الى قوله تعالى [ في سورة الانسان ] (نحن خلقناهم وشددنا أسرهم وإذا شئنا بدلنا أمثالهم تبديلا . ان هذه تذكره فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلا . وما تشاؤون الا ان يشاء الله ان الله كان عليا حكيم ) في اي مقام ذكرت تظهر لك دلائل الإعجاز على غاية الإعجاز وكثيرا ما لا تظهر هذه الاسرار في بعض المواضع لكن من كرر النظر لاح له ذلك . ولعدم ملاحظة هذه الحكمة الظاهرة صار بعض المفسرين اذا اتى الى آية وردت في المقام الاول فسرهما بما يقتضيه المقام الثاني [ ايماء الى الجبر على زعمهم ] فيختل الانتظام وصار بعض المفسرين اذا وردت آية في المقام الثاني فسرهما بما يقتضيه المقام الاول [ ايماء الى استقلال الانسان على زعمهم ] فيضطرب الكلام ولا يظهر الائتمام والحكمة توجب وضع كل شيء في محله الا ترى انك لو اردت ان تحت احدا على التعلم او غيره تورد عليه كل ما يقوى همته وتبين له ان ذلك يسير غير عسير ولو فعلت غير ذلك لم تعد حكما . ولو اردت ان تضطره اليك تبين له انه لا يقدر على الاستقلال فيما يريد وانه يحتاج الى العون والائتماء الفساد قبل الكون ، ومن اراد ان يفسر القرآن تفسيرا تظهر فيه دلائل الإعجاز يجب ان يجعل القرآن امامه ويتخذ امامه ومن الغريب ما يقول بعض الناس في هذا المقام وهو ان 'شعار بعض الآيات باطلاق الاختيار واشعار بعضها بتقييده انما هو لمجرد الابتلاء والاختبار ومن ثم قال بعضهم ان كل مبتدع يقدر ان يجد في الكتاب ما يؤيد بدعته' ونحن نقول ان كل مبتدع اذا تأمل في الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه يقدر ان يجد ما ينقض بدعته ان اعطى النظر حقه

ولقائل ان يقول قد هونت الامر وما هو بهين - وزعمت البيان فيما ليس بينه  
هذه المسألة من غوامض الكلام حتى قدم بعضهم الاحكام فيها على الاقدام حيث  
رآها من مزال الاقدام

فاعول ان الشيء اذا اتى من بابه سهل الدخول فيه على طلبة وقد تبين باوجه مشهورة  
ان مذهب القدرية بعيد عن العقل جدا واستقلال العباد في افعالهم غير ظاهر وقد  
خالفهم جمهور الحكماء والذي دعاهم الى ذلك ظنهم ان التكليف لا يسوغ الا مع  
استقلال العباد فيما يفعلون واما مذهب الجبرية فقد تباعد عن القول به كل حكيم عليم  
اذ يفسد به انتظام امر المعاش فضلا عن المعاد وقد حكم الوجدان بفساده فلم يبق الا  
القول بان لا جبر ولا تفويض ولم نبحث عن كيفية صدور الافعال عن العباد فان  
الكيف في اكثر الاشياء مجهول فقد بان لك وجهها وان لم يعرف كلها

والذي يعسر الخوض فيه مسألة سر القضاء والقدر وقد بينا في شرح خطب ابن  
نبانة ما يمكن بيانه فارجع اليه

فان قلت كيف يسوغ نقاب غير المستقل في جرمه قلت قد ذكرنا لذلك مثالا  
يقرب هذه المسألة من الازهان ورب مثل قام عند كثير من اناس مقام البرهان  
فقالوا ستختصم الروح والجسم فنقول الروح انا جوهر مجرد عن المواد بعيد عن الفساد فلو لا  
الجسم الذي حللت فيه ما اتم بي الم ولكنك بذى لم فينبغي ان يخص اليه العذاب  
بعد ان اخلص منه وابعد عنه

فيقول الجسم هل انا قبل حلول الروح في الآجساد - لا ينسب اليه صلاح ولا فساد  
فيه نطق لساني ووعي جنائي وسمعت اذني وابصرت عيني وبطشت يدي وسعت رجلي  
فليدّن دون البدن

### فيقول الحكم العدل

مثلكما مثل اعنى ومقعد اجتماعا في بستان فيه من كل فاكهة زوجان فتشاورا



وحاولا حيلة لجني ثمره دون اذن ربه فانج لها الفكر ان يحمل الاعشى المقعد فصار المقعد يهصر الاغصان ويهز الاذن حتى وقع ما كفى [وكفى ما وقع] فجلسا يتفكهان ويتفاكهان فازاها صاحب البستان فدُحشا لذلك وصار كل منهما يتبرأ مما وقع فقال الاعشى انا ليس لي بصر ومع ذلك فيدي لا تصل الى اذن الشجر

وقال المقعد انا لا اقدر على القيام فضلا عن الصعود على الشجر فاطلب غيري في جناية جني الثمر

فقال صاحب البستان قد عرفت ان كلا منكما لا يستقل بما وقع ولكن اشركتما وبذلك الشركة كان ما كان فكل منكما عندي جاني ولكل منكما من العذاب قسط ولم اخرج بذلك عن دائرة القسط

وقد ذكر بعضهم هذا المثل في مناظرة العين والقلب اذا وقع صاحبها في شرك الحب  
الفرقة الثالثة قالت ان ما حسنه العقل فمقبول وما قبحه فردود - وما يتوقف فيه فمستحسن عند الحاجة اليه مستقيم عند الاستغناء عنه فإِذَنْ في العقل مندوحة عن ارسال الرسل

فلنا في ارسال الرسل فوائد لا تحصى منها ان يؤكده ما دل عليه العقل بالاستقلال مثل وجود الباري سبحانه وعلمه وقدرته وحكمته ولا يحفى ما في توارده الادلة على مدلول واحد من الفائدة على ان كثيرا مما يستقل العقل بأدراكه يعرض فيه لبعض النفوس شبه توجب لهم الخيرة وفي هذا الباب غرائب تشعر بضعف العقل في كثير من المواضع الا ترى ان بعض كبار الفلاسفة زعم ان الله سبحانه لا يعلم الجزئيات تنزيها له عن التغير وذلك ان زيدا مثلا اذا كان فقيرا ثم صار غنيا فأذا علم سبحانه حاله الاول فأما ان يبقى كذلك فيكون جهلا واما ان يعلم انه انتقل من الفقر الى الغنى فيكون قد تغير علمه الاول والتغير نقص فجعلوا هذا التغير الوهمي نقصا ولم يجعلوا عدم العلم بالجزئيات نقصا اذ يقتضي انه لا يعلم ما خلق وخصوا علمه بالكليات مثال كون كل حادث يحتاج الى محدث

مع عدم علمه بالحادث المعين كز يدمل حدث وكيف حدث ومتى حدث قال الامام الغزالي في كتاب تهافت الفلاسفة ولبتجيب العاقل من طائفة يتعمقون في المعقولات بزعمهم ثم ينتهي آخر نظرم الى ان رب الارباب ومسبب الاسباب لا علم له اصلاً بما يجري في العالم هـ وقد اضطر الحكيم ابن رشد في كتابه الذي الفه في الرد على الكتاب المذكور الى تأويل العبارة المذكورة فقال

اما ما شنعوا به من ان المبدأ الاول اذا كان لا يعقل الا ذاته فهو جاهل بجميع ما خلق فانما كان يلزم ذلك لو كان ما يعقل من ذاته شيئاً هو غير الموجودات باطلاق وانما المعنى هو ان الذي يعقله من ذاته هو الموجودات بأشرف وجوده - وانه هو العقل الذي هو علة للموجودات لا انه يعقل من جهة انها علة لعقله كالحال في العقل منا ، فمعنى قولهم انه لا يعقل مادونه من الموجودات انه لا يعقلها بالجهة التي نعقلها نحن بل بالجهة التي لا يعقلها موجود سواء سبحانه لأنه لو عقلاها موجود بالجهة التي يعقلها هو لشاركه في علمه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً وهذه هي الصفة المختصة به تعالى ولذلك ذهب بعض المتكلمين الى ان له صفة تخصه سوى الصفات السبع التي اثبتوها له ، ولذلك لا يجوز في علمه ان يوصف بأنه كلي ولا جزئي لأن الكلي والجزئي معلولان عن الموجودات وكل من العلمين كائن وفاسد وسنبين هذا أكثر عند التكلم على قولهم هل يعلم الجزئيات او لا يعلمها على ما جرت به عادتهم في فرض هذه المسألة ، وستبين انها مستحيلة في حق الله تبارك وتعالى . وهذه المسألة انحصرت بين قسمين ضروريين احدهما ان الله لو عقل الموجودات على انها علة لعلمه للزم ان يكون علمه كائناً فاسداً او ان يستكمل الاشرف بالاخس ، ولو كانت ذاته غير عاقلة للاشياء ونظامها لكان ههنا عقل آخر ليس هو ادراك صور الموجودات على ما هي عليه من الترتيب والنظام واذا كان هذان الوجهان مستحيلين لزم ان يكون ما تعقله ذاته هي الموجودات بوجود اشرف من الوجود الذي صارت به موجودة . والشاهد على ان الموجود الواحد بعينه توجد له مراتب في الوجود هو



ما يظهر من امر اللون فان اللون نجد له مراتب في الوجود بعضها اشرف من بعض\*  
وذلك ان احسن مراتبه هو وجوده في الهيولى\* وله وجود اشرف من هذا وهو وجوده  
في البصر\* وذلك ان هذا الوجود وهو وجود اللون مدرك لذاته\* والذي له في الهيولى  
هو وجود جمادي غير مدرك لذاته\* وقد تبين ايضا في علم النفس ان اللون ايضا وجودا  
في القوة الخيالية وانه اشرف من وجوده في القوة الباصرة\* وكذلك تبين ان له في القوة  
الذاكرة وجودا اشرف من وجوده في القوة الخيالية وان له في العقل وجودا اشرف من  
جميع هذه الوجودات\* وكذلك نعتقد ان له في ذات المبدأ الاول وجودا اشرف من  
وجوداته\* - وهو الوجود الذي لا يمكن ان يوجد وجود اشرف منه هـ

ومن فوائد البعثة تفصيل ما عرفة العقل اجمالا من مراتب الحسن والقبح والمنفعة  
والمضرة فان العقل وان عرف كليات الاشياء قليلا ما يدرك جزئياتها فانه يعرف  
مثلا حسن اعتقاد الحق وقول الصدق وفعل الجميل واستعمال العدالة وقبح اضدادها  
اجمالا والشرع يبين ما الذي يجب ان يعتقد في شيء شيء - وما الذي هو معدلة في  
شيء شيء وما يجب ان يتحاشى في شيء شيء ونحو ذلك

ومن فوائدها ان يرشد الى ما يتوقف فيه العقل كبعث الموتى واحراق الجنة والنار  
وسائر السمعيات فان القائلين بحكم العقل لا ينكرون ان من الافعال ما لا يحكم العقل  
فيه بشيء ومن ذلك انواع العبادات\* ومن هذا ما يستبعده العقل فرما حكم بأحاطته وهو  
ممكن او واقع فيأتي الشرع ببيان الواقع فيزيل الشبهة ويعرف وجهه فالعقل لا يهتدي الى  
الافعال المنجية في الآخرة كما لا يهتدي بسرعة الى الادوية المفيدة للصحة فحاجة الخلق  
الى الانبياء كحاجتهم الى الاطباء ولكن يعرف صدق الطبيب بالتجربة وصدق النبي  
بالآيات البينة فإذا لم يستغن الناس عن الاطباء مع انه يمكنهم ان يعرفوا ما عرفوه  
ولكن بعد دهر طويل يجرمون فيه من فوائد الطب ورتبا وقعوا في المهالك قبل الاكمال  
مع الانقطاع عن مكملات المعاش فالآن لا يستغنوا عن الانبياء مع كون معارفهم لا تعلم  
الا من جهة المولى اولى

الفرقة الرابعة قالت ان الرسالة يتوقف ثبوتها على ظهور المعجزة وذلك غير ممكن لان خرق العادة يقتضى ابطال الاسباب اذ نجزم بأن النار تحرق والماء يفرق وقس على ذلك . الجواب ان خرق العادة ثابت البتة فان الارض لم يكن فيها حيوان اصلا ثم ظهر فيها الحيوان على وجه غير الوجه الذي نعرفه الآن في ظهوره ، فان قلتم ان الارض كانت ح مستعدة لظهوره على ذلك الوجه الخارق للعادة قلنا ثبت المقصود وبطل ما زعمتموه من عدم الامكان ، على ان جعل اول كل جنس زوجين ذكرا وانثى يحصل بازديادها التناسل مما يدل على فساد قولهم بأن لاحكم الا للطبيعة فانه يدل على حكمة باهرة وعناية ظاهرة والطبيعة لاتعلم نفسها فضلا عما نشأ عنها وصدر منها ، وقد ذكر الأمام الغزالي في تهافت الفلاسفة الرد على من انكر وقوع ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام في النار مع عدم الاحتراق وبقاء النار نارا زاعمين ان النار اذا لاقت قطنتين متماثلتين على وتيرة واحدة لا يتصور ان تحترق احدهما دون الأخرى وليس ثم اختيار وسلك في الجواب مسلكين الاول انا لانسلم ان المبادي لا تفعل بالاختيار وان الله تعالى لا يفعل بالارادة ، - واذا ثبت ان الفاعل يخلق الاحتراق بأرادته عند ملاقاته القطنة النار امكن في العقل ان لا يخلق الاحتراق مع الملاقاة ثم ذكر ما هولوا به على من انكر لزوم المسببات عن اسبابها و اضافها الى ارادة ليس لها منهج معين ، ومن ذلك قولهم فليجوز كل واحد منا ان تكون بين يديه سبع ضارية ونيران مشتعلة وهو لا يراها لأن الله لم يخلق الرؤية له ، - ومن ترك في بيته كتابا فليجوز ان يكون قد انقلب حيوانا فاذا سئل فينبغي ان يقول لا ادرى ما في البيت الآن وانما الذي اعلمه اني تركت في البيت كتابا ولعله الآن فرس ، - او اني تركت في البيت جرة ماء ولعلها انقلبت شجرة تقاح فان الله تعالى قادر على كل شيء وليس من ضرورة الفرس ان يخلق من النطفة ولا من ضرورة الشجرة ان تخلق من البذر ، - بل ليس من ضرورتها ان تخلق من شيء فلهذا خلق اشياء لم يكن لها وجود من قبل ، - بل



إذا نظر الى انسان لم يره الا الآن وقيل له هل هذا مولود فليتردد وليقل يحتمل ان يكون بعض القواكه في السوق قد انقلب انسانا وهو ذلك الانسان فان الله تعالى قادر على كل شيء ممكن وهذا ممكن فلا بد من التردد فيه

ثم اجاب عن ذلك بأنه لا مانع من ان يكون الشيء ممكنا في مقدرات الله تعالى ويكون قد جرى في سابق علمه انه لا يفعله مع امكانه في بعض الاوقات ويخلق لنا العلم بأنه ليس يفعله في ذلك الوقت فليس في هذا الكلام الا تشنيع محض

ثم قال المسلك الثاني وفيه الخلاص من هذه التشنيعات وهو اننا نسلم ان النار خلقت خالقة اذا الاقاها قطنتان متماثلتان احرقتهما ولم تفرق بينهما اذا تماثلتا من كل وجه ولكننا مع هذا نجوز ان يلتقي شخص في النار فلا يحترق اما بتغير صفة النار او بتغير صفة الشخص فيحدث من الله تعالى او من الملائكة صفة في النار تنصرف سخونتها على جسمها بحيث لا تعداها وتبقى معها سخونتها وتكون على صورة النار حقيقتها ولكن لا تعدى سخونتها واثرها او يحدث في بدن الشخص صفة ولا يخرجها عن كونه لحما وعظما فتدفع اثر النار فانا نرى من يطلي نفسه بالطلق ثم يقعد في تنور موقد فانه لا يثار بالنار والذي لم يشاهد ذلك ينكره وانكار الخصم اشتمال القدرة على اثبات صفة من الصفات في النار او في البدن تمنع الاحتراق كانكار من لم يشاهد الطلق واثره وفي مقدرات الله تعالى غرائب وعجائب ونحن لم نشاهد جميعها فلا ينبغي ان ينكر امكانها ويحكم باستحالتها وكذلك احياء الميت وقلب العصا ثعبانا ممكن بهذا الطريق وهو ان المادة قابلة لكل شيء فالتراب وسائر العناصر يستحيل نباتا ثم النبات يستحيل عند اكل الحيوان له وما تم الدم يستحيل مينا ثم المني ينصب في الرحم فيخلق حيوانا وهذا بحكم العادة واقع في زمان متناول فلم يحيل الخصم ان يكون في مقدرات الله تعالى ان يدبر المادة في هذه الاطوار في وقت اقرب مما عهد فيه واذا جاز في وقت اقرب فلا ضبط للاقل فتستحيل هذه القوى في عملها ويحصل به ما هو معجزة انبي

وقد اطلال في هذا البحث المهم وقربه حتى قربه كل ناظر فيه ، ومن العجيب ان المتكلمين بعده ممن نسخت كتبهم كتبه قصروا عما كتب في هذا الباب مع تفرغهم للكلام وصرف اعمارهم فيه وزعمهم انهم وقفوا على خوافيه ، وكان قصده ان يريهم كيف يسلك في هذا الطريق الذي قل سالكه لتؤمن مهالكه ، فكأنهم توهموا من اتباع آثاره ايها تفضيله وابشاره ، وكأنه قد عنام بالبيت الرابع الذي يأتي ، قال صاحبه القاضي ابو بكر بن العربي لقيت ابا حامد وهو يطوف وعليه رقيقة ، فقلت يا شيخ - العلم والتدريس اولى لك من هذا - اذ بك يقتدى - وبحكمك الى معالم المعارف يهتدى . فقال هيهات ، لما طلع قمر السعادة في فلك الارادة - اشرقت شمس الوصول على مصابيح الاصول ، فتبين الخالق لارباب الالباب وذوي البصائر - اذ كل لما طبع عليه راجع وصائر وانشد

تركت هوى ليلي ولبنى بعزل      وصرت الى مصحوب أول منزل  
ونادتنى الأكوان مهلاً فهذه      منازل من تهوى رؤيدك فانزل  
فعرست في دار الندى بعزيمة      قلوب ذوي التعريف عنها بعزل  
غزلت لهم غزلاً دقيقاً فلم أجد      لغزلي نساجاً فكسرت مغزلي

وهذا القاضي علي اشتهاره بالفضل والعدل وكثرة الحفظ كان سريع التصديق بطي التصور ، له على غرائب المسائل في اية علم كان تسور ، كان مولده سنة ٤٦٨ ووفاته سنة ٥٤٣ بالعدوة وقيل على مرحلة من فاس ونقل اليها ودفن بها ، رحل الى المشرق سنة ٤٨٥ مع ابيه وكانت من اهل الأدب ودخل الشام ولقي بها ابا بكر الطرطوشي وتفقّه عنده ، ودخل بغداد وسمع بها من جماعة من اعيان مشايخها ثم دخل الحجاز فحج سنة ٨٩ ثم عاد الى بغداد وصحب بها ابا بكر الشاشي و ابا حامد الغزالي ثم صدر عنهم ولقي بمصر والاسكندرية جماعة من المحدثين فكتب عنهم واستفاد منهم وافادهم ثم عاد الى الاندلس سنة ٤٩٣ وله مصنفات كثيرة منها عارضة الأحوزي في



شرح الترمذي والعواصم والخواصم وهو الذي قال في حق الغزالي مع شدة تعظيمه له شيخنا ابو حامد دخل في بطن الفلسفة ثم أراد ان يخرج منها فما قدر، وقد تلقف هذه الكلمة الركيكة المبني والمعنى اناس من المضادين لحجة الاسلام فأشاعوها وأذاعوها وكأن هذا القاضي الفاضل لم يصحب الغزالي الا استجسانا لما يراه منه من الشفقة على الخلق ودعوتهم الى ما يراه من الحق وما لحقه في ذلك من القلق والأرق لما حل بالامة من الدواهي في امر الدين والدنيا. اما الدين فبسبب خروج الناس منه افواجا افواجا بسبب دعاة العبيدين الذين كانوا ملوك مصر وما جاورها من البلاد - ودعاة الباطنية الذين كانوا في دامن وامن واصفهان - والفريقين الحكم المطاع - والصولة في جميع البقاع - وكان لهم قوة في الأضلال - ومكنة في نفع من يستجيب لهم بالجاء والمال - وضر من يتاوبهم بالأهلاك او الأذلال - وقد بقي في خلداه انه المطالب باصلاح هذه الحال وانه لا ينبغي عند ربه الاعتزال ولنمسك من عنان القلم فحال ذلك العصر اشهر من نار على علم. ولنرجع الى ما كنا بصدده - فنقول لو طالع هذا صاحب المتخذ من الضلال لما قال ما قال، وهو الذي يسند اليه حديث الصخرة قال في الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل \* واما الصخرة الشريفة فهي في وسط المسجد وعليها بناء في غاية الحسن والأتقان، وهي قبة مرتفعة علوها احد وخمسون ذراعا بذراع العمل الذي تدرج به الأبنية وهذا الارتفاع من فوق الصحن، واما علو الصحن من ارض المسجد من جهة القبلة عند قبة النخوية فهو سبعة اذرع فيكون ارتفاع القبة من ارض المسجد ثمانية وخمسين ذراعا، وهي مرتفعة على عمد من رخام وسواري مبنية في غاية الأحكام والاتقان، وعدة العمد الرخام اثني عشر عمودا، والسواري اربع والصخرة الشريفة تحت هذه القبة ثم قال وحكي صاحب مشير الغرام قال رايت في كتاب القبس في شرح موطأ الإمام مالك بن أنس تأليف الإمام ابي بكر بن العربي انه قال في تفسير قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء يندر فذكر اقوالا اربعة الرابع منها ان

مياه الارض كلها تخرج من تحت صخرة بيت المقدس ، وهي من عجائب الله في ارضه  
فأخذا صخرة شعشاء في وسط المسجد الأقصى قد انقطعت من كل جهة لا يمسكها إلا الذي  
يمسك السماء ان تقع على الارض إلا بأذنه ، في أعلاها من جهة الجنوب قدم النبي صلى  
الله عليه وسلم حين ركب البراق وقد مالت من تلك الجهة لهيبته وفي الجهة الأخرى  
أثر اصابع الملائكة التي أمسكتها اذ مالت به ومن تحتها الفار الذي انفصلت عنه من  
كل جهة . وعليه باب يفتح للناس للصلوات والاعتكاف فيبيتها ان ادخل تحتها لاني  
كنت اخاف ان تسقط علي بالذنوب ثم رأيت الظلمة والمجاهرين بالمعاصي يدخلونها ثم  
يخرجون منها سالمين فهممت ان ادخلها ثم قلت ولعلمهم امهلوا واعاجل فتوقفت مدة ثم  
عزم علي فدخلتها فرأيت العجب العجيب ، تمشي في جوانبها من كل جهة قراها منفصلة  
عن الارض لا يتصل بها من الارض شيء . وبعض الجهات أشد انفصالا من بعض  
قال صاحب مثير الغرام هذا كلامه وهو عجيب جدا قلت والمشهور عند الناس ان  
الصخرة معلقة بين السماء والارض وحكي انها استمرت على ذلك حتي دخلت تحتها حامل  
فلما توسطت تحتها خافت فاسقطت حملها فبني حولها هذا البناء المستدير حتى استتر امرها  
عن اعين الناس وقد تقدم في ترجمة ابن العربي انه دخل المشرق في سنة خمس  
وثمانين وأربعمائة والظاهر ان قدومه لبيت المقدس كان في ذلك العصر فعلى هذا  
يكون البناء المستدير حول الصخرة بعد ذلك التاريخ والله اعلم قال مفتي القدس  
العلامة محمد التافلاتي في ( القول المقدس في شأن البيت المقدس ) وهو جواب امثلة  
سأله عنها قاضي القدس الشريف

الرابع هل هي معلقة كما هو الشائع . جوابه لم ينقل تعليقها عن الكتب السالفة  
والأمم السالفة ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد رآها ليلة المعراج ولا عن  
عمر بن الخطاب لما فتحها مع الصحابة صلحا وكس الزبالة عنها ولا عن التابعين وتابعيهم  
الى ان جاء ابو بكر بن العربي وهو غير الصوفي فنقل في كتابه القبس شرح الموطأ انها



معلقة ، ومنه انتشر كلام المؤرخين والمزورين ، والقاعدة المقررة عند علماء الحديث في القديم والحديث ان الحديث اذا توفرت الدواعي على نقله ولم ينقله صياغة القرن فذلك دليل بطلانه ، والمؤرخون ينقلون الفت والسمين ، والمزورون هنا مزورون [ الملام هنا على المحررين والمقررين ] وقدرة الله صالحة لا أكثر من ذلك ، لكن لا سند عند اهل السند وعليه تدور صحة تلك المسالك

الخامس هل تعلق الصخرة ليلة المعراج بينافاً مسكها جبريل فاستقرت ، جوابه اطبق اثمة الحديث وتقاده على انه عرج به من المسجد ولم يعينوا موضعاً فيه ، ومن قال انه عرج به من فوق الصخرة وانها تعلق به فاضطربت فامسكها جبريل فاستقرت فلا اصل له ولا سند ، وانما يذكره بعض المؤرخين بلا اسناد وما هو كذلك لا يلتفت اليه عند النقاد ، وكتب المعاريج المنقحة ترويه الامجاد عن الامجاد ، وما لم يذكر فيها فهو هباء منشور نص عليه ذوو الارشاد هـ

الفرقة الخامسة رأت ان انكار امكان خرق العادة فيه عسر لا سيما على المسلك الثاني الذي سلكه الغزالي فالت الى انكار دلالة خرق العادة على المدعى ولتنقل لك عبارة امام الأشعرية في عصره العلامة عضد الدين في المواقف قال : الخامسة من قال ظهور المعجزة لا يدل على الصدق لاحتمالات

الاول كونه من فعله لا فعل الله ، - اما لمخالفة نفسه لسائر النفوس ، او لمزاج خاص في بدنه ، - او لكونه ساحراً وقد اجمعتم على حقيقته ، - او لطلسم اختص بمعرفته ، - او لخاصية بعض المركبات كالمغناطيس والكهرباء

الثاني اسناده الى بعض الملائكة او الشياطين او الى الاتصالات الكوكبية ، - وهو قد احاط من صناعته بما لم يحيط به غيره فاتخذ ما علم وقوعه من الغرائب معجزاً لنفسه

الثالث ان يكون كرامه

الرابع ان لا يقصد به التصديق اذ لا واجب ولا يتعين - اذ لعله غير التصديق كإيهامه ليجتزئ عنه بالاجتهاد فيثاب كاتزال المشابهات - او لتصديق آخر

الخامس لا يلزم من تصديق الله صدقه الا اذا علم استحالة الكذب على الله - ولم يعلم اذ لا يقبح عندكم منه شيء

السادس لعل التحدي لم يبلغ من هو قادر على المعارضة - او لعل تركها موضوعة في اعلاء كلمته لينال من دولته حظا

السابع لعالم استهانوا به اولاً وخافوه آخراً لشدة شوكته

الثامن لعله عورض ولم يظهر لمانع - أو ظهر ثم اخفاه اصحابه عند استيلائهم وطمسوا آثاره ، ومع قيام هذه الاحتمالات لا يبقى لها دلالة على الصدق

الجواب الاجمالي ما قررناه غير مرة من ان التجويزات العقلية لاتنافي العلم العادي والتفصيلي عن الاول انايينا ان لا مؤثر في الوجود الا الله . والسر ونحوه ان لم يبلغ حد الإعجاز كخلق البحر واحياء الموتى كما هو مذهب جميع العقلاء فظ ، وان بلغ فاما دون دعوى النبوة والتحدي فظ ايضا - او معه فلا بد ان لا يخلقه الله على يده - او ان يقدر غيره على معارضته - والا كان تصديقاً للكاذب وانه محال

وعن الثاني ان لا خالق الا الله

وعن الثالث ان من جوزها فقال بعضهم منهم الاستاذ ابو اسحق لا تبلغ درجة المعجزة ، وقيل لا تقع على القصد ، وقال القاضي تجوز الكرامة اذا لم تقع على طريق التعظم والخيلاء لان ذلك ليس من شعار الصالحين - ومع ذلك تمتاز بانها مع دعوى الولاية دون النبوة ، وعلى التقادير فالفرق بينها وبين المعجزة ظ

وعن الرابع انا لا نقول بالغرض - بل نقول تدل على تصديق قائم بذاته

وعن الخامس قد مر امتناع الكذب عليه



وعن السادس اذا اتى بما يعلم بالضرورة انه خارق للعادة وتُجز في قطره عن المعارضة علم ضرورة صدقه

وعن السابع يعلم عادة المبادرة الى معارضة من يدعي الانفراد بامر جليل فيه التفوق على اهل زمانه واستبائهم والحكم عليهم في انفسهم ومالهم وعدم الاعراض عنها بحيث لا ينتدب له احد<sup>١</sup> والقدح فيه سفسة<sup>٢</sup> ووح قد لالته من جهة الصرفة واضحة

وعن الثامن كما علم بالعادة وجوب معارضته علم وجوب اظهارها اذ به يتم المقصود<sup>٣</sup> واحتمال المانع للبعض في بعض الاوقات والاماكن لا يوجب احتماله في الجميع فلو وقعت معارضة لاستحال عادة اخفاؤها<sup>٤</sup> وان اردت ما هو اقوى واقوم في دفع الاشكال هنا فانتم الى الامام المنتهي الى ما تريد<sup>٥</sup> وكما نود ان نورد شيئاً من ذلك غير اننا نحتاج الى بيان مقدمات لا تنسع لها هذه المقدمة

الفرقة السادسة قالت العلم بحصول المعجزة لا يمكن لمن لم يشاهد الا بالتواتر ولكنه لا يفيد العلم وذكرت شيها واهية

الجواب ان التواتر اذا كان على شرطه افاد اليقين البتة ولولا ذلك لما تيقنا بوجود الملوك الماضية والملاد النائية

الفرقة السابعة قالت قد تتبعنا الشرائع فوجدناها مشتملة على ما لا يوافق العقل والحكمة فعلنا انها ليست من عند الله

والجواب انه لا يوجد في الشريعة الالهية ما لا يوافق العقل البتة وسنفرده هذه المسألة بالبحث ان شاء الله تعالى

الفائدة الثالثة روى ابن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال نضر الله امرأ سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها<sup>١</sup> فرب حامل فقه الى من هو افقه منه رواه الشافعي والبيهقي<sup>٢</sup> وكذا ابو داود والترمذي بلفظ نضر الله امرأ سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه فرب مبلغ ارعى من سامع وقال الترمذي حسن

صحيح . وهذا الحديث شاهد لمن منع نقل الحديث بالمعنى مطلقا كابن سيرين وروى  
عن مالك انه كان يشتد في الباء والياء في مثل والله وتالله فلا يجوز احدهما مكان  
الآخر مع ترادفهما ، وانما منعوا من ذلك حذرا من التفاهيت وان ظن الناقل عدمه فان  
العلماء كثيرا ما يختلفون في معنى الحديث ، وقال الماوردي يجوز ان نسي اللفظ ، وقيل  
يجوز بلفظ مرادف بأن يؤتى بلفظ مرادفه مع بقاء التركيب وموقع الكلام على حاله .  
والاكثر على جوازه للعارف لان المقصود المعنى واللفظ آلة له فاذا ضبط المعنى فلا  
يضر قوات ما ليس بمقصود وهذا فيما لم نتعبد بالفاظه كالأذان والشهد والتكبير والتسليم  
فان ذلك يجب المحافظة على لفظه كالقرآن ، قالوا والحديث لا يدل على عدم الجواز لانه  
دعاء لمن نقله بلفظه لأنه الاول ، ولا دليل فيه على منع النقل بالمعنى ، على ان من نقل  
بالمعنى اذاه كما سمعه ولذلك يقول المترجم ادينه كما سمعته وللأول ان يقولوا المسموع  
انما هو اللفظ والمعنى تبع له فلا يكون مؤديا له كما سمع الآ اذا اتى بنفس اللفظ  
قال الشيخ النووي في شرح مسلم اذا اراد رواية الحديث بالمعنى فان لم يكن خبيرا  
بالألفاظ ومقاصدها عالما بما يحيل معانيها لم يجز له الرواية بالمعنى بلا خلاف بين اهل  
العلم بل يتعين اللفظ . وان كان عالما بذلك فقالت طائفة من اصحاب الحديث والفقهاء  
والأصول لا يجوز مطلقا ، وجوزه بعضهم في غير حديثه صلى الله عليه وسلم ولم يجوزه  
فيه . وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف المذكورة يجوز الجميع اذا جزم بانه  
ادى المعنى ، وهذا هو الصواب الذي تقتضيه احوال الصحابة فمن بعدهم رضى الله  
عنهم في روايتهم القضية الواحدة بالفاظ مختلفة . ثم هذا في الذي يسمعه في غير  
المصنفات ، اما المصنفات فلا يجوز تغييرها وان اتى بالمعنى . اما اذا وقع في الرواية او  
التصنيف غلط لا شك فيه فالصواب الذي قاله الجماهير انه يرويه على الصواب  
ولا يغيره في الكتاب بل ينبه عليه حال الرواية في حاشية الكتاب فيقول كذا  
وقع والصواب كذا



وهذا اوان المشروع في المقصود فنقول

الكلامُ إما خبرٌ أو انشاءٌ فالخبرُ ما يَحتمِلُ الصدقَ والكذبَ لذاته، والانشاءُ ما لا يَحتمِلُهما كالأمر والنهي . ثم إنَّ الخبرَ باعتبار وصوله إلينا إما متواتراً أو غير متواتر . فالمتواتر هو خبرٌ جمعٌ يمتنع تواطؤهم على الكذبِ عن محسوسٍ . ويشترطُ مثلُ هذا الجمعُ في كلِّ طبقةٍ إن تَعَدَّتْ الطبقاتُ ولا يشترطُ في الخبرين أسلامٌ ولا أن لا يحويهم بلدٌ . وهو مفيدٌ للعلم اليقيني

وغير المتواتر (ويسمى خبر الآحاد وخبر الواحد) ثلاثة أقسامٌ - مشهورٌ وعزيزٌ وغريبٌ . فالمشهورُ هو ما لا تكونُ رُواته أقلَّ من ثلاثة ، والعزيزُ ما لا تكونُ رُواته أقلَّ من اثنين ، والغريبُ ما ينفرد بروايته واحدٌ في موضعٍ ما من السند .

فوائد تتعلق بميادي الخبر

الفائدة الأولى الكلام قد يتضمن الأخبار عن شيء ما نحو كتب زيد - ويكتب زيد - وزيد كاتب . ويسمى هذا النوع خبراً ، ويُعرفُ هذا بجواز أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب فيه . وقد لا يتضمن الأخبار بشيء نحو اكتب يا زيد ويسمى هذا النوع انشاءً ، ويُعرفُ هذا بعدم جواز أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب إذا لم يخبر بشيء حتى يصدق أو يكذب . وقد قسموا هذا النوع أقساماً فقالوا غير الخبر أما أن يفيد بالوضع طلباً أو لا ، والاول أن افاد طلب الفعل سمي امراً نحو اكتب ، وإن افاد طلب الترك سمي نهياً نحو لا تكتب ، وإن افاد طلب الجواب سمي استنهاً ما نحو هل كتب زيد وإن لم يفد طلباً بالوضع سمي تنبيهاً نحو

الا ليت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب

ونحو

عسى قرّج يأتي به الله الله له كل يوم في خلقته أمر

وقد يخص اسم الانشاء بهذا النوع ، واعلم ان الفرق بين الخبر وغيره واضح عند الناس واذا عُرِفَ يكون التعريف لكل واحد منهما لمجرد بيان ما وضع له اللفظ كما يعرف الوجود والعدم ويعرف العلم والجهل ، اذا عرفت هذا نقول الخبر هو الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب في حدة ذاته ، اى من غير نظر الى الخبر وما تعلق به الخبر ليدخل الكلام الذي لا يتحمل الا الصدق نظرا الى مادته نحو الواحد نصف الاثنين او نظرا الى عصمة الخبر عن الكذب ، - والكلام الذي لا يحتمل الا الكذب نظرا الى مادته نحو الواحد ثلث الاثنين وقد يقال الانشاء هو الكلام الذي يحصل مدلوله في الخارج به نحو خذ ، فان مدلوله وهو طلب الاخذ يحصل في الخارج بهذا اللفظ . والخبر هو ما يحصل مدلوله في الخارج بغيره نحو قام زيد فان مدلوله وهو قيام زيد يحصل بغيره وهو محتمل لأن يكون واقعا في الخارج فيكون صدقا وغير واقعا فيكون كذبا

### تنبيه

قد عرفت ان الفرق بين الخبر والانشاء من اوضح الأشياء الا انه مامن ظاهر الا وقد يلحقه في بعض الصور خفاء ، ولذلك اختلفت العلماء في بعض الجمل هل هي خبرية او انشائية ، - ومن ذلك قولنا الحمد لله أو أ حمد الله فقال بعضهم هي انشائية لأن مقصود المتكلم بها انشاء الحمد ، وقال بعضهم هي خبرية لأن المتكلم بها يخبر بثبوت جميع المحامد لله سبحانه ، وجوز بعضهم الأمرين لاحتمال ذلك لهما ، وقال بعضهم هي خبرية بالذات والأصالة ، - انشائية بالاياء والدلالة ، لان مثل هذا التركيب يقتضى ظاهر اللغة العربية موضوع للاخبار فجعلناها خبرية بالأصالة ، ولما كان قصد المتكلم انشاء الحمد راعينا ذلك وجعلناه من قبيل الاياء والدلالة



تتمة

قد اطنبوا في مبحث الخبر والانشاء ، وفيما ذكرنا كفاية يد انا احببنا ان نورد لك شيأ من عباراتهم فر بما حصل التبيه من العبارات المختلفة ما لا يحصله من العبارة الواحدة قال الفاضل المقدسي في تحرير المنقول \* والخبر يطلق مجازا على الدلالة المعنوية والأشارة الحالية ، وحقيقة على الصيغة - وهي تدل بمجرد ما عليه عند التقاضي وغيره ، وقال ابن عقيل الصيغة الخبر ، والمعتزلة لا صيغة له - ويدل عليه اللفظ بقربه ، والأشعرية هو المعنى النفسي ، والآمدي يُطلق على الصيغة وعلى المعنى ، والأشبه لغة حقيقة في الصيغة . ويحدّد عند اصحابنا والأكثر - فأبو الخطاب وابن عقيل وابن البنا وغيرهم ما يدخله الصدق والكذب - والتقاضي وغيره بـ أو ، والطوفي وغيره التصديق والتكذيب - والموفق وغيره بـ أو ، وأبو الحسين كلام يفيد بنفسه نسبة ، وجماعة كلام محكوم فيه بنسبة خارجية . وقيل لا يحدّد كالوجود والعدم لعسره - والرازي لأنه ضروري

وغير الخبر انشاء وتبيه ، ومنه امر - ونهي - واستفهام - وتمن - وترج - وقسم - ونداء ، وقيل التبيه غيره . وصيغة عقد وفسخ ونحوها انشاء عندنا وعند الأكثر - وعند أبي حنيفة اخبار وقاله القاضي في عقد

ثم قال واشهد انشاء تضمن اخبارا ، وقيل اخبار وقيل انشاء وقيل غير الخبر طلب وانشاء ، فإن طُلب بالوضع تحصيل فعل او ترك فأمر ونهي - او اعلام فاستفهام ، وغيره عرض وتحضيض وتمن وترج وقسم ونداء وقيل غير الخبر طلب فقط \* فائدة عشر حقائق تتعلق بالمعدوم المستقبل ، وهي امر - ونهي - ودعاء - وشرط - وجزاء - ووعد - ووعيد - وتمن - وترج - واباحة - قلت - وعرض وتحضيض ، وقال بعض الافاضل زعم قوم ان التعبير بالتصديق

والتكذيب احسن من الصدق والكذب لان من الاخبار ما لا يحتمل الا الصدق كخبر الصادق وما لا يحتمل الا الكذب كما لو قال الواحد نصف العشرة. والجواب ان احتماله لما بحسب المفهوم والخبر من حيث هو محتمل لذلك، وتعين احد الاحتمالين في بعض الافراد بحسب الخارج لخصوصية ومزية لا يخرج احتمال ما هية الخبر من حيث هي ما تحتمله، ثم ان التصديق والتكذيب عبارة عن الاخبار يكون الكلام صدقا او كذبا فتعرفه دور

وقال: من فسر الخبر بما له خارج يطابقه فسر الانشاء بما ليس له خارج اصلا، وقد اورد على القائلين بما له خارج ان الخبر قد يكون متعلقه ذهنيا فلا يشترط في الخبر مطابقته لما في الخارج بل مطابقته لما في نفس الامر مثال ذلك المجهول المطلق لا يحكم عليه، فان قلت لا بد في الكلام من نسبة فما الفرق بين النسبتين؟ - قلنا النسبة في الانشاء توجد مع وجود اللفظ وليس لها وجود قبالة، والنسبة في الخبر توجد في الخارج قبل وجود اللفظ ثم يخبر باللفظ عنها، ويورد على من قال ان خبر ما له خارج يطابقه او لا الاخبار عن الآتي نحو مستكتب فانه عند النطق به ليس له خارج يطابقه فيكون صدقا او لا يطابقه فيكون كذبا مع ان الاخبار عن المستقبل يوصف بالصدق والكذب فالأولى ان يقال بدله ان خبر ما كان محكوما فيه بنسبة خارجية

### تتمة للتمه

اذا اردت تكثير الاقسام في هذا المقام قلت الكلام قد يكون خبرا لفظا ومعنى مثل جاء زيد، وقد يكون انشاء لفظا ومعنى مثل هل جاء زيد، وقد يكون خبرا لفظا وانشاء معنى مثل أسعدك الله اي يسعدك الله ومن هذا النوع صيغ العقود الصادرة من المتكلم حال مباشرة العقد نحو بيعت واشتريت، ومن ذلك قول الشاهد حال إداء الشهادة أشهد وقول الحاكم حال الحكم حكمت، ومن ذلك قول السيد لعبده انت حر، ومن ذلك قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة



قروء ) قال سابق الأقران في تفسير القرآن العلامة جبار الله محمود الزمخشري \* فان قلت فما معنى الاخبار بالتريص - قلت هو خبر في معنى الأمر واصل الكلام ولتريص المطلقات ' واخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر وأشعار بأنه مما يجب ان يتلقى بالمسارعة الى امثاله فكأنهن امثلن الأمر بالتريص فهو يخبر عنه موجودا ' ونحوه قولهم في الدعاء رحمتك الله اخرج في صورة الخبر ثقة بالاستجابة كأنما وجدت الرحمة فهو يخبر عنها . ومن ذلك قوله تعالى في الكتاب العزيز ( لا يمس الا المطهرون ) [ الآية ] قال العلامة المذكور فالمعنى لا ينبغي ان يمس الا من هو على الطهارة من الناس يعني مس المكتوب منه ، ومثل ذلك قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ' فان المراد بالنفي هنا النهي ' واما قوله تعالى ( واذا جعلنا البيت مثابة للناس وامنا ) واتخذوا من مقام ابراهيم مصلًى ) فيحتمل ان يترك على ظاهره فيكون خبرا ويكون المراد انه سبحانه وتعالى جعله مرجعا للناس وموضع آمن ' والمراد بالآمن ان كان الأمن من عذاب الآخرة فلا اشكال فيه لأن الحج المبرور موجب لذلك ' وان كان الأمن في الدنيا فالمراد الأمن القحط ونحوه على انا ان جعلناه على ظاهره لا يستبعدوان وقع للحجاج فيه ما لا يبطل ' وعلى كونه خبرا لا يجوز عطف واتخذوا على قراءة من كسر الخاء لكونه امرا عليه لأن الجملتين اذا كانت احداها خبرية والاخرى انشائية لم يميز عطف احداها على الأخرى واختلفوا في توجيه ذلك فقال بعضهم يقدر يقال قبل الواو ويكون معطوفا على ما قبله وقال بعضهم يقدر قائلين ويكون حالا من الماعل

ويحتمل ان يحمل على الأمر فيكون المعنى ثوبوا ايها الناس اليه واجعلوه آمنا ولا اشكال على ذلك لفظا ومعنى

وقد يكون انشاء لفظا وخبراً معنى نحو اذا لم تستح فاصنع ما شئت اي تصنع ما شئت ونحو قوله تعالى في خطاب نبيه الكريم ( الم نشرح لك صدرك ) كأنه قال شرحنا لك صدرك ولذا انطفت عليه ما بعده

الفائدة الثانية صدق الخبر مطابقته للواقع سواء طابق اعتقاد المخبر به او لم يطابق ، فاذا قال القائل نور القمر مستفاد من نور الشمس حكما يصدق خبره سواء قاله معتقدا لذلك او غير معتقد . وكذب الخبر عدم مطابقته للواقع سواء طابق اعتقاد المخبر به او لم يطابق ، فاذا قال القائل علم الحساب لافائدة له حكما يكذب خبره سواء قاله معتقدا لذلك او غير معتقد ، وهذا هو المركوز في نظر الناس على اختلاف الاجناس وقد ذكرت ثلاثة اقوال أخرى نقلتها لنتجها للفائدة وكان يظن ان ذلك مما لا يخالف فيه احد فنقول

الاول ما ذكروا عن ابي عثمان عمرو بن بحر المعروف بالجاحظ انه قال صدق الخبر مطابقته للخارج مع اعتقاد المخبر مطابقته ، وكذبه عدم مطابقته للخارج مع اعتقاد المخبر عدم مطابقته وما عدا هذين القسمين لا يسمى صدقا ولا كذبا فثبت الواسطة بينهما واستدل على ذلك بقوله تعالى [ في سورة سبأ ] وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لنبي خلق جديد . اقترى على الله كذبا ام به جنة . بل الذين لا يؤمنون بالآخرة في العذاب والضلال البعيد ) ووجه الاستدلال ان الكفار نسبوا من نباهم بالحشر والنشر الى اقتراء الكذب او الى الاخبار حال الجنون فجعلوا الثاني قسم الكذب فلا يكون كذبا ولا يعقدون بالحشر والنشر فيكون صدقا فيكون واسطة بين الصدق والكذب وهو المندعى ، واجاب الأولون عن ذلك بأن المعنى اقترى ام لم يفتري اي اكذب عمدا ام كذب عن غير عمد لأن الاقتراء الكذب عمدا فيكون من قبيل ترديد الخبر الكاذب بزعمهم بين نوعيه فلم يكن للجاحظ هنا حجة في اثبات الواسطة على ان خروج كلام غير العقلاء عن الصدق والكذب لا يضر . وكذلك كلام النائمين . وهو لم يقتصر على ذلك . بل جعل كلام العاقل اذا اخبر بما هو مطابق للواقع لكنه غير مطابق لاعتقاده ليس بصدق ولا بكذب مع انه صدق عند من سواء . قال القاضي ناصر الدين عبد الله البضاوي هنا استدلل



بعضهم يجعلهم اياه قسم الاقراء غير معتدين صدقه على ان بين الصدق والكذب واسطة ٥ وهو كل خبر لا يكون عن بصيرة بالخبر عنه ٥ وضعفه بين لأن الاقراء اخص من الكذب ٥ والصور التي جعلها الجاحظ ليست بصدق ولا كذب اربع

أ ان يكن الخبر مطابقا للواقع ٥ والخبر معتقد لعدم المطابقة

ب ان يكون الخبر مطابقا للواقع ٥ والخبر غير معتقد لشيء

ج ان يكون الخبر غير مطابق للواقع ٥ والخبر معتقد للمطابقة

د ان يكون الخبر غير مطابق للواقع ٥ والخبر غير معتقد لشيء

الثاني ما ذكره عن ابيهموا اسمه ٥ انه قال صدق الخبر مطابقتها لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ ٥ وكذب الخبر عدم مطابقتها لاعتقاد المخبر ولو كان صوابا ٥ فنقول القائل السماء تحتنا معتقدا لذلك صدق ٥ وقوله السماء فوقنا غير معتقد لذلك كذب ٥ واستدل بقوله تعالى ( اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون ) جعلهم تعالى كاذبين لعدم مطابقة ما قالوا لاعتقادهم وان كانت مطابقة للواقع ٥ واجيب بأنه سبحانه انما كذبهم لادعائهم ان ما قالوه بأفواههم صادر من صميم القلب ٥ قال البيضاوي الشهادة اخبار عن علم من الشهود وهو الحضور والاختلاع ولذلك صدق الشهود به وكذبهم في الشهادة ٥ وقد نسب هذا القول للنظام المعروف بالفرائب في علم الكلام وهو شيخ الجاحظ وهو بعيد عن الصواب جدا قال بعض علماء الأصول هذا القول غريب لم تثبت نسبته لأحد

الثالث ما ذكره عن الامام ابي القاسم الحسين الأصفهاني المعروف بالراغب انه قال صدق الخبر مطابقتها للواقع مع اعتقاد المخبر لذلك ٥ وكذب الخبر عدم مطابقتها لها ٥ فان فقدت مطابقتها للواقع فقط أ ولاعتقاد المخبر فقط وصف بالصدق من جهة المطابقة و بالكذب من جهة عدم المطابقة هذا ما قالوه وقد تبين من مراجعة كلام

الراغب انه لم يخرج عن القول المشهور الذي عليه المعول ، وانما فصل ما في قول القوم من الأجمال ، فأجمال اي أجمال . وذلك انه جعل كلا من الصدق والكذب قسمين تاما وناقصا ،

فالصدق التام هو ان يكون الخبر مطابقا للواقع وللاعتقاد ، وفي هذه الصورة يقال عن الخبر انه صدق وعن المخبر انه صادق

والصدق الناقص هو ان يكون الخبر مطابقا للواقع غير مطابق للاعتقاد ، وفي هذه الصورة يقال عن الخبر انه صدق ويصح ان يقال عن المخبر انه كاذب لعدم اعتقاده بما قال وذلك كقول المنافقين السابق

والكذب التام هو ان يكون الخبر غير مطابق للواقع وللاعتقاد ، وفي هذه الصورة يقال عن المخبر انه كذب وعن المخبر انه كاذب

والكذب الناقص هو ان يكون الخبر غير مطابق للواقع لكنه مطابق للاعتقاد ، وفي هذه الصورة يقال عن المخبر انه كذب ويصح ان يقال عن المخبر انه صادق حيث لم يقصد الكذب نقول لم يكذب فلان ولكنه وهم ويصح هنا ان يقال عنه كذب نظرا الى نفس المخبر كما يصح في الصدق الناقص ان يقال عن صاحبه انه صدق نظرا الى نفس المخبر ، واما من لا قصد له كالتائم والمبرسم فلا يقال عن خبره انه صدق او كذب ولا يقال انه صادق او كاذب فعليك بهذه الفائدة فأنها تزيد عنك كثيرا مما يتشكل من الكلام قديما وحديثا ، وقد كنت برأت الراغب مما نسب اليه في بعض الكتب وقد ذكرت ذلك هنا رعاية لمقتضى المقام ، وقد رأيت حين الكتابة من يرأ الراغب قبلي عما نسب اليه فحمدت الله تعالى واثبت عليه . ولعل ما نسب الى الجاحظ من هذا القليل فانه قدوة اهل الكلام قال ابن خلكان في ترجمته بعد ان ذكر ان له تصانيف في كل فن قال ابو القاسم السيرافي حضرنا مجلس الاستاذ ابي الفضل بن العميد الوزير الآتي ذكره ان شاء الله تعالى فجرى ذكر الجاحظ فغض منه بعض الحاضرين وأزرى به وسكت



الوزير عنه ، فلما خرج الرجل قلت له سكت ايها الأستاذ عن هذا الرجل في قوله مع عادتك في الرد على امثاله ، فقال لم اجد في مقابلته ابلغ من تركه على جهده ، ولو واقفته وينت له لنظر في كيبه وصار بذاك انسانا . يا ابا القاسم - كتب الجاحظ تعلم العقل أولا والأدب ثانيا ، ولم استصلحه لذلك ، توفي سنة ٢٥٥ وقد جاوز عمره تسعين سنة ومن مؤلفاته كتاب نظم القرآن ذكره الريحشري في خطبة الكشف لم يؤلف في دلائل الأعجاز مثله

تتمة

الصدق تقيض الكذب فلا يجتمعان معا في خبر واحد من جهة واحدة ولا يرتفعان كذلك ، واوردوا على هذا مثل قول القائل كل من الثلاثة والاربعة زوج ، فقال بعضهم هذه قضية كاذبة من وجه صادقة من وجه فهي في حكم قضيتين احداهما كاذبة وهي الثلاثة زوج - والاخرى صادقة وهي الاربعة زوج ، والمعروف انها قضية كاذبة ويكفي في كذب القضية مخالفتها للواقع من وجه الا ترى ان من قال آليكم يوم السبت فأتى يوم الأحد عدت كاذبا ولو حلف على ذلك حنث . فان قلت فما يقولون في مثل اكرمني هذا الرجل الكاتب البارع اذا كان المشار اليه غير كاتب اصلا او كاتباً غير بارع قلت هذا موضع نظر ، والقضية اذا تعينت وعرف مغزاها لم يخف على الأملعي الحكم فيها ، وقد ذكر علماء البيان ان مورد الصدق والكذب هي النسبة التي تضمنها الخبر ليس غير فاذا جاء زيد بن خالد فقلت جاء زيد بن عمرو حكم بصدق القضية وان وقع الخطأ في الوصف لانه غير مقصود بالذات ، ولذا قال بعض العلماء الاعلام اذا شهد شاهدان بتوكيل فلان بن فلان فلانا ثبت بشهادتهما التوكيل دون النسب فليس له ان يدعي بعد انها شهدا له بالبنوة لفلان لان ذلك ليس مقصودا هنا وقد جرت عادة الشهود ان يصفوا المشهود له او عليه بما اشتهر به ليعرف - وكثيرا ما يشتهر المرء بالنسبة الى جده او زوج امه ، ومن نظر في التاريخ رأى ما لا يحصى . وقال بعضهم انها شهادة بالوكالة اصالة وبالبنوة ضمنا

## القاعدة الثانية

ينقسم الخبر الى متواتر وغير متواتر ، فالمتواتر هو خبر عن امر محسوس نقل عن قوم بلغوا في الكثرة الى حد لا يجوز العقل توافقه على الكذب ، ثم المخبرون ان اخبروا عن عيان بأن كانوا طبقة فقط فالأمرط . وذلك كالخبر عن وجود الأسكندرية وان تعددت الطبقات اشترط مثل هذا الجمع في كل طبقة . وذلك كالخبر عن وجود الأسكندر ونحوه فان اهل العصر قد اخبرهم من قبلهم عن وجوده وكونه كان ملكا عظيما . وهم عدد لا يمكن تواطؤهم على الكذب . وهم جريا الى ان يبلغ الى الطبقة الأولى التي عاينته وهم كذلك . والخبر المتواتر يفيد علما يقينيا الا ترى انا نجزم بوجود كثير من الملوك الذين كانوا في الازمنة الماضية وكثير من البلاد النائية ولا موجب لذلك سى الخبر المتواتر ، وانما شرطوا ان يكون الخبر عن محسوس لان المحسوس يتساوى في ادراكه الناس تقريبا بخلاف غير المحسوس لان العقول ربما اختلفت فيه الا يرى ان اهل اقليم عظيم لو اتفقوا على حكم في مسألة نظرية لم يجزم بذلك حتى يقوم البرهان عليه .

فإن اختلف شرط من شروط التواتر لم يسمّ خبر متواترا . وذلك بان يكون الخبر عن غير محسوس . او يكون عن محسوس لكن المخبرون لم يبلغوا عدد التواتر في الطبقة الأولى او بلغوها لكن انقطع في احد الطبقات التي بعدها وبما ذكرنا تعلم ان الكتاب العزيز وصل الينا بتواتر النقل . وثبت كونه كرم الله لدينا بدليل العقل . فان قلت بماذا يسمى الخبر عن غير المحسوس كالنفوس الفلكية على ما يعتقد الفلاسفة المتقدمون قلت اما من حيث كون القائل به يعتقد ذلك فلا تعلق له بهذا البحث لأنه غير محسوس ، واما من حيث انه يسمع منه القول بذلك ينظر الى حال الناقلين عنه فان بلغوا حد التواتر سمي الخبر متواترا بالشرط المتقدم وهو يفيد اليقين بانه قد قال ذلك لا بان ما بقوله مفيد لليقين وان لم يبلغوا حد



التواتر سمي الخبر آحاداً ، وإنما اطلقنا هنا لما ان علم الأصول الذي هو اهم الفنون قد  
اصبح مهجوراً واضحى كأن لم يكن شيئاً مذكوراً ، ونهاية ما يفعله من يعتد عند الناس  
تحريراً . ان ينقل اقوالاً مانقة لا يعرف لها تقريراً ولا تحريراً ، فضلاً عن ان يعرف  
ادلة تلك المسائل ، وما يتعلق بها من المقاصد والوسائل

### الفائدة الثالثة

الخبر الذي لم يتواتر ينقسم الى ثلاثة اقسام . مشهور وعزيز وغريب ، المشهور هو  
الخبر الذي تكون رواته في كل طبقه اكثر من اثنين وهو المستفيض على رأي جماعة من  
ائمة الفقهاء ، ومنهم من جعل بينهما فرقاً . فقال بعضهم المستفيض هو ما كان رواته  
في جميع الطبقات سواء . وذلك بان يكون رواته اكثر من اثنين في الابتداء  
والانتهاء وما بينهما . والمشهور اعم منه بحيث يشمل ما كان في الابتداء منقولاً عن  
واحد او اثنين فقط . وقال بعضهم المستفيض هو كل خبر يحصل العلم به استدلالاً  
وهو دون التواتر والمشهور هو ما زادت رواته على ثلاثة . وهذا هو المشهور في المشهور .  
وقال بعضهم المستفيض هو الشائع عن اصل . ومثله الاستاذ الاصفهاني بما يتفق عليه  
ائمة الحديث . والمشهور اعم من ذلك .

والعزیز هو الخبر الذي لا تكون رواته اقل من اثنين عن اثنين ، وسمي عزيزاً  
اما لقلة وجوده . واما لكونه عزاً اي قوى لجيئه من طريق اخرى ، وليس المجي من  
طريق ثانية شرطاً في الصحيح ، والغريب هو الخبر الذي يفرد بروايته واحد في موضع  
ما من السند . وهو قسبان غريب مطلق وغريب نسبي .

فالغريب المطلق هو الذي يكون الانفراد فيه في اصل السند . ويسمى الفرد المطلق  
وقد يستمر الانفراد في جميع رواته او اكثرهم . وفي مسند البزار والمعجم الاوسط  
للطبراني امثلة كثيرة لذلك

وسمي نسبياً لكون التفرد فيه حصل بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث في نفسه مشهوراً على السنة الناس .

واعلم ان الغريب والتفرد مترادفان في الاصطلاح الا انهم غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته ، فالتفرد يطلقونه في الأكثر على التفرد المطلق . والغريب يطلقونه في الأكثر على التفرد النسبي . - هذا من حيث اطلاق الاسم عليها واما من حيث اطلاق الفعل فلا يفرقون بينهما فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان واغرب به فلان

قال الشهاب القسطلاني والحكم بالتفرد يكون بعد تتبع طرق الحديث الذي يظن انه فرد هل شارك راويه آخر أم لا ، فان وجد بعد كونه فرداً أن راوياً آخر ممن يصلح أن يخرج حديثه للاعتبار والاستشهاد به وافقه فان كان التوافق باللفظ سمي متابعاً وان كان بالمعنى سمي شاهداً ، وان لم يوجد من وجه بلفظه او بمعناه فانه يتحقق فيه التفرد المطلق حيثئذ . ومظنة معرفة الطرق التي يحصل بها المتابعات والشواهد وتنتفي بها الفردية الكتب المصنفة في الاطراف ، وقد مثل ابن حبان لكيفية الاعتبار بان يروي حماد بن سلمة حديثاً لم يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فينظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين فان وجد علم به ان للحديث أصلاً يرجع اليه . - وان لم يوجد ذلك فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة والافصحني غير أبي هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فأني ذلك وجد علم به ان للحديث أصلاً . رجع اليه والا فلا . وكما انه لا انحصار للمتابعات في الثقة كذلك الشواهد فيدخل فيها رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء وفي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد وليس كل ضعيف يصلح لذلك ، وكذا قال الدارقطني فلان يعتبر به وفلان لا يعتبر به وقال النووي في شرح مسلم وانما يدخلون الضعفاء لكون المتابع لا اعتماد عليه وانما الاعتماد على من قبله اه قال شيخنا ولا انحصار



له في هذا بل قد يكون كل من المتابع والمتابع لا اعتماد عليه فباجتماعهما تحصل القوة<sup>٤</sup> ومثال المتابع والشاهد ما رواه الشافعي في الام عن مالك عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكلوا العدة ثلاثين فانه في جميع الموطآت عن مالك بهذا السند بلفظ فان غم عليكم فاقدروا له وأشار اليهقي الى أن الشافعي تفرد بهذا اللفظ عن مالك فنظرنا فاذا البخاري روى الحديث في صحيحه فقال حدثنا عبدالله بن مسلمة القعنبي حدثنا مالك به بلفظ الشافعي سواء فهذه متبعة تامة في غاية الصحة لرواية الشافعي ودل هذا على ان مالكا رواه عن عبدالله بن دينار باللفظين معاً وقد توبع فيه عبدالله ابن دينار من وجهين عن ابن عمر احدهما اخرجه مسلم من طريق ابي اسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع فذكر الحديث وفي آخره فان غم عليكم فاقدروا ثلاثين والثاني اخرجه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عاصم بن محمد بن زيد عن ابيه عن جده ابن عمر بلفظ فان غم عليكم فاكلوا ثلاثين<sup>٥</sup> - فهذه متبعة لكنها ناقصة - وله شاهدان احدهما من حديث ابي هريرة رواه البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن ابي هريرة بلفظ فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين وتاثيرها من حديث ابن عباس اخرجه النسائي من رواية عمرو بن دينار عن محمد بن حنين عن ابن عباس بلفظ حدثنا ابن دينار عن ابن عمر سواء<sup>٦</sup> - وانما اطلت الكلام في هذا لكثرة ما في البخاري منه والله سبحانه الموفق والمعين

### الفائدة الرابعة

قد اكثر المحققون من علماء الأصول والكلام من البحث عن اطراف مسألة التواتر وهي جديرة بذلك لما يترتب عليها من الفوائد التي لا تحصى<sup>٧</sup> فينبغي لمن اراد أن يعلمها علم يقين يقيه من الجهل<sup>٨</sup> - ان يعلم ان الخطب فيها غير سهل<sup>٩</sup> - فقف هنا وقوف شجيع ضاع في الترب خاتمة وما جاهل أمراً كمر - هو عالمة

فاول اشكال اوردوا فيه أن خبر كل واحد من هذه التواتر باتفراده لا يفيد إلا الظن - وضم الظن الى الظن لا يوجب اليقين - فجواز الخطأ على كل واحد يقتضي جواز الخطأ على المجموع وأجابوا بأنه قد يكون مع الاجتماع ما لا يكون مع الاتفراده كقوة الحبل المؤلف من الشعرات فان كل واحدة على اتفرادهما تنتطح بأدنى جذب فاذا ضم بعضها الى بعض حتى صارت حبالاً متينة جذب به اعظم الشئ ونحوها . وذكر الأمام ابو زيد عبدالله الديلمي [ هو اول من وضع الخلاف وأبرزه الى الوجود وكتبه في اصول الفقه في الطبقة العليا توفي سنة ٤٣٠ وهو منسوب الى ديوبندية وهي بلدة بين بخارى وسمرقند ] في تقويم الادلة ان بعض الناس قال ان التواتر من الاخبار لا يوجب علم اليقين وانما يوجب علم طائفة ثم رد ذلك رداً محكما واثان ان الذي يفيد علم الطائفة هو الخبر المشهور وهو قد يستنه بالتواتر اذا غفل الناظر عن النظر في باطن الدليل فيحصل له اطمئنان يزول بعد اذا امعن النظر ونظير ذلك ما يرى السامع فانه يظن ان ما رآه حقيقة فاذا استيقظ علم ان ما رآه قبله يكن حقيقة . وانما اكثر شبهة المشهور بالتواتر ان استهور يعرض له بعد الطبقة الاولى ما يحجب مثل التواتر فاذا قيس الاول على الآخر حصل الاستنباه وهذا الاستنباه قد يبقى مستمرا وقد يزول وربما كان زواله دهي وأمر - فان كثيرا من الناس لما تبين لهم الخطأ فيما ظنوه متواترا وهو ليس بتواتر نسكوا في التواتر ومش هؤلاء مثل من رأى سرايا فظنه ماء فلما أتاه لم يجد شياً فانعكس عليه الحال فصاركما ابصر من بعد سرايا ظنه سرايا . ومثل هذا ربما هلك والماء أمامه وود ان لو كان ثامه . وهنا تعلم مقدار ضرر اهل الوضع في الدين خذلهم الله ومن نحا نحوهم - وحذا حذوهم - لانهم شاربوا الصدق بالكذب - فرثقوا المورد العذب فكثرت الشك والريب - وظن من لم يكن منهم مرييا ان ذلك من الايمان بالغيب

قال الأمام الغزالي في كتاب محك النظر بعد ان ذكر مداخل الغلط في القياس :



اعلم ان الحق عزيز - والطريق اليه وعز - واكثر الأبصار مظلمة والعوائق الصارفة كثيرة والمشوشات للنظر متظاهره - ولهذا ترى الخلق يتلاطمون تلاطم العميان وقد انقسموا الى فرقتين - فرقة سابت باذهانها الى المعتقدات على سرعة فتعتقدها يقينا وتظن كل شبهة ودليل برهانا - وتحسب كل سوداء تدره فهو لا يعتقدون انهم يعلمون الحقائق كلها - وانما العميان خصومهم .

وطائفة تنبهوا لنواق اليقين وعرفوا ن ما اناس فيه في الاكثر عمي - ثم قصرت قوتهم عن سلوك سبيل الحق ومعرفة شروط القياس اما لبلادة في الفهم واما لفقد استاذ مرشد بصير بالحقائق غير منخدع بلا مع السراب يطمع على جميع شروط البرهان - فهو لا يعتقدون ان الناس كلهم عميان يتلاطمون - وانه لا يمكن ان يكون في القوة البشرية الاطلاع على الحق وسلوك طريقه - فلا ذاك الاول حق ولا هذا الثاني صدق - وانما الحق ان الأشياء لها حقيقة والى دركها طريق - وفي قوام البشر سلوك ذلك الطريق لو صادف مرشدا بصيرا - ولكن الطريق غوي والمهاالك فيه كثيرة والمرشد عزز - فاجلها صار الطريق عند الاكثر مهجورا اذ صار مجهولا - وهكذا يكبر مثل هذا الامر - فانه - ( اذا عظم المطلوب قل المساعد ) ومما كثرت المخاوف - ارتفاع الجبان الخائف . وكيف لا واكثر العلوم المطلوبة في اسرار صفات الله تعالى وأفعاله تنبني على آلة - تحقيقها يستدعي مقدمات عليها تزيد على الف والالفين - فاين من يقوى ذهنه للاحتواء على جميعها او حفظ الترتيب فيها . فعليك ايها الأخ بالجد والتشمير فأن ما اوردته يهديك الى وان الطريق ان شاء الله تعالى هـ

وبمثل هذا الكلام وقع لحجة الاسلام ما وقع وذلك انه كان قبل ان يعرض الدنيا وزخارفها كان له المقام الاعلى وكان عداؤه لا ينسون بكلمة كلمه وكان لكتبه الاولى المقام الاول وعليها العول فلما اعرض عن الدنيا ورأى ان نصح الأمة لازم لازب ورأى ما حصل من الضرر مما كتبه اناس شتهروا بالعلم وبينه وبينهم بعد المشرقين

غلبت عليه الشفقة فزهد في تلك الكتب ومن جملتها كُتبه الاول فقد اُكثرت في الأحياء وغيره من  
 يان سقمها وعمقها وكانوا يعتقدون ان اعظم الكتب فائدة كتب الكلام وكتب الخلاف  
 فقال في الأحياء في علم الخلاف واما الخلافات التي احدثت في هذه الأعصار وابتدع  
 فيها من التحريرات والتصنيفات والمجادلات ما لم يعهد مثلها في السلف فأياك ان تحوم  
 حولها واجتنبها اجتناب السم القاتل فأنها الداء العضال وهو الذي رد الفقهاء كلهم الى  
 طلب المناقصة والمباهاة على ماسياتيك تفصيل غوائلها وآفات هذا الكلام ربما يسمع من  
 قائله فيقال الناس اعداء ما جهلوا فلا تظن ذلك - فعلى الخبير سقطت فاقبل هذه النصيحة  
 ممن ضيع العمر في ذلك زمانا وزاد فيه على الأولين تصنيفا وتحقيقا وجدلا وبيانا ثم  
 اهتم الله رشده - واطلعه على عيبه فمجبه ثم قال فكن من شياطين الجن في امان  
 واحتذر من شياطين الانس فانهم اراحوا شياطين الجن من التعب في الاغواء  
 والاضلال وقال في علم الكلام ما هو معروف ومن ذلك قوله في كتاب المتقدم من الضلال  
 والمفصح عن الاحوال : ثم اني ابتدأت بعلم الكلام فرأيت غصته وعقلته وطالعت كتب  
 لمحققين منهم وصنفت فيه ما اردت ان اصنف فوجدته وافيا بمقصوده غير واف بمقصودي

ثم قال فلم يكن الكلام في حقي كافيا - ولا ندائي الذي كنت 'شكوه شافيا' نعم  
 لما نشأت صنعة الكلام وكثر الخوض فيه وطالت المدة تشوف المتكلمون الى مجاوزة  
 الذب عن السنة بالبحث عن حقائق الامور وخاضرا في البحث عن الجواهر والاعراض  
 وحكامها ولكن لما لم يكن ذلك مقصود عليهم لم يبلغ كلامهم فيه الغاية القصوى ولم  
 يحصل منه ما يتحقق ظلمات الخيرة في 'اختلافات الخلق' ولا ابعد ان يكن قد حصل  
 ذلك لغيري - بل است اشك في حصول ذلك لاعتناءه وكن حصولا مشوبا بالتقليد  
 في بعض الامور التي ليست من الاوليات والغرض الآن حكاية حالي لا الانكار على  
 من استشفى به - فان ادوية الشفاء مختلفة باختلاف الداء فكيف من دواء ينتفع به  
 مريض ويستضر به آخر



ثم قال في القول في حاصل الفلسفة

ولم يكن في كتب المتكلمين من كلماتهم حيث اشتغلوا بالرد عليهم إلا كلمات مبددة معقدة ظاهرة التناقض والفساد لا يظن الاغترار بها بعقل عاقل فضلا عما يدعي دقائق العلوم فعملت ان رد المذهب قبل فهمه والاطلاع على كنهه رمي من عمالة فسمرت عن ساق الجدة في تحصيل ذلك العلم من الكتب بمجرد المطالعة من غير استعانة باستاذ واقبلت على ذلك في اوقات فراغي من التصنيف والتدريس في العلوم الشرعية وانا ممنو بالتدريس والافادة لثلاثمائة تفر من الطلبة يغداد فأطلعني الله سبحانه وتعالى بمجرد المطالعة في هذه الاوقات المختلصة على منتهى علومهم في اقل من سنتين ثم لم ازل اواظب على الفكر فيه بعد فهمي قريبا من سنة اعاوده وارده واتفقد غوائله واغواره حتى اطاعت على ما فيه من حدع وتليس اطلا عالم اشك فيه : هـ

ثم قال حين ذكر علومهم اما الرياضية فتتعلق بعلم الحساب والهندسة وعلم هيئة العالم وليس يتعلق منه شيء بالامور الدينية فيها واثباتا بل هي امور برهانية لا سبيل الى مجادتها بعد فهمها ومعرفتها وقد تولدت منه آفات احداها ممن ينظر فيها فيتعجب من دقائقها ومن ظهور براهينها فيحسن بسبب ذلك اعتقاده في الفلسفة ويحسب ان جميع علومهم في الوضوح ووثاقة البرهان كهذا العلم - ثم يكون قد سمع من كفرهم وتعطيلهم وتهاونهم بالشرع مانداولته لاسنة فيكفر بالتقليد المحض - ويقول لو كان الدين حقا لما اختفى على هؤلاء مع تدقيقهم في هذا العلم - فاذا عرف بالتسامع جحدهم وانكارهم نزل على ان الحق هو الجحد والانكار للدين . وكم رأيت ممن ضل عن الحق بهذا القدر ولا مستند له سواء . واذا قيل له الخاذق في صناعة واحدة ليس يلزم ان يكون خاذقا في كل صناعة . ولا يلزم ان يكون خاذق في الفقه والكلام خاذقا في الطب ولا ان يكون الجاهل بالعقليات جاهلا بالبحر . بل لكل صناعة اهل باغوا فيها رتبة البراعة والسبق وان كان الجهل والحق يلزمهم في غيرها لم ينجح ذلك فيه

ثم قال الآفة الثانية نشأت من صديق للاسلام جاهل ظن ان الدين ينبغي ان  
يتصر بانكار كل علم منسوب اليهم - فانكر جميع علومهم وادعى جهلهم فيها حتى انكر  
قولهم في الكسوف والخسوف وزعم ان ما قالوه علي خلاف الشرع . فاذا قرع ذلك سمع  
من عرف ذلك بالبرهان القاطع لم يشك في برهانه بل اعتقد ان الاسلام مبني علي  
الجهل وانكار البرهان القاطع فازداد للفلسفة حبا وللأسلام بغضا . ولقد عظمت علي  
الدين جناية من ظن ان الاسلام يتصر بانكار هذه العلوم وليس في الشرع تعرض  
لهذه العلوم بالنفي والأثبات ولا في هذه الأمور تعرض للامور الدينية . وقوله صلى الله  
عليه وسلم ( ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت احد ولا لحياته فاذا  
رأيتم ذلك فافرعوا الى ذكر الله وألى الصلاة ) ليس في هذا ما يوجب انكار علم  
الحساب المعروف لسير الشمس والقمر واجتماعهما او مقابلتهما علي وجه مخصوص واما  
قوله ( ولكن الله اذا تجلّى لشيء خضع له ) فليس توجد هذه الزيادة في الصحاح اصلا .  
فهذا حكم الرياضيات وأفتها هـ

فأن قلت ليس في مثل هذا ما يوجب العداوة والبغضاء لا سيما وقد سلك مسلك  
الأنصاف فبدأ بنفسه قلنا هيئات في ادنى من هذا ما يوجب كل العداوة لان اناسا  
انتوا الى العلم وليس فيهم فعم واناس انتوا اليه وفيهم فعم ولكن حملتهم الرفاهية والدعة  
الى ان يتلقفوا اقوالا كيف ما كانت ويجهلونها بغير عتيم ويكونوا قدوة للناس فلما اراد  
ان يسلك مسلك التحقيق خاف القسم الاول ان يلحقوا بالعوام [ بل العوام اقرب الى  
العلم منهم لما انهم لم يرسخ فيهم شيء مما رسخ في اولئك من الاوهام ] وكيف يرضى من  
يصرف ليله ونهاره في طلب الشهرة بالعلم حتى اشير اليه بالبنان ان يحى عنه ذلك بل  
يعادي لذلك قومه بل آباءه وابناؤه بل يعادي نفسه اذا راودته عن ذلك وخاف القسم الثاني  
ان يرجع الى الابتداء بعد ما قيل انه وصل الى لانتهاه ويقول في نفسه قد كتبت  
في ديوان العلماء وعددت من العظماء فما لي ولاستئناف الطلب وقد وصلت الى نهاية الأرب



وكلاهما يرى كلمة لا ادري امر من العلقم وفي شرح الطريقة ذكر السيوطي في الجامع الصغير برمز ابى داود وابن ماجه والحاكم عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم ثلاثة كتاب فاضق وسنة ماضية ولا ادري وفي شرح المناوي على الجامع الصغير واخذ من هذا الحديث ان على العالم اذا سئل عما لا يعلم ان يقول لا ادري او لا اتحققه او لا اعلمه او الله اعلم . وقول المسؤل لا اعلم لا يضع من قدره كما يظنه بعض الجبهة لان العالم المتمكن لا يضتر جهله ببعض المسائل - بل يرفعه قوله لا ادري لانه دليل على عظم محله وقوة دينه وتقوى ربه وطهارة قلبه وكمل معرفته وحسن نيته . وانما يأتى من ذلك من ضعفت ديانته وقلت معرفته لانه يخاف من سقوطه من اعين الحاضرين ولا يخاف من سقوطه من نظر رب العالمين وهذه جهالة ورقة دين . ومن ثل لا ادري ولا اعلم عن الائمة الاربعة والخلفاء الاربعة - بل عن المصطفى صلى الله عليه وسلم وجبريل عليه السلام وفي مسند الدارمي موصولا من عدة طرق ان عليا كرم الله وجهه سئل عن مسألة فقال لا اعلم لي بها ثم قال وايزدها على كبدي سئلت عما لا اعلم لي به فقلت لا اعلم . وفيه ان رجلا سأل ابن عمر عن مسألة فقال لا اعلم لي بها فولى الرجل فقال ابن عمر نعم ما قال ابن عمر . واخرج ابو داود في النسخ والمنسوخ وابن مردويه عن خالد بن اسلم قال خرجنا نمشي مع ابن عمر رضي الله عنه فلحقنا اعرابي فسأله عن ميراث العممة فقال لا ادري قال انت ابن عمر ولا تدري قال نعم اذهب الى العلماء فلما ادير قبل ابن عمر يديه وقال نعم ما قلت . واخرج البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه من علم شيئا فليقل به ومن لم يعلم فليقل الله اعلم واخرج الهروي عن ابن مسعود رضي الله عنه اذا سئل احدكم عما لا يسري فليقل لا ادري فانه ثبت العلم . واخرج الحازمي في سلسلة الذهب عن احمد عن الشافعي عن مالك عن ابن عجلان اذا اخطأ العالم لا ادري اصيبت مقائله والاخبار والاثار في هذا كثيرة . وانما اطلت بايراد هذه النبذة لما تطابق عليه فقهاء زماننا من التحاشي عن ذلك والمبادرة بالجواب باللسان والقلم كيف كان هـ

### الفائدة الخامسة

إذا قدرنا انتفاء القرائن فأقل عدد يحصل به اليقين لاسبيل الى معرفته ، فأنا لاندري متى حصل اليقين لنا بوجود مدينة بغداد مثلاً عند تواتر الخبر اليها بذلك وأنه كان بعد اخبار مائة مخبر او أكثر ، ويعسر تجربة ذلك وان تكلف . وسبيل ذلك ان نراقب أنفسنا اذا وقع امر مهم في محلة مثلاً وانصرف جماعة عنها ودخلوا علينا ترى يخبروننا بما وقع فأن قول الاول بحرك الظن وقول الثاني والثالث يؤكده ولا يزال تأكيده يتزايد بتزايد المخبرين الى ان يصير ضرورياً لا يمكن ان نشكك أنفسنا فيه فلو تصور الوقوف على اللحظة التي يحصل العلم فيها يقينا وحفظ عدد المخبرين لا يمكن الوقوف على ذلك ، ولكن درك تلك اللحظة غير يسير ، فأن قوة الاعتقاد تتزايد تزايداً خفياً التدريج نحو تزايد عقل الصبي المميز الى ان يبلغ حد الكليف ، ونحو تزايد ضوء الصبح الى ان يبلغ حد الكمال ، فلذا بقي هذا في غطاء من الاشكال . على انه ان قيل ان من حصل مخبرهم علم بواقعة لشخص حصل بمثله علم بغيرها لشخص آخر فأنا يقرب التصديق به ان تساوي من كل وجه وهو بعيد ، فمن رام حصر التواتر في عدد فهو في شطط ، فأن قيل كيف علمتم حصول العلم بالتواتر وانتم لا تعلمون عدده قلنا نعم ذلك كما نعلم ان الماء يروي والخبز يشبع وان كنا لانعلم اي مقدار يحصل به ذلك ، وكما نعلم ان القرائن قد تقيد العلم وان لم تقدر على حصر اجناسها وضبط اقل درجاتها

نقطة تشتمل على مثال ، يزول به اعظم أشكال

قال بعض العلماء الأعلام قال ابوطالب المكي العمل بالجوارح من الايمان ولا يتم دونه . وادعى الاجماع فيه . واستدل بادلة تشعر بنقيض غرضه كقوله تعالى الذين آمنوا وعملوا الصالحات - اذ هذا يدل على ان العمل وراء الايمان لا من نفس الايمان والا



فيكون العمل في حكم المعاد . والعجب انه ادعي الاجماع في هذا - وهو مع ذلك ينقل قوله صلى الله عليه وسلم لا يكفر احد الا بعد جصوده لما اقر به وبكر على المعتزلة قولهم بالتخليد في النار بسبب الكبار ، والقائل بهذا قائل بنفس مذهب المعتزلة اذ يقال له من صدق بقلبه وشهد بلسانه ومات في الحال فهل هو في الجنة فلا بد ان يقول نعم - وفيه حكم بوجود الايمان دون العمل فتزيد وتقول لو بقي حيا حتى بقي عليه وقت صلاة واحدة فتركها ثم مات - او زني ثم مات فهل يخلد في النار - فان قال نعم فهو مراد المعتزلة وان قال لا فهو تصريح بان العمل ليس ركنا من نفس الايمان ولا شرطا في وجوده ولا في استحقاق الجنة به ، وان قال اردت ان يعيش مدة طويلة ولا يصلي ولا يقدم على شيء من الاعمال الشرعية فنقول فما ضبط تلك المدة وما عدد تلك الطاعات التي بتركها يبطل الايمان - وما عدد الكبار التي بارتكابها يبطل الايمان . وهذا لا يمكن التحكم بتقديره ولم يصر اليه صائره ولذا ذكر لك الجواب عما اورد على كلام ابي طالب بعد التسميد فنقول قال بعض متكلي اهل الاثر الايمان المطلق عند اهل الاثر يتناول جميع ما امر الله به ورسوله فيدخل فيه التصديق بالجنان والافرار باللسان والعمل بالاركان وجري على ذلك الخوارج والمعتزلة - الا انما قالوا اذا ذهب بعض الايمان بسبب العصيان ذهب كله فيسلب عن العاصي اسم الايمان ويحكم عليه بالخلود في النيران غير ان الخوارج يسمونه كافرا والمعتزلة يسمونه فاسقا وقال اهل الاثر نسلب عنه مطلق الايمان ولا نهكم عليه بالخلود في النيران ، فأذا قيل لم هل يطلق على العاصي اسم المؤمن قالوا في الأمر تفصيل فأذا كان السؤال من جهة احكام الدنيا كعتقه في الكفارة ان كان عبدا او من جهة دخوله في خطاب المؤمنين الوارد في الكتاب او السنة قيل هو مؤمن . واذا كان السؤال عن حكمه في الآخرة قيل ليس هو من المؤمنين الموعودين مطلقا بالجنة بل هو ممن معه ايمان يمنعه من الخلود في النيران قال الامام الشافعي في كتاب الام في باب النية في الصلاة وقد كان الاجماع من اصحابه والتابعين ومن بعدهم ومن ادركناهم على ان الايمان قول وعمل ونية هـ

قال بعض المؤلفين قد استشكل الفخر الرازي ما ذكر في ارتكاب الكبائر من انه ليس كفرا بان الاعمال عند الشافعي من الايمان فكيف لا يتنى عند انتفاءها لان المجموع المركب من امور اذا انتفى واحد منها انتفى ذلك المجموع ، فاذا كان العمل داخلا في حقيقة الايمان فلا بد من انتفائه في حق الفاسق - وحاول ابن التلمساني الجواب فقال والظن بالشافعي انه لا يحكم على الفاسق بخروجه عن الايمان - لكن لا يلزم من عدم الحكم بالخروج عن الايمان الحكم بعدم خروجه عن الايمان بل من الجائز انه لم يحكم بالخروج ولا بعدمه وان كان يلزم من قوله ان الايمان عبارة عن تجميع الأئمة الثلاثة الحكم بالخروج لكن ضمنا لا صريحا . واما المعتزلة فقد خردوا اصلهم لانه لما كانت العمل داخلا عندهم في حقيقة الايمان قالوا الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر : قال الزركشي وهذا الجواب لا ينفع في هذا المضيق ولعل الله يسر حله ه وقد رجم حله من لا يفقه ولا يفقه اه لا يفقه فضلا عن ان يعرف دقائق اكلام فحله بجمل زاده عقدا فلا قدم مع الخلف ولا عضد السلف وهو معدود من الطبقة السابعة التي ذكرها ابن الكمال حيث قال السابعة طبقة المقلدين الذين لا يقدر على ما ذكر [ من التميز بين الأقوي والاقوي والضعيف وظاهر المذهب وظاهر الرواية والرواية النادرة ] ولا يفرقون بين الغث والسمين ، ولا يميزون التل من اليمين . بل يجمعون ما يجدون كخاطب ليل - فالويل لهم ولن قلدهم كل \* اويل ه والجواب ان المجموع المركب من اجزاء لا يلزم من زوال بعض اجزائه زوال كل اجزائه نعم تزول تلك خيئة السابقة لكن لا يقتضي التباين بينها وبين اللاحقة ، وذلك كالانسان مثلا فاذا زالت بعض اعضائه لم يلحقها عاهة لم يخرج عن كونه انسانا نعم يقال من حيث الصورة انه انسان ناقص فاذا زاد النقص ربما خرج عن تسميته انسانا ظاهرا وهنا نجاة للتفرقة من اهلك الحوت والنمل وفعل كل منكر ولم يأت بحير ما فلا علينا ان لا يكون من الأمة وان لا يسمى باسمرف اسمائها . فان قيل فما قدر الطاعات التي يخرج بتركها من الايمان قلنا عليها عند الله



وعدم علمنا بمقدارها لا يقتضي ان لا يكون لها مقدار في الواقع الاترى انا لانعلم مقدار  
ما يحصل به التواتر وهو في الواقع له عدد فلو قال لنا قائل في خبر متواتر اذا نقصت  
اعداد المخبرين فيما بعد هل يخرج عن التواتر تقول نعم يخرج عن كونه متواترا اذا  
كثر النقص الى ان يبلغ الى ادنى من العدد المجهول الذي هو اقل اعداد التواتر  
ولعل فكرك هنا فقد دللتك على الطريق، واما الجواب عن المسائل الأخرى فهو قريب  
المأخوذ بما ذكرنا لا يشكل عليك شيء مما ورد في هذا الباب جعلك الله سبحانه من اولي الألباب

ولا بد في خبر الآحاد من الإسناد وهو ذكر السند والسند طريق المتن  
والمتن ما انتهى اليه الإسناد من الكلام المنقول ثم المنقول ان كان عن  
غير النبي صلى الله عليه وسلم سمي خبرا . وان كان عنه صلى الله عليه وسلم  
فان كان من كلام الله تعالى سمي قرآنا . وما سواه يسمى حديثا وسنة .  
فالقرآن هو كلام الله المنزل على نبينا صلى الله عليه وسلم المنقول إلينا نقلا  
متواترا . والحديث هو اقواله وافعاله عليه السلام

## قوائد تتعلق بهذا البحث

### القائدة الاولى

الحديث هو اقوال النبي صلى الله عليه وسلم وافعاله ، ويدخل في الافعال تقريره  
وهو عدم انكاره لأمر رآه أو بلغه ممن يكون منقادا للشرع قال العلامة عبد الرحمن  
بن أبي شامة في كتابه الذي سماه التحقيق من علم الاصول فيما يتعلق بافعال الرسول قال  
الغزالي في المتحول لما تقريره الكافر فان تمسك فيه لانه كان يعرض عنهم وفي تقريره  
المنافق خلاف لانه قد كنت يخوبهم نحو سمين . وقال الطبري المعروف بالنكيا

لا يكون تقريراً في حق المنافق لأنه كان كثير أماً يتسامح ويسكت عن المنافقين علماً منه أنه لا تنفعهم العظة وأنه قد حقت عليهم كلمة العذاب . وقال أبو نصر قد يكون مشتغلاً ببيان حكم مستغرقاً فيه فيرى في تلك الحال انساناً على أمر فلا يتعرض له لاشتغاله بتقرير شيء آخر . اذ لا يمكنه ان يقرر جميع الشرع مرة واحدة ، فترك التعرض لذلك الشخص لا يكون اثبات شرع حتى يظن ان ذلك تقرير منه ، فسكوته انما يكون تقريراً اذا لم نجد للسكوت محملاً سوى التقرير ورفع الحرج قال : ولهذا اقول ليس كل ما كان عليه الناس في صدر الشرع ثم تغير الأمر مما يدعي فيه النسخ . بل اذا ثبت حكم شرعاً ثم تغير فهو النسخ . فاما ما كان عليه الناس في الجاهلية ثم قرر النبي صلى الله عليه وسلم منه [ اي بدلاً منه ] حكماً فلا يقال كان ذلك المتقدم شرعاً مستمراً ثم نسخ اذ ربما لم يتفرغ النبي صلى الله عليه وسلم الى بيان ما لم يتذكره . قلت هنا صحيح . ومن امثله شرب الخمر الى ان حرمت واقدامهم في الزيادة على اربع في النكاح الى ان ثبت الحصر قال فاذا امكن ان يكون سكوته محمولاً على ان جبريل لم يبين له بعد ذلك الحكم لا يقطع بان سكوته دل على ان ذلك الفعل كان مشروعاً . بل قد نقول ينتفي الخطر اذ لا عثور فيه على شرع لاندراس الشرائع المتقدمة وعسر الاضلاع عليها فلا يقضي بحظر ولا اباحة ولا ندب ولا وجوب . فهذا مما ينبغي ان يتأمل .

وزاد بعضهم في الحديث صفاته عليه الصلاة والسلام ولم يزد الا كثرون ذلك لما ان الصفات ان كانت اختيارية فهي داخلية في الافعال . وان كانت غير اختيارية كالحلية الكريمة لم يتعلق بها حكم يتعلق بنا اذ لا ييسر التأسي بها

### الفائدة الثانية

السند ما استندت اليه من جدار او غيره . ويقال فلان سند اي معتمد . والاسناد في الحديث رفعه الى قائله . والحديث المسند هو الذي يرويه واحد عن واحد رواية متصلة بمن تلقاه عن النبي صلى الله عليه وسلم . والسند هو طريق المتن .



والمتن في اللغة هو الطهر ومتن الحديث هو ما ينتهي اليه الأسناد وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قول الراوي الرائي له فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ونحوه . والأسناد في الغالب يطلق على ذكر السند وقد يجيء بمعنى السند ويصحح على أسانيد ولم يجمعوا السند بمعنى طريق المتن اكتفاءً بلنظ الأسانيد التي تغني عن جمعه وقد يطلق السند ويراد به الأسناد بالمعنى المشهور . واعلم ان الأسناد في الحديث هو الأصل الذي يعرف به صحة الحديث وضعفه . قال عبدالله بن المبارك الأسناد من الدين - ولولا الأسناد لقال من شاء ما شاء قال الأمام المبارك مجدد الدين بن الأثير في جامع الأصول في أحاديث الرسول قال أحمد بن حنبل إذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد . وإذا روينا عنه في فضائل الأعمال وما لا يوضع حكماً ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد ولولا الأسناد لقال من شاء ما شاء .

### الفائدة الثالثة

اعلم انه ثبت بالكتاب والسنة والاجماع وجوب الأخذ بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما يجب ذلك حيث يغلب على الظن ثبوت الحديث عنه - اذ ليس كل ما نسب اليه ثابتاً عنه . وإنما يحصل ذلك اذا روى الحديث عدل ضابط عن مثله رواية متصلة بمن تلقاه عنه عليه السلام ويشترط مع ذلك ان لا يخالف الراوي من هو ارجح منه وان لا يكون قد حصل له في الرواية وهم فلكل جواد كبوه ولكل صارم نبوه ولما كان للعدالة والضبط درجات اقتضى الحال البحث عن ذلك ليعلم ما يجب قبوله لرجحان جهة صحة النسبة فيه مما يجب رده لرجحان جهة عدم صحة النسبة فيه - ويبقى بين ذلك درجات تختلف مدارك الناظرين فيها . ومتى بلغ الحديث احداً بطريق لا يعتمد عليها وجب عليه التوقف احتياطاً للدين ويجب عليه البحث عن حقيقة امره بقدر وسعه [ لا يكاف الله نفساً الا وسعها ] فإذا بلغه من طريق أخرى يعتمد عليها بادر

للاخذ به اذا لم يتحقق له ناسخ والا توقف قال سبحانه وتعالى ولا تقف ما ليس لك به علم  
وبهذا يرفع الملام عن الأئمة الأعلام - كيف لا وكل منهم يقول اذا صح الحديث فهو  
مذهبي وانما الملام على اللائم أو من لا يأخذ بالحديث : ان ظهرت على صحته علام -  
هذا - وقد اصطلح ائمة الحديث على الفاظ تداولوها بينهم تقريرا للفن على الطالب ليحظى  
بأسنى المطالب . ولولا تطولهم بذلك لقال المتطاول وآين الثربا من يد المتناول \* فوجب  
على طالب علم الحديث الوقوف على حد ما اصطلموا عليه ليكون على بصيرة في أمره \* وقد  
الف في هذا الفن المسمى بمصطلح اهل الحديث كثير من العلماء الأعلام  
فاؤل من صنف فيه القاضي ابو محمد الزمهرمي وسعى كتابه للحديث الفاصل  
لكنه لم يستوعب -

والحاكم ابو عبد الله النيسابري لكنه لم يهذب ولم يرتب  
وتلاه ابو نعيم الاصفهاني فعمل على كتابه مستخرجا وابقى اشياء ملتقبة . ثم جاء بعدهم  
الخطيب ابو بكر البغدادي فصنف في قوانين الرواية كتاب سدد الكفاية - وفي آدابها  
كتابا سماه الجامع لأداب الشيخ والسامع . ولم يزل التأليف فيه متواصلا الى ان  
جاء الفقيه الحافظ تقي الدين عثمان بن الصلاح نزىل دمشق فجمع حين وى تدريس  
الحديث بالمدرسة الاشرفية كتابا مشهورا فأملاه شيئا بعد شيء وجمع فيه ما تفرق في  
غيره فعكف الناس عليه وانصرف نظره اليه - فكم من ناخم به ومختصر - وزائد عليه  
ومقتصر - ومعارض عليه ومختصر - شكر الله سعيهم ورضي عنهم



## فصل في بيان اقسام الحديث

### الحديث ثلاثة اقسام صحيح وحسن وضعيف

احترق به عن المتقطع وهو الذي لم يتصل اسناده على اي وجه كان.  
 احترق بالعدل حسن هو مجهول المعدالة او فيه نوع جرح والمرد بالضابط من يكون حافظا متيقظا غير ساه ولا شاك في حالتي التحمل والاداء واحترق به صمن خف ضبطه فان حديثه يدخل في حدة الحسن فانزل نزل عن ذلك صفة حديثه ضعيفا

### فالصحيح هو ما اتصل منه بنقل العدل الضابط

احترق به عن الثابت وهو الذي يرويه الثقة مخالفا لما رواه من هو ارجح منه  
 احترق به عن الملل وهو ما فيه علة فادحة في صحة الحديث كرم اطلع عليه بالقرائن. وانما رادوا هذين القيدين لان العدل الضابط مما كان في غاية الاتقان لا يجاوز في بعض الاحيان عن اخطا والنسيان. فكل حديث اجتمعت فيه القيود المذكورة كلها حكم بجحده - وما فقد فيه قيد منها خرج عن حكم الصحة

ولم يكن فيه شذوذ ولا علة

والحسن هو ما اتصل سنده ولم يكن فيه شذوذ ولا علة ولا في رواة  
متهم - غير انهم لا يتخلون من راو خف ضبطه مع اشتجار عدالته او راو قوي  
ضبطه مع اشتجار عدالته لكن روي حديثه من وجه آخر فانجبر ضعفه

والضعيف هو ما لم يجمع فيه شروط الصحيح ولا الحسن .  
وتفاوت درجات كل قسم من هذه الأقسام بحسب تفاوت درجات  
الرواة واحوالهم

وأعلى انواع الصحيح ما اتفق عليه البخاري ومسلم ثم ما انفرد به البخاري ثم  
ما انفرد به مسلم وقد جمعا في صحيحهما لباب هذا الباب ' فأصبح علم الآثار  
موطاً لأولي الألباب

فعليك بها ايها الساري - معتمدا على فتح الباري

والحمد لله وحده . وصلى الله على من لاني بعده

وعلى آله الأصفياء - واصحابه الأتقياء - وعلى

من اقتنى آثارهم في احياء السنن

والسلوك على اقوم سنن -

وسلم تسليماً



## قوائد تتعلق بهذا الفصل

### الفائدة الاولى

قال ابو سليمان الخطابي في معالم السنن الحديث عند اهله ثلاثة اقسام صحيح وحسن وسقيم فالصحيح ما اتصل سنده وعُدَّتْ ثقلته . والحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار اكثر الحديث وهو الذي يقبله اكثر العلماء وتستعمله عامة الفقهاء . والسقيم على ثلاثة طبقات - شرها الموضوع ثم المقلوب ثم المجهول هـ وذهبت طائفة الى ان الحديث قسمان فقط صحيح وضعيف . واختلاف العلماء في تقسيم الاشياء ونحو ذلك مما لا يحصى الا انه في الغالب لا يكون مبنيا على الاختلاف في الحقيقة وانما هو من قبيل الاختلاف في الاسماء غير انه يجب التنبيه في هذا المقام فقد زل فيه كثير من اولي الأنفهام فضلا عن اولي الأوهام . ولنوضح لك ذلك فانه ينفعك في كل فن فنقول من قسم الحديث الى قسمين يسمى ما ليس بصحيح ضعيفا مع ان غير الصحيح عند من قسم الحديث الى ثلاثة اقسام قد يكون حسنا ولا يسوغ ان يسمى الحسن في عرفه ضعيفا . فاذا رأى ذلك من تهولهم الألفاظ خنوا ان في ذلك الحديث اختلافا عند المحدثين فذهب بعضهم الى انه حسن وبعضهم الى انه ضعيف . فان كان ممن سهل جانبه ولان قال في المسألة قولان . وان كان ممن يعرف الحق بالرجال وكان فيه تهوّر اعترض على احد الفريقين بقول الفريق الآخر خنا منه ان ينعم اختلافا في المعنى وما ثم الا اختلاف في المبنى

### تمة ذكرت بطريق العرض

ومن هذا القبيل لفظ الاختيار فان بعض الصوفية قال لا يقال من جهة الحقيقة ان الله جائز ان يوجد امرا وجائز ان لا يوجد فان فعاده للاشياء ليس بممكن بالنظر .

اليه ولا باليجاب موجب، ولكن يقال ذلك الأمر جائز ان يوجد وجائز ان لا يوجد فيقتصر  
الى مرجح وهو الله سبحانه - وقد تفصينا الشريعة فما رأينا فيها ما يناقض ما قلناه .  
فالذي نقول في الحق تعالى انه يجب له كذا ويستحيل عليه كذا ولا نقول يجوز عليه  
كذا . والاختيار انما هو بالنظر الى الممكن في حد ذاته فتثبت الإرادة للحق تعالى دون  
الاختيار . وقد أقسم الناظرون في مثل هذا الكلام الى فرق . فقالت فرقة منهم ان هذا  
ضلال واضلال ولم يقل به غير الفلاسفة وقد ذهب جميع ارباب الملل الى ان الله  
سبحانه مختار فالقول بخلاف ذلك خروج عن جميع الملل على ان القول بالايجاب بالذات  
موجب لقدم العالم ولم يقل به من ينتمي الى مله وقالت فرقة منهم ان الناس متفاوتون  
في الاحساس يختلفون في الامزجة والأخلاق متباينون في الأصول والاعراق . فوجب ان  
ترد الشريعة على وجه يأخذ منها كل واحد بقدر استعداده ولا يكون ذلك إلا بأن  
تكون كثرة الاحتمال ظاهرة الأجمال يفهم منها اهل الظاهر مظهر واهل الباطن ما بطن  
واستتر، ولما كان الصوفية اهل كشف ونظر وجب الرجوع الى اقوالهم والتأسي بأفعالهم  
وقول الفلاسفة بها لا يضرنا فما كل ما قال الفيلسوف باطلا ولا عن حلية الحقيقة عاطلا  
وقالت فرقة : للصوفية كلام متشابه ومن جملة ذلك هذا والتسليم أسلم والله اعلم  
وقالت فرقة رابعة وهم الغائصون على المعاني ليس في هذه المقالة ما يوجب الاضطراب ولا  
نظن ان في العالم عاقلا ينسب الى ربه الاضطراب وهو يحتاج في الاضطراب اليه بالاختيار  
وما قاله اوائك القوم مبني على ان الله تعالى حكيم وهو ثابت بالعقل والنقل ولا يخفى ان  
الحكيم لا يفعل إلا ما اقتضته حكمه . وهذا لا ينافي انه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد فانه  
من حيث انه حكيم لا يشاء إلا ما اقتضته حكمه وهذا عين الكمال . ومن هذا الباب  
قول من قال ليس في الأمكان ابداع مما كان قال الغزالي في لأجوبة المسكته ليس  
في الأمكان ان يفعل الله تعالى إلا نهاية ما تقتضيه الحكمة التي عرفنا انها حكمة ولم  
نعرفنا بذلك إلا لتعلم مجاري افعاله ومصادر اموره وتتحقق ان كل ما قضاه ويقضيه من



خلقه بعلمه و ارادته وقدرته على غايه الحكمة ونهاية الاتقان ومبالغ جودة الصنع ليحل  
 كمال ما خلق دليلا قاطعا وبرهانا ساطعا على كماله في صفات جلاله الموجبة لاجلاله  
 والغلط انما نشأ في هذه المسألة من توهم ان معنى الاختيار هنا هو ما يقابل الاضطرار  
 نظرا لشيوع هذا الاطلاق في العرف العام واصل الاختيار في اللغة الاصطفاء والخيرة  
 بوزن العتبة الاسم منه تقول محمد خيرة الله من خلقه وخيرة الله ايضا بالتسكين  
 فانظر ماذا يفعل الاختلاف في الاصطلاح فيمن لم يقف على مقاصد المصطلحين . هذا  
 وقد جرى القيل هنا بغير اختيار فانها مسألة مهمة لا ينبغي ذكرها بطريق العرض ولعل  
 فيما كتبناه كفاية لآخواننا الذين عرفوا ان حقيقة الطريقة هي معرفة طريقة الحقيقة  
 هذا ولما كان سلب الاختيار عنه سبحانه بالمعنى الذي يتبادر الى الازهان مما تنفر منه  
 الطباع على اختلافها قام انصار الفلسفة وفي مقدمتهم قاضى القضاة ابو الوليد ابن رشد  
 يناضلون عنهم وينسبون من نسب ذلك اليهم الى الاقراء فقال المشار اليه في كتاب  
 تهافت التهافت : من نظر الى مصنوع من المصنوعات لم تبن له حكمته اذا لم تبن له الحكمة  
 المقصودة بذلك المصنوع والغاية المقصودة منه . واذا لم يقف اصلا على حكمته امكن  
 ان يظن انه ممكن ان يوجد ذلك المصنوع وهو بأي شكل اتفق وبأي كمية اتفقت  
 وبأي وضع اتفق لأجزائه وبأي تركيب اتفق . هذا بعينه هو الذي اتفق المتكلمين  
 مع الجرم السماوي . وهذه كلها ظنون في بادي الرأي . وكما ان من يظن هذه الظنون  
 في المصنوعات جاهل بالمصنوعات وبالصانع وانما عنده فيها ظنون غير صادقة كذلك الأمر  
 في المخلوقات . فتبين هذا الأصل ولا تمجل وتحكم على مخلوقات الله سبحانه بيادي الرأي فتكون  
 من الذين قال الله فيهم سبحانه هل ننبئكم بالآخسرين اعمالا الذين ضل سعيهم  
 في الحياة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا . جعلنا الله من اهل البصائر وكشف  
 عنا حجب الجبابة نه منعم كريم

وقال في موضع آخر قد تبرهن ان فعل الله تعالى صادر عن علم . فالجبهة التي

صار الله بها فاعلا ليس ينشأ في هذا الموضوع اذ كان لا نظير لارادته في الشاهد فكيف يقال انه لا يفهم من الفاعل الا ما يفعل عن روية واختيار ويجعل هذا الحد له مطردا في الشاهد والغائب . والفلاسفة لا يعترفون باطراد هذا الحد فيلزمهم اذا نقروا هذا الحد عن الفاعل الاول ان ينفوا عنه الفعل - هذا بين بنفسه - وقائل هذا هو الملبس لا الفلاسفة - فان الملبس هو الذي يقصد الغلط لا الحق - واذا اخطأ في الحق فليس يقال فيه انه ملبس . والفلاسفة قد علم من امرهم انهم يطلبون الحق فهم غير ملبسين اصلا . ولا فرق بين من يقول ان الله تعالى يريد بأرادة لا تشبه ارادة البشر وبين من يقول انه عالم بعلم لا يشبه علم البشر وانه كما لا تدرك كيفية علمه كذلك لا تدرك كيفية ارادته . يقال في موضع آخر لو كان اية موضوع اتفق يقتضي اية فعل اتفق لما كانت هنا حكمة اصلا في مصنوع من المصنوعات ولما كانت هنا صناعة اصلا لو كانت كميات المصنوعات وكيفياتها راجعة الى هوى الصانع وكان كل انسان صانعا او تقول ان الحكمة انما هي في صنع المخلوق لا في صنع الخالق . نعوذ بالله من هذا الاعتقاد في الصانع الاول بل نعتقد ان كل ما في العالم فهو لحكمة وان نصرت عن كثير منها عقولنا وان الحكمة الصناعية انما فهمها العقل من الحكمة الطبيعية . فان كان العالم مصنوعا واحدا في غاية الحكمة فهنا ضرورة حكيم واحد هو الذي افتقرت الى وجوده اسموات الأرضون ومن فيها . فانه ما من احد يقدر ان يجعل المصنوع من الحكمة العجيبة علة نفسه فالقوم من حيث ارادوا ان ينزهوا الخالق الاول ابطالوا الحكمة في حقه وسلبوه افضل صفاته . وعبارته في هذه المسألة كثيرة وقد اكثر من تكريرها نصرة لمن انتى اليهم كما اكثر المتكلمون من ذكرها للتشجيع عليهم اجزل الله سبحانه علينا المنة وجعلنا ممن اوتي بها في الكتاب والسنة



جدول في اقسام الحديث

الحديث	صحيح	لذاته هو ما اتصل بسنده بنقل العدل الضابط عن مثله ولم يكن فيه شذوذ ولا علة
		لغيره هو الحسن لذاته اذا ورد من طرق متعددة فأنه يرتفع عن درجة الحسن الى درجة الصحيح، ولما كان صحته انما نشأت من تعدد الطرق سمي الصحيح لغيره، ويكفي في صحته وروده من طريق آخر فقط اذا كان غير منقطع عن الطريق الاول في درجة الحسن
	حسن	لذاته هو ما اتصل بسنده ولم يكن فيه شذوذ ولا علة ولا في رواته متهم بل هم ثقات اشتهروا بالصدق غير ان فيهم من قصر عن درجة رواة الصحيح في الحفظ، والاتقان بحيث لا يعد ما اتفرد به منكرا . وبهذا تعلم ان لافرق بينه وبين الصحيح لذاته الا في صفة ضبط الرواة فإنه في الصحيح لذاته يكون تاما وفي الحسن لذاته يكون فيه نقص ما
ضعيف	ضعيف	لغيره هو ما اتصل بسنده ولم يكن فيه شذوذ ولا علة ولا في رواته خفيف الضبط او متهم ولكن فيهم من لم تظهر عدالته لكن اعتضد حديثه بجميئه من طريق آخر وبهذا تعلم ان لافرق بينه وبين الصحيح لذاته الا في صفة العدالة في الرواة فانها في الصحيح لذاته تكون ظاهرة مشهورة وفي الحسن لغيره تكون خفية مستورة، وخفاء العدالة في الراوي هنا اشترط لدخوله في رتبة الحسن لغيره ان يروي مثله او نحوه من وجه آخر ولا يخفى ما يحصل من اتفاق الضعيفين من القوة . غير انه ليس كل ضعف في الحديث يزول بجميئه من وجه آخر فلا بد من البحث وامعان النظر والرجوع الى ما اثر اهل الاثر
		هو ما لم تجتمع فيه شروط الصحيح ولا الحسن وقال بعضهم هو ما لم يبلغ رتبة الحسن . واقسامه كثيرة

## جدول في بيان اقسام الحديث الضعيف واسماء ما له اسم منها

الحديث الضعيف - سبب ضعفه

الطعن في الراوي

والسقوط قد يكون

طعن في ضبطه (٥)

طعن في عدالته (٥)

في اول السند في آخره مما بعد التابعي في غير ذلك ككذبه لتهمة به لفسقه لجهالة ابدعته

ويسمى الملقى ويسمى المرسل ويسمى الموضوع ويسمى للتروك وهو قد يكون

مجهول العين وقد يكون مجهول

الحال وهو المستور

فان كان الساقط اثنين فاكثر مع

التوالي سمي المعضل

سمي المنقطع

تنبيه عدم الاتصال في السند ان كان خفيا سمي الحديث مدكسا ككثرة غلظه . ككثرة غفلته . لوهمه . لسوء حفظه . لخالفته للنقات

وذاك بان يروي عن عرف لقاؤه اياه ما لم يسمع منه فارت لم هامتقار بان ويسمى . ويسمى المعلن . فان كان لازما فارت كانت

يعرف لقاؤه اياه سمي مرسل خفيا حديثها . نكرا وكذا سمي حديثه شاذ او ان المخالفة بتغير

حديث الفاسق كان عارضا فحديثه مختلف

سياق الاسناد

فمدرج لاسناد - ١٢ او بدع موقوف بفروع فمدرج المتن - ٣ او بتقديم وتأخير فالقلوب - ٤ او بأبدال راو يروا او اظ بأخر ولا

موجب لاحدى الروايتين على الأخرى فالمنطرب - ٥ او بتغيير النقط فالمصحف - ٦ او بتغيير الشكل فالخروف





## الفائدة الثانية

لا يخفى ان الجداول من اعظم الوسائل في تقريب المسائل - ولذا عملنا هذا الجدول غير ان فيه نوعاً من الأجمال فأحيثنا ان تتبعه بمسائل تتعلق به اتماماً للفائدة

وهي من تقريب العلامة محيي الدين يحيى النووي

ا الصحيح هو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة واذا قيل صحيح فهذا معناه لا انه مقطوع به \* واذا قيل غير صحيح فمعناه انه لم يصح اسناده . والمختار انه لا يجزم في اسناده انه اصح الأسانيد - وقيل اصحها الزهري عن سالم عن ابيه . وقيل ابن سيرين عن عبيدة عن علي . وقيل الأعمش عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود . وقيل الزهري عن علي بن الحسين عن ابيه عن علي . وقيل مالك عن نافع عن ابن عمر - فعلى هذا قيل الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر

ب من رأى في هذه الأزمان حديثاً صحيح الاسناد في كتاب او جزء لم ينص على صحته حافظ معتمد قال الشيخ [ عثمان بن الصلاح ] لانهم بصحته لضعف اهلية اهل هذه الأزمان \* والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته

ج قولهم حديث حسن الأسناد او صحيحه دون قولهم حديث صحيح أو حسن لأنه قد يصح او يحسن الأسناد دون المتن لشذوذ او علة - فأن اقتصر على ذلك حافظ معتمد فالظاهر صحة المتن وحسنه

د المسند قال الخطيب البغدادي هو عند اهل الحديث ما اتصل سنده الى منتهاه واكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره . وقال ابن عبد البر هو ما جاء من النبي صلى الله عليه وسلم خاصة متصلاً كان او منقطعاً . وقال الحاكم وغيره لا يستعمل الا في المرفوع اتصل

ه المتصل ويسمى الموصول هو ما اتصل اسناده مرفوعاً كان او موقوفاً على من كان المرفوع هو ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة لا يقع مطلقه على غيره .

متصلاً كان او منقطعاً . وقيل هو ما اخبر به الصحابي عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم او قوله

ز الموقوف هو المروي عن الصحابة قولاً لم او فعلاً متصلاً كان او منقطعاً ويستعمل في غيرهم مقيداً فيقال وقفه فلان على الزهري ونحوه وعند فقهاء خراسان تسمية الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر - وعند المحدثين كله يسمى أثراً

### فروع

احدها قول الصحابي كذا نقول او نفعل كذا ان لم يصفه الى زمن النبي صلى الله عليه وسلم فهو موقوف وأن اضافته فالصحيح انه مرفوع

الثاني قول الصحابي أمرنا بكذا - او نهينا عن كذا - او من السنة كذا - او أمر بلال ان يشفع الاذان وما اشبهه كله مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور . وقيل ليس بمرفوع ولا فرق بين قوله في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده

الثالث اذا قيل في الحديث عند ذكر الصحابي يرفعه - او ينهيه - او يبلغ به - او رواية فهذا وشبهه مرفوع عند اهل العلم . واذا قيل عند التابعي يرفعه مرفوع مرسل . واما قول من قال تفسير الصحابي مرفوع فذاك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية او نحوه . وغيره موقوف

ح المقطوع ( وجمعه المقاطع والمقاطع ) هو الموقوف على التابعي قولاً له او فعلاً . واستعمله الشافعي ثم الطبراني في المنقطع

ط اتفق علماء الطوائف ان قول التابعي الكبير قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعله يسمى مرسل .

فان انقطع قبل التابعي واحداً واكثر قال الخاكم وغيره من المحدثين لا يسمى مرسل بل يختص المرسل بالتابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم . فان سقط قبله واحد فهو منقطع وان كان اكثر فمعضل ومنقطع . واشتهر في الفقه والأصول ان الكل مرسل



وبه قطع الخطيب ، وهذا اختلاف في الاصطلاح والعبارة . واما قول الزهري وغيره من صغار التابعين قال النبي صلى الله عليه وسلم فالمشهور عند من خصه بالتابعي انه مرسل كالكبير ، وقيل ليس برسل بل منقطع . واما اذا قال فلان عن رجل عن فلان فقال الحاكم منقطع ليس مرسلا وقال غيره مرسل والله اعلم ثم المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين والشافعي وكثير من الفقهاء واصحاب الاصول . وقال مالك وابو حنيفة في طائفة صحيح - فان صح تخرج المرسل يجهته من وجه آخر مسندا او مرسلا ارسله من اخذ عن غير رجال الأول كانت صحيحا وتبين بذلك صحة المرسل - وانما صحيحان لو عارضهما صحيح من طريق رجحناها عليه اذا تعذر الجمع - هذا كله في غير مرسل الصحابي . اما مرسله فمحكوم بصحته على المذهب الصحيح . وقيل انه كمرسل غيره الآن يبين الرواية عن صحابي

ي المنقطع : الصحيح الذي ذهب اليه الفقهاء والخطيب وابن عبد البر وغيرهما من المحدثين ان المنقطع ما لم يتصل اسناده على اي وجه كانت انقطاعه واكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابي كما لك عن ابن عمر وقيل هو ما اختل فيه رجل قبل التابعي مخدوفا كان او مبهما كرجل . وقيل هو ما روي عن تابعي او من دونه قولاً له او فعلاً ، وهذا غريب ضعيف

يا المعتن وهو فلان عن فلان قيل انه مرسل . والصحيح الذي عليه العمل وقاله الجماهير من اصحاب الحديث والفقه والاصول انه متصل بشرط ان لا يكون المعتن مدلياً ويشترط امكان لقاء بعضهم بعضا

يب التعليق الذي يذكره الحميدي وغيره في احاديث من كتاب البخاري وسبقهم باستعماله الدارقطني صورته ان يحذف من اول الاسناد واحد فاكثر واستعمله بعضهم في حذف كل الاسناد كقوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - او قال ابن عباس - او عطاء او غيره كذا . وهذا التعليق له حكم الصحيح كما تقدم في نوع الصحيح .

ولم يستعملوا التعليق في غير صيغة الجزم كروي عن فلان كذا ويقال عنه ويذكر ويحكي وشبهها بل خصوا به صيغة الجزم كقال وفعل وأمر ونهى وذكر وحكى - ولم يستعملوه فيما سقط وسط اسناده

يُحج الشاذ هو عند الشافعي وجماعة من علماء الحجاز ما روى الثقة مخالفا رواية الناس لان يروي ما لا يروي غيره . قال الخليلي \* الذي عليه حفاظ الحديث ان الشاذ ما ليس له الا اسناد يشذ به ثقة او غيره - فما كان عن غير ثقة فمتروك - وما كان عن ثقة توقف فيه ولا يحتاج به . وقال الحاكم هو ما اتفرد به ثقة وليس له اصل بمتابع - وما ذكرناه مشكل بأفراد العدل الضابط كحديث انما الأعمال بانيات والنهي عن بيع الولاء وغير ذلك مما في الصحيح - فاصحح \* التفصيل - فان كان مفردة مخالفا حفظ منه واضبط كان شاذاً مردوداً ، وان لم يخالف فان كان عدلاً حافظاً موثقاً بضبطه كان مفردة صحيحاً ، وان لم يوثق بضبطه ولم يبعد عن درجة الضابط كان مفردة حسناً - وان بعد كان شاذاً منكراً مردوداً . والحاصل ان الشاذ المراد هو الفرد المخالف والفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يجبر تفرده .

والمنكر قال الحافظ ابراهيمي هو الفرد الذي لا يعرف منه عن غير راويه وكذا اطلقه كثيرون - والصواب فيه التفعيل الذي تقدم في الشاذ فنه بمعناه

يد المعلل ( ويسمونه المعلول وهو خن [ ما فيه علة ] والعلة عبارة عن سبب غامض قادح مع ان الظاهر السلامة منه . تطرق الى السند الجامع شروط الصحة ظاهراً . وتذكرك بتفرد الراوي وبخلافه غيره له مع قرائن تنبه العارف على وهم بأرسال او وقف او دخول حديث في حديث او غير ذلك فيحكم بعدم صحة حديث او يتردد فيتوقف . والطريق الى معرفته جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته وضبطهم واتقانهم . وكثر التعليق بالارسال بان يكون رويه قوي ممن وصل . وتقع العلة في الاسناد وهو لاكثر وقد تقع في المتن وما وقع في الاسناد قد يقدح فيه وفي المتن



كالأرسال والوقف . وقد يقدح في الأسناد خاصه ويكون المتن معروفا  
به المضطرب هو الذي يروى على اوجه مختلفة متقاومة - فان رجحت احدى  
الروايتين على الأخرى يحفظ راويها وكثرة صحة المروية عنه او غير ذلك فالحكم  
للارجحة ولا يكون مضطربا . والاضطراب موجب ضعف الحديث لأشعاره بعدم  
الضبط . ويقع في الأسناد تارة وفي المتن أخرى وفيها من راواو جماعة

يو المدرج وهو اقسام - احدها مدرج في حديث النبي صلى الله عليه وسلم بأن  
يذكر الراوي عقبه كلاما لنفسه او لغيره فيرويه من بعده متصلا فيتوهم انه من الحديث  
الثاني ان يكون عنده متان بأسنادين يرويها بأحدها

الثالث ان يسمع حديثا من جماعة مختلفين في اسناده او متده فيرويه عنهم باتفاق  
وكله حرام . وصنف فيه الخطيب كتابا شفى وكفى  
يزر الموضوع هو المخلوق المصنوع وشر الضعيف . وتحرم روايته مع العلم به في  
اي معنى كان الا مبينا

يح المقلوب هو نحو حديث مشهور عن سالم جع عن نافع ليرغب فيه . وقلب اهل  
بغداد على البخاري مائة حديث امتحانا فردها على وجوها فأذعنوا لفضله

يط المشهور من الحديث قسان صحيح وغيره . ومشهور بين اهل الحديث خاصة  
وينهم وبين غيرهم . ومنه المتواتر المعروف في الفقه واصوله ولا يذكره المحدثون وهو  
قليل لا يكاد يوجد في رواياتهم وهو ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة عن مثلهم  
من اوثقه اثنى آخره . وحديث من كذب علي متعمدا فليتبوا مقعده من النار - متواتر -  
لا حديث انما الأعمال بالنيات

ك الغريب والعزيب : اذا انفرد عن الزهري وشبهه ممن يجمع حديثه رجل بحديث  
سعي غريبا . فان نفرد اثنان او ثلاثة سمي عزيزا . فان رواه الجماعة سمي مشهورا .  
ويدخل في الغريب ما انفرد بروايته او بزيادة في متنه او اسناده ولا يدخل فيه افراد

البلدان . وينقسم الى صحيح وغيره وهو الغالب - والى غريب متنا واسنادا كما اذا انفرد بمتنه واحد - وغريب اسنادا كحديث روى متنه جماعة من الصحابة انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر - وفيه يقول الترمذي غريب من هذا الوجه . ولا يوجد غريب متنا لا اسنادا الا اذا اشتهر القول فرواه عن المنفرد كثيرون فيصير غريبا مشهورا غريبا متنا لا اسنادا بالنسبة الى احد طرفيه كحديث انما الأعمال بالنيات كما من كُفِرَ ببدعته لم يحتج به بالاتفاق . ومن لم يكثُر قيل لا يحتج به مطلقا وقيل يحتج به ان لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرته مذهب او لاجل مذهبه وحكي عن الشافعي . وقيل يحتج به ان لم يكن داعية الى بدعته ولا يحتج به ان كان داعية وهذا هو الأظهر الأعدل وقول الكثير الأكثر . وضعف الأول باحتجاج صاحبي الصحيحين وغيرها بكثير من المبتدعة غير الدعاء هـ من مواضع متفرقة من التقريب وهو كتاب بديع المثال قرب فيه مؤلفه هذا الفن المهم جدا وأشار الى ذلك حيث قال في اوله

اما بعد فان علم الحديث من افضل القرب الى رب العالمين . وكيف لا يكون وهو طريق خير الخلق واكرم الاولين والآخرين . وهذا كتاب اختصرته من كتاب الارشاد الذي اختصرته من علوم حديث نسيخ الامام الحافظ شمس المحقق ابي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح رضى الله عنه بالغ فيه في الاختصار ان شاء الله تعالى من غير اخلال بالمقصود - واحرص على ايضاح العبارة وعلى الله الكريم الاعتماد واليه التفويض ولاستاد

### الفائدة الثالثة

قد عرفت ان الضعيف هو ما لم تجتمع فيه شروط القبول [ وهي شروط الصحيح والحسن ] وهي ستة

١ اتصال السند او جبر المرسل بما يؤكده



- ب عدالة الرواة  
ج السلامة من كثرة الخطأ والغلط  
د محي الحديث من وجه آخر حيث كان في الأسناد مستور لم تعرف اهليته وليس  
متها كثير الغلط  
ه السلامة من الشذوذ  
و السلامة من العلة القاذحة

واقسامه كثيرة لانه اما فاقد شرط واحد او شرطين او ثلاثة او اربعة او خمسة او ستة ، فهذه ستة اقسام القسم الاول ما فقد شرطا واحدا وهو ستة اقسام احدها ما فقد فيه اتصال السند ... وثانيها ما فقد فيه العدالة ... الخ

ويدخل تحت فاقد الاتصال اقسام المرسل والمنقطع والمفضل . ويدخل تحت فاقد العدالة اقسام الضعيف بكذب راويه او بتهمة الخ واذا تتبعنا الأقسام بالنظر الى قاعدة التركيب وجدت كثيرة جدا وفي بيانها طول والاشتغال بغير ذلك من مهمات هذا الفن أليق قال بعضهم قد خاض غير واحد في بيان الأقسام فتعبوا واتعبوا ولو قيل لاكثرهم اقسامنا اظهر لنا مثالا لما لم يلقب منها بلقب خاص لحاص على ان من الاقسام ما لا يمكن وجوده مثل اجتماع الشذوذ ووجود ضعيف او مجهول او مستور في سنده لان الشذوذ هو تفرد الثقة فلا يمكن وصف ما فيه راو ضعيف او مجهول او مستور بأنه شاذ

### تتمة

بمقدار ما يحسن الاعتراض اذا كان في محله ينجح اذا كان في غير محله وقد كثر ذلك من اناس شرعوا في بعض مبادئ العلوم وخنوا انهم وقفوا على اسرارها فصاروا يعترضون على المحققين الذين احسنوا فيما كتبوا غافلين عن اختلاف المقاصد والاعراض الذي هو اعظم داء لتوزيع التصانيف فمنهم من يعترض على المصنف لأنه لم يفصل

كذا في كتابه المختصر ومنهم من يعترض عليه لأنه بسط مسألة كذا في كتابه الموضوع  
للبسط لأن كثيرا من تلك المسائل لا تلزم ذلك المطالع كأن المصنف ألف كتابه  
للمعترض خاصة وإن ظهر بعده بألف سنة وأطلع على ما يريد أن يطالعه فيه إلى غير ذلك  
من الاعتراضات. والاعتراض إنما يرد على المعترض لطلبه الشيء في غير مظنته نعم يسوغ  
الاعتراض إذا خالف المصنف ما التزمه إذا لم يكن ثم حكمة خفية اضطرت إراعاتها ولا  
يلزمه بيانها لئلا يقع في اعتراض مثل هؤلاء الأغمار فإن المحققين لا يعبأون بمدحهم  
فضلا عن قدحهم ولا حاجة إلى زيادة البيان خوفا من ذي شغب يقول أنك تريد سد  
باب الاعتراض لئلا نكون التزمنا ما لا يلزم وقد فهم المقصود. ومن هذا النوع اعتراض  
بعض الناس على أئمة الحديث في روايتهم الأحاديث الضعيفة والجواب يظهر مما ذكره  
العلامة النووي في شرح مسلم ولتذكر لك أولا عبارة الامام مسلم قال في باب بيان أن  
الاستناد من الدين وإن الرواية لا تكون إلا عن الثقات وإن جرح الرواة بما فيهم جائز  
بل واجب وأنه ليس من الغيبة المحرمة بل من الذب عن الشريعة المكرمة : وإنما ألزموا  
أنفسهم انكشف عن معائب رواية الحديث وثقلوا بالأخبار وافتوا بذلك حين سئلوا لما  
فيه من عظيم الخطر. إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهي  
أو ترغيب أو ترهيب. فذا كان الروي هاليس بعدن المصدق ولأمة ثم قدم على  
الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه غيره ممن جهل معرفته كان إنما بفعله ذلك  
غاشا لعوام المسلمين - ذ لا يؤمن علي من سمع بعض تلك الأخبار أن يستعملها أو  
يستعمل بعضها - ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها مع أن الأخبار الصحيحة من  
رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع .  
ولا احسب كثيرا ممن يعرج من الناس على ما وصفنا من هذه الأحاديث الضعيف  
والاسانيد الخجوة ويعتد بروايتها بعد معرفته بما فيها من الوهن والضعف لأن الذي  
يحميه على روايتها ولاعتداد بها إرادة التكثير بذلك عند العوام ولأن يقال ما أكثر



ما جمع فلان من الحديث وألف من العدد . ومن ذهب في العلم هذا المذهب وسلك  
هذا الطريق لا نصيب له فيه وكان بأن يُسبى جاهلا أولى من أن يُنسب إلى علمه  
قال النووي في هذا الباب قد يقال لم حدث هؤلاء الائمة عن هؤلاء مع علمهم  
بانهم لا يحتاج بهم ويحجب عنه بأجوبه

احدها انهم رَوَوْها ليعرفوها وليبينوا ضعفها لئلا يلتبس في وقت عليهم او على  
غيرهم او يشككوا في صحتها

الثاني ان الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به او يستشهد كما قدمناه في فصل  
المتابعات ولا يحتاج به على انفراده

الثالث روايات الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل فيكتبونها  
ثم يميز اهل الحديث والاتقان بعض ذلك من بعض وذلك سهل عليهم معروف  
عندهم وبهذا احتج سفيان رحمه الله حين نهى عن الرواية عن الكلبي ف قيل له انت  
تروى عنه فقال انا اعلم صدقه من كذبه

الرابع انهم قد يروون عنهم احاديث الترغيب والترهيب ونصائل الأعمال والقصص  
واحاديث الزهد ومكارم الأخلاق ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الاحكام -  
وهذا الضرب من الحديث يجوز عند اهل الحديث وغيرهم التساهل فيه ورواية ما سوى  
الموضوع منه والعمل به لان اصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع معروفة عند اهل  
وعلى كل حال فان الائمة لا يروون عن الضعفاء شيئا يحتاجون به على انفراده في الاحكام  
فان هذا شيء لا ينعاه امام من ائمة المحدثين ولا محقق من غيرهم من العلماء . واما فعل  
كثيرين من الفقهاء واكثرهم ذات واعتمادهم عليه فليس بصواب بل قبيح جدا -  
وذلك لانه ان كان يعرف ضعفه لم يحل له ان يحتاج به فانهم متفقون على انه لا يحتاج  
بالضعيف في الاحكام . وان كان لا يعرف ضعفه لم يحل له ان يهجم على الاحتجاج  
به من غير بحث عليه بالتفتيش عنه ان كان عارفا او بسؤال اهل العلم به ان لم  
يكن عارفا به اعلم

وقال في مقدمة شرح صحيح البخاري

فصل قال العلماء المحققون من المحدثين وغيرهم اذا كان الحديث ضعيفا لا يقال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم او فعل او أمر او نهى او حكم وشبه ذلك من صيغ الجزم - وكذا لا يقال روى ابو هريرة او قال او ذكر او خبر او حدث او نقل او افق وشبه ذلك - وكذا لا يقال ذلك في التابعين فمن بعدهم فيما كان ضعيفا فلا يقال شيء من ذلك بصيغة الجزم ' وانما يقال في الضعيف بصيغة التريض فيقال روي عنه او نقل او ذكر او حكى او يقال او يروي او يحكى او يعزى او جاء عنه او بلغنا عنه

قالوا واذا كان الحديث او غيره صحيحا او حسنا عيّن المضاف اليه فيقال بصيغة الجزم - ودليل هذا كونه ان صيغة الجزم تقتضى صحته عن المضاف اليه فلا يطلق الا فيما صح - والا فيكون في معنى الكاذب عليه - وهذا التفصيل مما تركه كثير من الناس من المصنفين في الفقه والحديث وغيرها وغيرهم - وقد اشدت انكار الامام الحافظ 'ابي بكر احمد بن الحسين بن علي البيهقي' على من خالف هذا من العلماء . وهذا التساهل من فاعله قبيح خذافا فأنهم يقولون في الصحيح بصيغة التريض وفي الضعيف بالجزم وهذا خروج عن الصواب وقبيل المعاني والله المستعان وقد اعتنى البخاري رضي الله عنه بهذا التفصيل في صحيحه فيقول في الترجمة اوحدة بعض كلامه بتريض وبعضه بجزم مراعيما ذكرنا . وهذا مما يزيدك اعتقادا في جلالته وتحريره وورعه واطلاعه وتحقيقه واتقانه

### الفائدة الرابعة

اوردوا الموضوع في انواع الحديث مع انه ليس بجديد أصلا نظرا الى زعم واضعه و'واضعوه' للحديث ضروب قول القاضي زكريا في ترج النية العراقي في بيانهم ضرب بذمونه ستخفا بالدين ليعضوا به الناس كالرادقة وهم تدين يطنون



الكفر ويظهرون الأسلام أو الذين لا يتدينون بدين  
وضرب يفعلونه انتصارا وتعصيا لمذاهبهم كالخطائية فرقة تنسب لابي الخطاب  
الاسدي كان يقول بالحلول - وكالسالية فرقة تنسب للحسن بن محمد بن احمد  
بن سالم السالمي

وضرب يتقربون لبعض الخلفاء والأمراء بوضع ما يوافق افعالهم وآراءهم ليكون  
كالعذر لهم فيما اتوا به كغياث بن ابراهيم حيث وضع للمهدي في حديث لاسبق الا  
في نصل او خفت او حافر - فزاد فيه او جناح وكان المهدي اذ ذاك يلعب بالحمام  
فتركها بعد ذلك وأمر بحبستها وقال انا حملته على ذلك

وضرب يفعلونه لدم من يريدون دمه  
وضرب يفعلونه للاكتساب ولارتزاق  
وضرب امتحنوا بأولادهم او ورثاوين فوضعوا لهم احاديث ودمسوها عليهم فحدثوا  
بها من غيرات يشعروا

وضرب يلجئون الى اقامة دليل على ما افتوا فيه بأرائهم  
وضرب يتدينون به لترغيب الناس في افعال الخير بزعمهم وهم منسبون للزهد  
وكل من هولاء حصل له وبه الضرر

### غريبة

الذين جاوزوا وضع الحديث في الترغيب والترهيب لم يكفهم انهم خالفوا الاجماع  
في تحريم الكذب على آحاد الناس فضلا عن قوله شرع وكلامه وحى حتى رووا الحديث  
الذي هو اشتهر الاحاديث الثابتة هكذا من كذب علي متعمدا ليضل به الناس  
فلينبؤ مقعده من النار فزادوا في الحديث زيادة تقيد على زعمهم جواز ما ذهبوا  
اليه فاذن وضع لاحاديث في الترغيب والترهيب كذب له عليه السلام لا عليه  
وقد رد عليه الامم النووي وغيره في ذلك احسن رد

قال الحافظ بن حجر من الموضوعات ما يؤخذ من حال المروي كأن يكون مناقضا  
لشأن القرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي أو صريح العقل حيث لا يقبل شيء  
من ذلك التأويل . ثم المروي تارة يخترعه الواضع وتارة يأخذ كلام غيره كبعض  
السلف الصالح أو قدماء الحكماء أو الأسرائليات أو يأخذ حديثا ضعيف الإسناد  
فيكتب له اسنادا صحيحا ليروج . وإنما جعلوا مخالفة صريح العقل دالة على كون الحديث  
موضوعا لما تخالف عليه العقل والنقل من أن لا يتخالفوا ولو تخالفا بطل حكمهما معا وهذه  
مسألة مشهورة قديما وحديثا لا يختلف فيها اثنان ممن وسم بالمعرفة ولو جاز ذلك لجاز  
أن يرد في شرع الهوى كون القديم حادثا والحادث قديما وتصديق الكاذب وتكذيب  
الصادق لأن نهاية ما يقال فيه أنه مخالف للعقل والعقل لا يعاب به والقائل بذلك  
من الحشوية ومنهم من نسب إليه بعض أرباب التاريخ أنه قال وقد مثل كم خمس في  
خمس وهو يدعي أنه عالم بدقائق الحساب كعلمه بشروق الشمس

خمس وخمس ستة أو سبعة      قولان قالها الخليل وثعلب  
فيه خلاف ظاهر ومذاهب      لكن مذهبا جمع وأصوب  
وخواطر الحساب فيها كثرة      واخترت قولي فيهم لا يكذب

### الفائدة الخامسة

قد عرفت فيما سبق أن الصحيح تتفاوت رتبة بسبب تفاوت الأوصاف المقتضية  
لتصحيح في القوة .

فأعلى أنواع الصحيح ما اتفق عليه البخاري ومسلم

ثم ما انفرد به البخاري لأن الصفات التي تدور عليها الصحة هي اتم في كتاب  
بخاري منها في كتاب مسلم واشد وشرطه فيها أقوى وأشد ثم ما انفرد به مسلم ثم ما



على شرطها ، ثم ما على شرط البخاري ، ثم مسلم فهذه ستة اقسام والسابع ما حكم بصحته غيرها من ائمة الحديث مما ليس على شرطها قال الحافظ ابن حجر هذا التفاوت انما هو بالنسبة الى الحيثية المذكورة اما لورجح قسم على ما فوجه بأمر تقتضي الترجيح فانه يقدم على ما فوجه اذ قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقا كما لو كان الحديث عند مسلم مثالا وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر لكن حفته قرينة صار بها يفيد العلم فانه يقدم على الحديث الذي يخرج به البخاري اذا كان فردا مطلقا . وكما لو كان الحديث الذي لم يخرج به من ترجمة وصفت بكونها اصح الاسانيد كما لك عن نافع ابن عمر فانه يقدم على ما انفرد به احدهما مثالا لاسيما اذا كان في اسناده من فيه مقال . وقال ايضا : الخبر المحدث بالقرائن انواع منها ما اخرج به الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ حد التواتر فانه احتسنت به قرائن منها جلالاتها في هذا الشأن وتقدمها في تمييز الصحيح على غيرها وتلقى العلماء نكتايتها بالقبول وهذا التلقي وحده اقوى في افادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر الا ان هذا يختص بما لم ينتقده احد من الحفاظ مما في الكتابين وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح لاحدهما على الآخر ، وما عدا ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحته ، اقول قد جرى الحفاظ هنا على منح ابن الصلاح وقد خالفه النووي في شرح مسلم فقال هذا الذي ذكره الشيخ في هذه المواضع خلاف ما قاله المحققون والأكثر ، فأنعم قالوا احاديث الصحيحين التي ليست بمتواترة انما تنبذ الظن فأنها آحاد والآحاد انما تنبذ الظن على ما تقرر ، ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرها في ذلك ، وتلقي الأمة بالقبول انما افادنا وجوب العمل بما فيها ، وهذا متفق عليه ، فان اخبار الآحاد التي في غيرها يجب العمل بما فيها اذا صحت اسانيدنا ولا تنبذ الا الظن فكذا الصحيحان . وانما يفرق الصحيحان عن غيرها من الكسب في كون ما فيها صحيحا لا يحتاج الى النظر فيه بل يجب العمل به مطلقا ، وما كان

في غيرها لا يعمل به حتى ينظر وتوجد فيه شروط الصحيح ولا يلزم من اجماع الأمة على العمل بما فيها اجماعهم على انه مقطوع بأنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقد اشتد انكار ابن برهان الأمام على من قال بما قاله الشيخ وبالغ في تغليظه هـ تقاتل حزب النووي هنا فالحق احق بالاتباع وان لم يكن لصاحبه اتباع . فكن مع الحق يكن الحق معك ومن كان الحق معه كان معه كل شيء

## فوائد شتى

جرت عادة اهل الحديث بحذف قال ونحوه فيما بين رجال الاسناد في الخط وبنبغي للقارئ ان يلفظ بها . واذا كان في الكتاب قارئ على فلان اخبرك فلان فليقل القارئ قارئ على فلان قيل له اخبرك فلان . واذا كان فيه قارئ على فلان اخبرنا فلان فليقل قارئ على فلان قيل له قلت اخبرنا فلان . وذا تكررت كلمة قال كقوله حدثنا صالح قال قال الشعبي فأنعم بحذفون احدهم في الخط فليلفظ بها القاري . فترك القارئ لفظ قال في هذا كله فقد خطأ والسامع صحيح للعلم بالمقصود ويكون هذا من الحذف لدلالة احوال عليه .

ب غاب عليهم الافتصار على الرمز في حدثنا و خبرنا وشاع بحيث لا يخفى فيكتبون من حدثنا . ثنا وقد تحذف الثاء فيبقى - نا . ومن اخبرنا انا ولا تحسن زيادة الباء قبل النون

ج اذا كن لمحدث اسنادان واكثر كتبوا عند الانتقاء من اسناد اى اسناد ح ولم يعرف بيانها عن تقدم . ولخيار انها مأخوذة من التحول وانه يقول القاري اذا انتهى اليها ح ويستمر في قراءة ما بعده



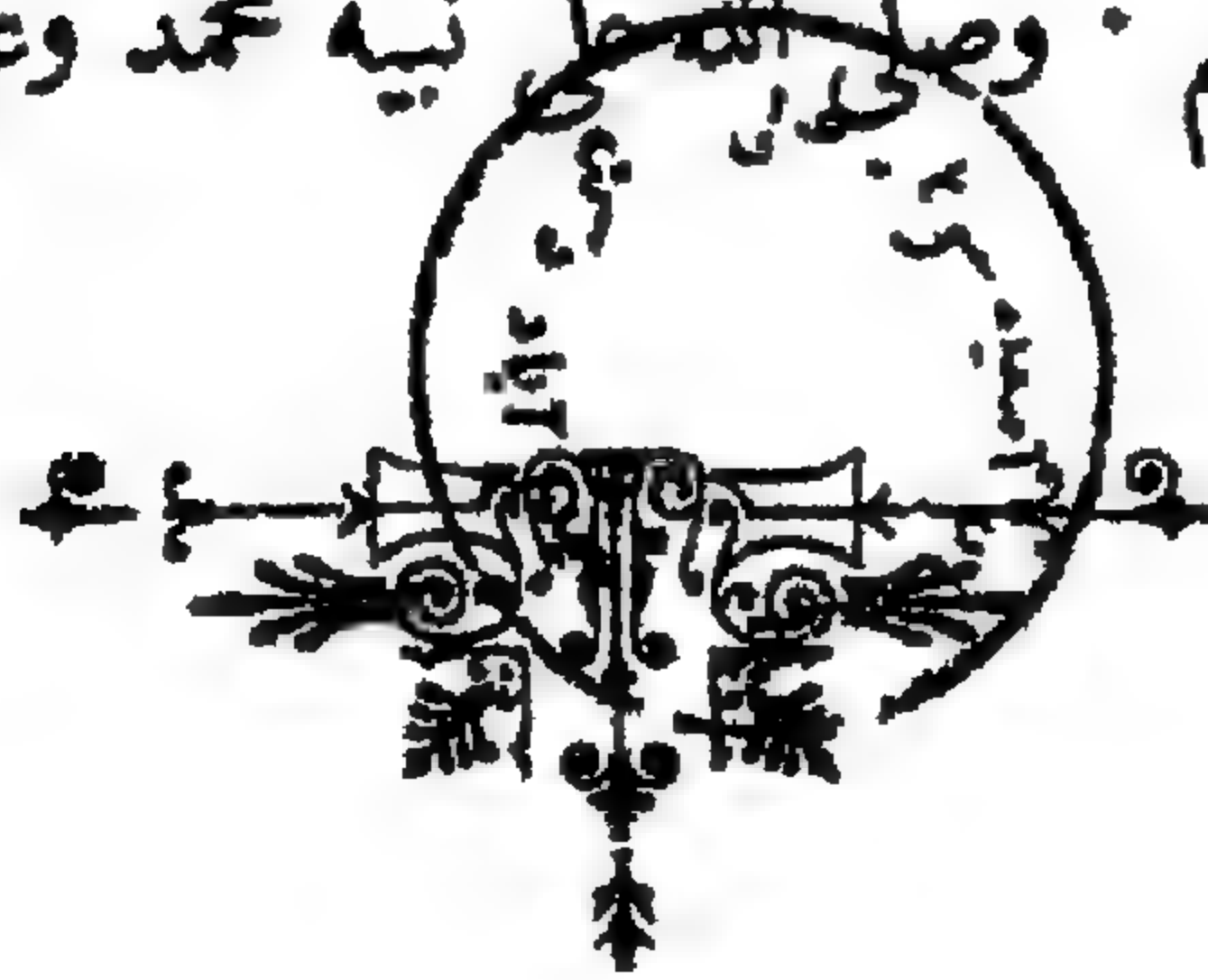
د قال العلامة النووي في شرح صحيح مسلم بعد ان اثنى على كتاب الحافظ ابن الصلاح في مصطلح اهل الحديث : وقد اختصرته وسهلت طريق معرفته لمن اراد تحقيق هذا الفن والدخول في زمرة اهله . ففيه من القواعد والمهمات ما يلحق به من حقه ومكاملت معرفته له بالحفاظ المتقنين - ولا يسبقونه الا بكثرة الاطلاع على طرق الحديث فان شاركهم فيها لحقهم والله اعلم وقال في التقریب : لا ينبغي ان يقتصر على سماعه وكتبه دون معرفته وفهمه فليتعرف صحته وضعفه وفقهه ومعانيه ولغته واعرابه واسماء رجاله محققا كل ذلك معنيا باتقان مشكلها حفظا وكتابه هـ

وقد تم تأليفه في اواسط سنة ١٣٢٠ بمدينة بيت المقدس المباركة

لا زالت عامرة وهذه الرسالة هي اول النسخات القدسية

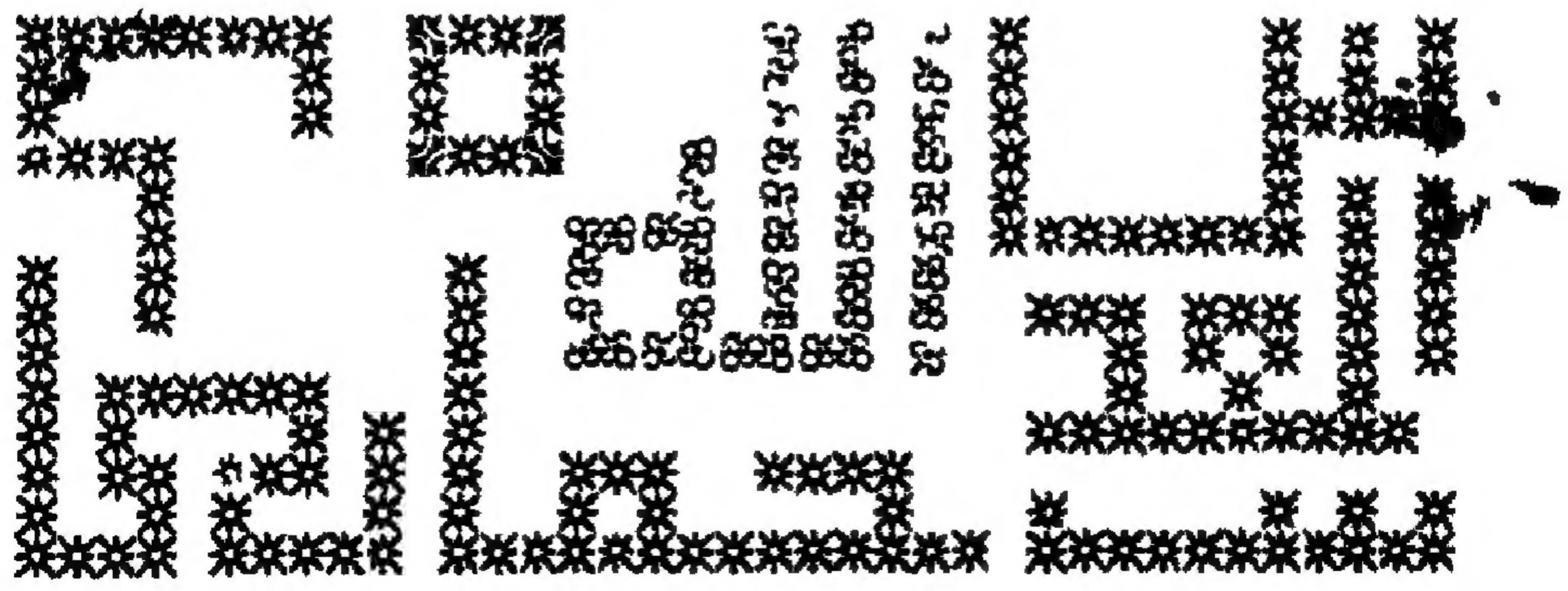
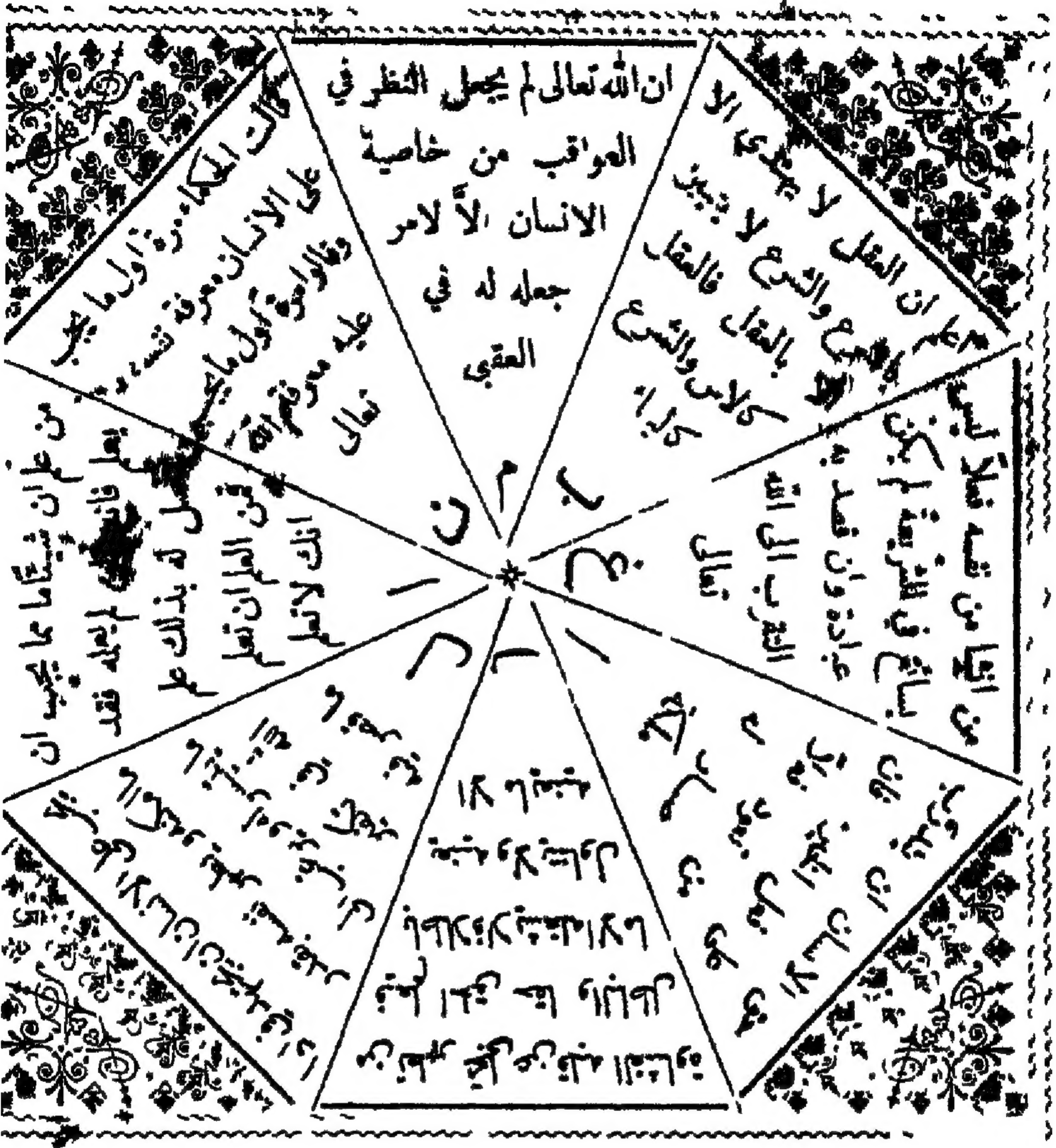
ويتلوها التفة الثانية وهي خبر المبتدا

والحمد لله على ما انعم . وصلى الله على نبيه محمد وعلى آله وصحبه وسلم











5616  
5/1A



